الأَكَادِيمِيَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ لِمُقَارَنَةِ الأَدْيَانِ



تجميع المحاضرات ١ - ١١

الدكتور
شام جبر

المستوى التمهيدي ٢٠٢٢

الفهرس

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصابرين وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ:

اللهم صل على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميدٌ مجيد.

يقول تعالى: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، ويقول ﷻ ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩].

تمهيد

هذه أحبتنا في الله، دروسٌ تأصيلية في علم المصطلح، مما لا يسع المسلم المتخصص في مقارنة الأديان جهله.

إنّ علم المصطلح من أجَّل العلوم الشرعية، لأنه يختص بسنة النبي ﷺ، التي هي مصدر أساسي من مصادر التشريع لدين الله ﷻ، وإن هذا العلمَ يحفظ دين الإسلام من التحريف والتبديل، ولولا أن هيّأ الله هذا العلم لهذه الأمة لالتبس الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام رسول الله ﷺ بكلام الناس.

منهجنا في المحاضرات

علم الحديث هو من أجلّ العلوم وأمتعها، ولا يستطيع مسلم أن يسير في الإسلام إلا بعلم السنة إطلاقاً، سواءً كانت علم الحديث أو علم السنة كاملة، ونحن إن شاء الله ﷻ سندرسُ كتاب (مقدمة الإمام بن الصلاح ؒ)، وهو كتاب جميل جداً ونافع على صغر حجمه، وعدد ورقاته قليل؛ إلا أنه كتاب نافع، وقد اختصره الإمام بن الصلاح رحمه الله ﷻ؛ لذلك سماه بالمقدمة ثم تعالى سنحاول أن نزيد على مختصرات ابن الصلاح شيئاً يسيراً بأمر الله ﷻ.

مدخل إلى السُّنّة

عن المقدام بن معدي كرِب ﷺ قال، قال رسول الله ﷺ: (ألاَ إني أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)[١]

- ما مثيل القرآن الذي أُوتِيَهُ النبيُّ ﷺ؟
- وهل منزلته في التشريع كمنزلة القرآن؟
- وما الفرق بينه وبين القرآن؟

السنة النبوية هي مَثيلُ القرآن الذي أُوتِيَهُ النبيُّ ﷺ، وهي بمنزلة القرآن في التشريع، وهيَ وحيٌ من الله ﷻ؛ إلا أنّ لفظَها من النبيّ ﷺ ولا يُتَعَبَّدُ بتلاوتها.

تعريف السُّنة

السُّنة في اللُّغة: الطريقةُ والسيرةُ حميدةً كانت أو ذميمةً.

السنة في اصطلاح المحدِّثين: ما أُضيفَ إلى النبيّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تَقريرٍ، أو صفةٍ خِلقيةٍ، أو خُلُقيةٍ.

العلاقة بين السنة والقرآن

السُّنة النبوية تأتي من القرآن الكريم على ثلاثة أنواع:

١. بيانًا للقرآن الكريم، وتوضيحًا لِمَا أُجمل مِن أحكامه؛ كتفصيل أحكام الصلاة والزكاة والحج؛
٢. تأكيدًا وتقريرًا لأحكام القرآن الكريم؛ كإيجاب صلة الأرحام وتحريم الزنا والسرقة؛
٣. تأتي بأحكامٍ سكتَ عنها القرآنُ الكريم؛ كتحريم الجمع بين المرأة وعَمَّتها أوخالتها.

فالسنةُ بيانٌ للقرآن، ولا يستطيع أي أحد أن يفهم القرآن مهما بلغ شأنه حتى ولو كان أصحاب النبي ﷺ مع علو قدرهم، فإنهم لا يستطيعون أن يفهموا القرآن بغير فهمهم للسنة.

وقد علم الصحابة ﷺ منزلة سنة النبي ﷺ من الإسلام. فكانوا لا يتقربون في الإسلام قدر أنملةٍ إلا بسنة النبيّ ﷺ، والدليل على ذلك أن الصحابة ﷺ وهم أفصح الناس، كانوا إذا نزل على النبي ﷺ الآياتـ فيها فيصحح النبي ﷺ الله لهم الفهم.

---

[١] أخرجه أبوداود وصححه ابن حبّان

كما أن الله ﷻ بيّن في القرآن الكريم أن السنة الشريفة مصدر من مصادر التشريع، وبيان للقرآن الكريم: فقال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

قال الإمام الألباني رحمه الله عند شرحه لهذه الآية: "والبيان في قول الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ينقسم إلى قسمين"

القسم الأول: هو بيان اللفظ ونظمه، وهو تبليغ القرآن الكريم وعدم الكتمان: وقد قام النبي ﷺ بهذا الأمر على خير قيام ﷺ، وأداه للأمة على أفضل وجه، الدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، بل في صحيح الشيخين من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: قالَتْ: "ومَن زَعَمَ أنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ كَتَمَ شيئًا مِن كِتابِ اللهِ، فقَدْ أعْظَمَ علَى اللهِ الفِرْيَةَ، واللَّهُ يقولُ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[٢]" بل في صحيح الإمام مسلم قالت عائشة رضي الله عنها: "وَلَوْ كانَ مُحَمَّدٌ ﷺ كاتِمًا شيئًا ممَّا أُنْزِلَ عليه لَكَتَمَ هذِه الآيَةَ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ﴾" فهذا هو النوع الأول الذي أنزل الله ﷻ الوحي على نبيه ﷺ ليبينه للناس.

قال الشيخ رحمه الله والمعنى الثاني: بيان معنى اللفظ أو الجملة أو الآية التي تحتاج الأمة إلى بيان: فإن هناك من الآيات القرآنية الكثيرة جدا لو لم يشرحها النبي ﷺ للصحابة رضي الله عنهم ما فهمها الصحابة، فضلا عن باقي الأمة كلها.

مثلا الآية التي في سورة الأنعام: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]: لما نزلت هذه الآية فهم الصحابة رضي الله عنهم الظلم هنا على عمومه، أي جميع أنواع الظلم، الذي يشمل كل ظلم ولو كان صغيرا، فقالوا يا رسول الله أيُنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال ﷺ (ليسَ كما تَظُنُّونَ؛ إنَّما هو كما قالَ لُقْمانُ لِابْنِهِ: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾) يقصد لقمان عليه السلام، وهذا حديث يخرجه الشيخان وغيرهم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: "ومنزلة السنة من القرآن على وجوه ثلاث:

- الوجه الأول: أن تكون متفقة مع القرآن الكريم: بمعنى أن الله ﷻ يأمر في القرآن الكريم بالصلاة، بالزكاة، بالحج بأي وجه من وجوه الخير، فتأتي السنة متفقة مع هذا الوجه فتأمر أيضا بالصلاة، أو بالزكاة، أو بالحج، أو ما إلى ذلك من باب الإتفاق، ولا تختلف عامةً السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ

---

[٢] الراوي : عائشة أم المؤمنين | المحدث : مسلم | المصدر : صحيح مسلم | الصفحة أو الرقم : ١٧٧ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

إطلاقا مع القرآن الكريم، ولو كان الإختلاف في العقل أي في عقل القارئ أو عقل المتلقي فقط، أما أن يكون الإختلاف على أرض الواقع فهذا محال، لأن الوحي كله من الله ﷻ ومحال فيه أن يتضارب.

- الوجه الثاني: أن تكون السنة مُفسِرة وموضحة للقرآن الكريم، يقول الله ﷻ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فيأتي النبي ﷺ في السنة الصحيحة ويعلمنا كيفية الصلاة، من هيئات الصلاة وأركانها وسننها وما إلى ذلك كقوله ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلى) وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة لما قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله كيف أصلى، فعلمه النبي ﷺ كيفية الصلاة: فالسنة تفسر وتوضح وتشرح ما أجمله القرآن يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ [التوبة: ٦٠]، وقد قال الله ﷻ في آخر هذه الآية ﴿فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾؛ ففرض الله ﷻ الزكاة على أمة النبي ﷺ وبين الأصناف التي يخرج إليها الزكاة للفقراء والمساكين وما إلى ذلك؛ فتأتي سنة النبي ﷺ لتُعلمنا ما هو مقدار الزكاة ومتى تجب خروج الزكاة وما إلى ذلك.
- الوجه الثالث: قال الإمام ابن القيم ﵀: "أن تأتي السنة بشيء لم يذكره القرآن أو سكت عنه القرآن"، يعني هناك تشريع سكت الله ﷻ عنه في القرآن الكريم فأتى وحي السنة فبينه لنا، هذا الأمر وحي من سنة النبي ﷺ، مثل رجم الزاني المحصن، فهو لم يرد في كتاب الله ﷻ، ولكنه ورد في سنة النبي ﷺ.

سنة النبي ﷺ شريعة ووحي

السنة وحي بنص القرآن ووحي بنص السنة وبفهم الصحابة ﭫ ومن أتى بعدهم من السلف والعلماء العاملين والدعاة الربانيين

الدليل من كتاب الله ﷻ

الدليل على ذلك من كتاب الله: قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧] وقال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]

- وجعل الله ﷻ طاعة النبي ﷺ من طاعته: فقال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، فهذا غيض من فيض، يظهر به مكانة سنة النبي ﷺ التي تتبوءها بجوار كتاب الله ﷻ.
- قال ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وهذا نصّ واضح وصريح من الله ﷻ في القرآن أن النبي ﷺ متبع للوحي الرباني ليس إلا، ومن الواضح أسلوب الحصر بـ "إلا" في هذه الآية والآية السابقة، للتأكيد على اتباع النبي ﷺ للوحي.

- ويقول الله ﷻ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [آل عمران: ٣١]، فبينت الآية الكريمة أن من يتبع النبي ﷺ يستحق حب الله ﷻ ومغفرته، وقد بيّن ﷻ أنه أنزل على نبينا محمد ﷺ نوعين من الوحي، فقال ﷻ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣]؛ فالكتاب هو القرآن الكريم والحكمة هي السنة، وكلاهما أنزل عليه ﷺ من عند الله ﷻ.

وهناك آيات كثيرة جدا في القرآن الكريم تبين أن السنة وحي أوحاه الله ﷻ إلى النبي ﷺ، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤]، فالنبي ﷺ في شأن الدين لا ينطق عن هوى، بل هو وحي بنص القرآن الكريم.

ونلحظ كيف أن هذه الآيات تتحدث عن النبي ﷺ ولا تتحدث عن القرآن الكريم لأنه لا ذكر للقرآن الكريم هنا، وإنما الذي ذُكِر هو النبي ﷺ؛ فدلت هذه الآيات على أن منطوق النبي ﷺ في الشريعة وحي أوحاه الله ﷻ إلى النبي ﷺ، بخلاف ما ذهب اليه منكرو السنة "الأرائكيون".

الدليل من سنة النبي ﷺ

وهذا ما فهمه الصحابة ﷺ من النبي ﷺ، كما في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في (مسنده) وأبو بكر ابن أبي شيبة في (مصنفه) وأبو داود في (السنن) بسند صحيح من حديث عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما قال: "كنت أكتب كل شيء عن النبي ﷺ"، أي أن عبد الله ابن عمرو كان يكتب كل شيء يتكلم به النبي ﷺ، قال: "فنهتني قريش عن ذلك وقالت إن رسول الله ﷺ بشر يتكلم في الرضا والغضب، قال عبد الله فأمسكت حيناً ثم ذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال ﷺ: (اكتُبْ؛ فوالذي نفْسي بيدِه، ما يخرُجُ منه إلَّا حقٌّ)، فقد فهم الصحابي من هذا الحديث أن كلام النبي ﷺ وحي أوحاه الله ﷻ إلى النبي ﷺ، كذلك في الحديث الذي خرجه الإمام الترمذي وغيره بسند صحيح قال: قال ﷺ: (لا أُلْفِيَنَّ أحدَكُمْ متكئًا على أريكتِهِ يأتيهِ أمرٌ مما أمرتُ بهِ أو نهيتُ عنهُ فيقولُ : لا أدرِي . ما وجدنَا في كتابِ اللهِ اتبعناهُ)، فانظر لدقة لفظ النبي ﷺ، وفي رواية (و ما وجدْنا فيه حرامًا حرَّمْناه) يقول ﷺ: (ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه)، وفي رواية أخرى (ألا إن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله). وفي رواية أخرى قال النبي ﷺ: (عليكم بسنتي)، وهذا أمر من رسول الله ﷺ بالتمسك بالسنة، وفي رواية، أمر النبي ﷺ بالتمسك بالقرآن والسنة الشريفة.

الدليل من فهم الصحابة ﷺ

ومن فهم الصحابة ﷺ كذلك أن وحي رسول الله ﷺ مما أوحاه الله ﷻ إليه في السنة وحي، ما دلَّ عليه حديث الإمام البخاري ﷺ في الصحيح من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ أن امرأة من الأنصار -وهي أم عطية- سمعت

عبد الله ابن مسعود يقول حديث رسول الله ﷺ: "لعن الله النامصة والمتنمصة" فذهبت إليه وقالت: يا ابن مسعود كيف تلعنهن ولم يلعنهن الله ﷻ في القرآن؟! فقال عبد الله ابن مسعود: "أما لو قرأتِ القرآن لوجدتِ ذلك في كتاب الله ﷻ"، فقالت وأين هذا؟، قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾" ففهمت المرأة مع أنها من الصحابة ﵁ أن بنص هذه الآية ما أوحى الله ﷻ لنبيه ﷺ وما بلَّغ به النبي ﷺ من التشريع في السنة، فهو وحي يجب على كل الأمة أن تعمل به.

الدليل من فهم السلف

كذلك الأئمة في عصر السلف ومن أتى بعدهم من الخلف يؤمنون إيماناً جازماً على أن سنة النبي ﷺ وحي أوحاه الله ﷻ إليه، ومن ذلك أن رجلًا سأل الشافعي ﵀ يوماً فقال له: ما حكم قتل البعوضة في الحرم، فقال: "قضى رسول الله ﷺ ألا شيء فيه"، فقال من أين هذا يا شافعي؟ قال: "من قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، فدلَّت هذه الآية ومفهوم الصحابة وغيرهم على أن سنة النبي ﷺ وحي أوحاه الله ﷻ إليه.

ومهما أثار المشككون في هذا الزمن الذي نعيش فيه على سنة النبي ﷺ، إلا أنها رغم أنوفهم هي وحي أوحاه الله ﷻ إلى النبي ﷺ، ولا يستطيع كائن من كان أن يأتي بدليل صحيح يخبرنا به على أن السنة ليست من الوحي، بل أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أن ما قاله النبي ﷺ، وما فعله النبي ﷺ، وما أقرَّه النبي ﷺ وحي أوحاه الله ﷻ إلى نبيه ﷺ ليعلمنا به النبي ﷺ.

الحديث النبوي

التعريف بالحديث

لغة: الحديث في اللغة يعني الجديد: شيء حديث يعني شيء جديد.

اصطلاحا: وتعريف الحديث في اصطلاح أهل الحديث هو كتعريف السنة تماما، فهو كل ما أُضيف للنبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ أو عمل أو صفة خِلقية أو صفةٍ خُلُقية، وهذا هو تعريف السنة إجمالاً عند علماء السلف.

الحديث الصحيح

وقد ابتدأ الحافظ بن الصلاح ﵀ كتابه بتعريف الحديث الصحيح فقال: "الحديثُ الصحيحُ هو الحديث المسند المتصل بنقل العدل الضابط، وألا يكون شاذاً ولا معلّلًا" انتهى، ونُفصل هذا التعريف، فنقول:

المُسند

السند: هو سلسلة الرواة التي توصل للنبي ﷺ.

وفي تعريف الحديث الصحيح، قال الحافظ ابن الصلاح ﷺ بأنه الحديث المسند، كلمة المسند أو السند تعني سلسلة الرواة التي توصل للنبي ﷺ، مثلاً، حين يقول الإمام مسلم ﷺ: "حدثنا عبدالله بن قعنب، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثنا محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن الوقاص، عن أمير المؤمنين عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال"، فهذا هو السند، وسُمي الإسناد بهذا لأن كل رجلٍ من هذه السلسلة يُسند القول لمن قبله، أي يجعل العهدة على من أخذ منه الحديث.

حين يقول الإمام مسلم ﷺ: حدثنا عبد الله بن قعنب فالإمام جعل العهدة على شيخه عبد الله بن قعنب، كأن الإمام مسلم ﷺ يخلع من رقبته عهدة هذا الحديث، ونسب هذا الحديث للنبي ﷺ وجعلها في رقبة شيخه عبد الله بن قعنب، وهكذا إلى باقي السلسة، ومن هنا سُمي السند بهذا.

المُتصل

الحديث الصحيح: هو الحديث المسند المتصل.

متصل: يعني لا يسقط في هذه السلسلة أحد من الرواة لا في أول السلسلة ولا في وسطها ولا في آخرها، فتكون السلسلة متعاضّة متماسكة بعضها البعض من أولها إلى آخرها -من أول السلسلة لآخرها- كل من هؤلاءِ أدرك شيخه وأخذ عنه، ومن الممكن أن يكون أدركه -أي عاش معه في نفس الزمن-، إلا أنه لم يأخذ عنه، الشرط أن يكون أدركه وأخذ عنه -أي العلم- وهذا هو الحديث المتصل بنقل العدل الضابط -هذه شروط المحدث نفسه-.

بنقل العدل الضابط

العدل الضابط: هذان شرطان لابد أن يكونا موجودين في المحدث: يعني لا يصح حديث المحدث إلا بوجود هذين الشرطين فيه، وقد اشترط الأئمة رحمهم الله ﷺ أئمة علماء الحديث، بوجود خمسة شروط في المحدث:

شروط الوجوب

الشروط الخمسة الواجبة في كل محدث: تسمى بشروط وجوب: أي لابد أن تتوفر في كل محدث حتى يقبل حديثه:

- الإسلام، فلا نأخذ علم الحديث من كافر مثلا؛
- العقل؛

البلوغ، أن يكون بالغاً، فلو تحمل قبل بلوغه وأدى بعد بلوغه يقبل منه، كذلك لو تحمل اثناء الكفر وأدى بعد الإسلام يقبل منه؛ وتحمل: يعني سمع الحديث أو أخذ الحديث أثناء صباه أو حتى لو كان كافراً ودخل الإسلام بعد ذلك، أو وصل سن البلوغ بعد ذلك يقبل منه، والدليل على ذلك حديث مشهور جدا: هو الذي أخرجه الإمام البخاري في (صحيحه) ومسلم وأبو داوود والترمذي وأحمد وغيرهم سفيان بن حرب ﷺ: فإن هذه القصة كلها قد وقعت بين صلح الحديبية وبين فتح النبي ﷺ لمكة هناك، وهي شهيرة جدا وفيها شهد هرقل الروم للنبي ﷺ بأنه نبي الله حقاً، والشاهد منها أن أبا سفيان يروي هذا الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في (الصحيحين) وأبو سفيان في الكفر، فهو تحمل وقت الكفر إلا أنه أدى في الإسلام، كذلك الصبي لو تحمل، يعني سمع الحديث حال صغره وأداه: أي حدث به بعد بلوغه، فإنه يقبل منه.

- أن يكون عدلًا: ويُقصد بالعدالة هنا، العدالة الفقهية، والعدالة الحديثية، فالعدالة الفقهية هي التي يجب توافرها في الشهود، أو ما يسمى بالعدالة الظاهرة، وتعني ألا يتصف الراوي بشيء من خوارم المروءة، مع الإستقامة في دينه، وأما العدالة الحديثية أو العدالة الباطنة: أن يُعرف بصدقه في حديثه وصدقه في النقل عن رسول الله ﷺ: وكأننا نقول أن العدالة الحديثية: صدق في الراوي وصدق في المروي -صدق الراوي أي عدل-، وصدق المروي -أي ضابط لما يرويه-؛
- أن يكون ضابطًا: والضبط أي أن يؤدي الحديث كما سمعه بحفظ وإتقان.

شروط الكمال

هناك شروط يسميها أهل العلم بشروط الكمال للمحدث نفسه، وهي شروط مستحبة، حتى يؤدي حديث رسول الله ﷺ على أدق وأفضل وجه

من هذه الشروط أن يكون عالما باللغة العربية ولا يكون أعجمياً، فالأئمة رحمهم الله ﷺ كانوا يشترطون ان يكون الرجل عربياً قحاً يستطيع أن يتكلم بلا عجمة، باللغة العربية ليؤدي حديث رسول الله ﷺ على الوجه اللائق بحديث رسول الله ﷺ والأئمة لهم وجهان في كيفية تأدية حديث رسول الله ﷺ أو مدرستان:

- المدرسة الأولى مدرسة الحجاز: فإنهم يؤدون الحديث النبوي على اللفظ الذي نطق به النبي ﷺ حتى إن يحيى بن سعيد القطان ﵀ يحكى أن الإمام مالك ﵀ شك يوماً في حرف فترك الحديث كله، لأن مدرسة أهل الحجاز (مالك وسفيان بن عُيينة وغيرهم من أئمة أهل الحجاز) كانوا يشترطون أن يؤدي الحديث على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ.
- المدرسة الثانية مدرسة أهل العراق: (كالحسن البصري ومن سار على دربه من أهل العراق) فإنهم يؤدون الحديث بالمعنى لكن بشرط ألا يكون فيه عجمة حتى لا يتغير معنى الحديث.

وهذه هي الشروط التي وضعها الحافظ بن الصلاح ﵀ أو وضعها الأئمة في شرط المحدث، والعدل الضابط هما الشرطان رقم اثنين والشرط رقم ثلاثة من شروط الحديث الصحيح لأن الحافظ بن الصلاح ﵀ قال: "الحديث الصحيح هو الحديث المسند المتصل -والمسند المتصل هذا أول شروط الحديث- بنقل العدل الضابط -الشرط الثاني والثالث- عن مثله إلى منتهاه -يعني إلى آخر الحديث-"انتهى.

وألا يكون شاذًا

الحديث الشاذ هو الحديث الذي يخالف حديثا أصح منه، فلو أنّ هنالك حديثان، أحدها حديث صحيح وحديث آخر وبينهما تضاد، بحيث لا يمكن الجمع بين هتين الروايتين، فإن الحديث الأقل صحة منهما يحكم عليه بأنه حديث شاذ، والسبب في ذلك أنه خالف حديثا أصح منه.

ولا معللًا

الشرط الأخير ألا يكون معللاً

والعلة تنقسم إلى قسمين: علة ظاهرة وعلة باطنة: وقد تكون العلة في السند مثل الحديث الذي ذكرته لكم وصحح الإمام البخاري ﵀ للإمام مسلم ﵀ ما فيه، وقد تكون العلة في المتن.

هذه الشروط الخمسة إسمها شروط الحديث الصحيح، فلو أننا رتبنا شروط الحديث الصحيح، نستطيع أن نستخرج منه تعريف الحديث الصحيح، ولو عرفنا الحديث الصحيح وفصلناه نستطيع أن نخرج منه بشروط الحديث الصحيح، اذاً تعريف الحديث الصحيح بتعريف الإمام الحافظ بن الصلاح ﵀: "الحديث الصحيح هو الحديث المسند المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه وألا يكون شاذً ولا معلّلًا"انتهى

أي أنّ الحديث الصحيح شروطه هي تعريفه، وتعريفه هو شروطه، فيمكن القول أن شروط الحديث الصحيح خمسة:

١. اتصال السند
٢. العدالة
٣. الضبط
٤. بلا شذوذ
٥. ولا علة

أقسام الحديث الصحيح

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

١. حديث صحيح لذاته
٢. وحديث صحيح لغيره

والحديث الصحيح أول من صنف فيه هو الإمام البخاري ﵀: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ﵀، وذلك بوضع كتابه (الجامع الصحيح)أو (صحيح الإمام البخار، وهو أول كتاب صنفه أهل العلم في الحديث الصحيح، ولكنه ليس أول كتاب في سنة رسول الله ﷺ؛ لأن البعض يعتقد أن الإمام البخاري هو أول من دون سنة رسول الله ﷺ. وهذا خطأ محض ؛فإن هناك من سبق الإمام البخاري ﵀ مثل الإمام مالك ﵀ وكذلك سفيان الثوري ﵀ وعبد الرزاق الصنعاني ﵀ وعبد الله بن المبارك ﵀، فهؤلاء شيوخ شيوخ الإمام البخاري ﵀: فهم قد سبقوه بوضع كتب في علم الحديث، أما أن يكون الكتاب موضوعا لشروط "ألا يجمع بين دفتيه الحديث الصحيح" فإن أول من صنف فيه هو الإمام أبو عبدالله البخاري ﵀ ثم تبعه تلميذه مسلم بن الحسين بن مسلم القشيري النيسابوري ﵀ في كتابه (المسند) أو (صحيح الإمام مسلم).

هذين الكتابين كما يقول الحافظ بن الصلاح ﵀ وغيره من أئمة أهل العلم، هما أصح كتابين بعد كتاب الله ﷻ، لأن البخاري ﵀ ومسلم ﵀ اشترطا في كتابيهما ألا يضعا فيه إلا الحديث الصحيح فقط، أي الحديث الصحيح بشروطه عند أهل العلم، فلو أتينا بأي حديث عند الإمام البخاري على شرط الإمام البخاري أو أي حديث في صحيح الإمام مسلم على شرط الإمام مسلم، فإننا لم نجد هذا الحديث إلا حديثا صحيحا على شرط الإمام البخاري ومسلم، وهذه هي أعلى شروط الصحة.

وهذا يعني أن أعلى شروط الحديث صحة هو ما خرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، أي أننا عندما نقول أنّ هذا حديث اتفق عليه الشيخان، فهذا إذن حديث صحيح على شرط الإمام البخاري، وصحيح على شرط الإمام مسلم؛ وهذا يكون حديثا في أعلى درجات الصحة، ولا يستطيع أحد أن يتكلم فيه، وذلك بتخريج الشيخين له، ثم بعد ذلك، ما كان على شرط الإمام البخاري ﷺ وحده، ثم ما كان على شرط الإمام مسلم ﷺ وحده، ثم ما كان على شرطي الإمام البخاري ومسلم ولم يخرجاه؛ لأن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم لم يستوعبا كل حديث صحيح وصلنا عن النبي ﷺ

مهم: صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم لم يستوعبا كل حديث صحيح وصلنا عن النبي ﷺ

فلو حكم الأئمة الكبار في هذا الشأن على أن هناك حديثا صحيحا على شرط الإمام البخاري ومسلم ولم يخرجاه، فإنه يحكم له بالصحة.

كذلك أن يكون الحديث صحيحا على شرط الإمام البخاري وحده ولم يخرجه، أو أن يكون صحيحا على شرط الإمام مسلم ولم يخرجه، فهذا أيضا يحكم له بالصحة، فكل هذه الأحاديث سواء كانت في صحيح البخاري ومسلم.أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده، أو على شرطي البخاري ومسلم ولم يخرجاه، يعتبرها أهل السنة والجماعة أحاديثا صحيحة وصلتنا عن النبي ﷺ وجب علينا أن نتعبد بها من حيث ما ورد فيها من الأوامر ونترك ما فيها من النواهي وندين لله ﷻ أن هذا ما وصلنا عن النبي ﷺ.

الحديث الصحيح له شروط خمسة: لكن الإمام البخاري ﷺ اشترط شروطا لكتابة كتابه (الجامع الصحيح) وكذلك الإمام مسلم ﷺ، فقد اشترط أيضا شروطا لكتابة كتابه (الصحيح)، وهذا يعني أنّ الإمام البخاري ﷺ له شروط والإمام مسلم ﷺ أيضا له شروط، ولهذا قال العلماء: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، و هذا حديث صحيح على شرط الإمام البخاري، وأحيانا يقولون: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

تلخيص الدكتور نبيه للمحاضرة

أهمية الحديث

الحديث وحي كما أن القرآن وحي لقول النبي ﷺ: (لا ألفينَّ أحدَكم متَّكئًا على أريكتِهِ يأتيهِ الأمرُ من أمري ممَّا أمرتُ بِهِ أو نَهيتُ عنْهُ فيقولُ: لا أدري ما وجَدنا في كتابِ اللَّهِ اتَّبعناهُ) رَواهُ التِّرمِذي وفي روايةٍ لغيرِهِ (ما وجَدْنا فيه حرامًا حرَّمناهُ ألا وإنِّي أوتيتُ القُرآنَ ومثلَهُ معهُ) وفي أخرى (ألا إنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللَّهِ مثلُ ما حرَّمَ اللَّهُ)

ولا شك أن السنة هي مصدر من مصادر التشريع كما القرآن، وبعض الناس يقول خطأ أن السنة تأتي في المرتبة الثانية في التشريع، لكن الصواب كما قال ابن كثير في (شرح علوم الحديث) أن الحديث "إذا صح عن النبي ﷺ فهو ملزم ودرجة إلزامه كدرجة القرآن"

في عهد النبي ﷺ كان الرجل إذا قال: حدثنا النبي تشرئب له الأعناق، ولما استشهد عمر وكُسِر قفل باب الفتنة، أصبح الرجل إذا قال: قال رسول الله ﷺ، صار الناس يسألون سموا لنا رجالكم، وفى الجيل الأول من أجيال الإسلام بعد مقتل عمر رضي الله عنه خرجت فئتان من الإسلام: هما الخوارج والشيعة وكانوا عندهم بدعة: فرقة الخوارج كانوا يكفرون بالكبيرة فكان يستصعب أن نمسك على أحدهم الكذب، أما فرقة الشيعة فكانوا يتقربون إلى الله بالكذب، فكان لابد من ضبط وتنقية وتمييز أحاديث النبي ﷺ عما نسب إليه كذبا.

جمع السنة

بدأ جمع السنة في أواخر القرن الأول أو بداية القرن الثاني في زمن عمر بن عبد العزيز رحمه الله وكان أول من دون السنة هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، لذلك قال الحافظ العراقي في الألفية:

أَوَّلُ جـــامِعِ الحـــديثِ والأَثَـــر .... ابـــن شِـــهابٍ آمِـــرًا لَـــهُ عُمَـــرْ

فكان التدوين كما يتفق، لم يكن مقسما على أبواب، ثم بدأ التقسيم على أبواب، ثم بدأت كتب الصحاح تظهر؛ وكان أول من كتب في الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ثم تبعه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمه الله.

شروط الحديث

الحديث مقسم إلى قسمين لا يصح أن يفترقا شروط إيجابية وشرطين نفي:

الشروط الإيجابية

الشروط الإيجابية هي أن يرويه العدل كما ذكرنا، أن يكون فيه عدالة وأن يكون ضابطا: ومن الممكن أن ينتقل الحديث بين درجات الصحة بحسب ضبط الراوي وليس عدالته، ضبط الراوي قد ينقل الحديث من أعلى درجات الصحة إلى الحسن، والحسن صالح للإحتجاج: يعني قد يكون حسنا لذاته أو قد يتقوى بشواهد ومتابعات، لكن الحسن كما قال ابن كثير: "الحسن والصحيح صالحان للإحتجاج" فإذا توفرت شروط الإتصال؛ ألا يكون هناك انقطاع وأن يكون الرواة عدول؛ أي أنهم لا يكذبون على النبي ﷺ وأن يكون عندهم ضبط، والضبط هنا يختلف،

فالضبط هو الحفظ وقدرة الإستحضار، وهنالك اختلاف بين أن يكون ضابطاً ثقة محققاً ضابطاً لألفاظه أو أن يكون عنده أوهام أو عنده نسيان أو أنه مثلاً كان يقرأ من كتاب ثم ضاع الكتاب، كما في حال الراوي عَبْدالرَحْمَن بْنُ لَهِيعَةَ ﵀: فإذا توفرت هذه الشروط وإنتفاء العلل، -والعلل أيضا مبحث كبير في علم الحديث والشذوذ هو علة من العلل-، فالشذوذ هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه وقد مَيَّز أهل العلم في تعريف الحديث الصحيح لعلة الشذوذ، ذلك لأن الشذوذ علة ليست كباقي العلل، مثلاً قد يكون هناك اضطراب وقد يكون هناك انقطاع وقد يكون هناك نسيان وقد يكون هناك وهم من الراوي، لكن الشذوذ علة ليست كباقي العلل، لذلك مُيِّز لوحده بلفظ " "من غير شذوذ ولا علة قادحة" وإلا، فلغة الشذوذ علة واضطراب.

مثال: قول النبي ﷺ (إنَّما الأعْمالُ بالنِّيَّةِ، وإنَّما لِامْرِئٍ ما نَوَى، فمَن كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسولِهِ، ومَن كانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيا يُصِيبُها أوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُها، فَهِجْرَتُهُ إلى ما هاجَرَ إلَيْهِ)

أليست المرأة التي يهاجر إليها الرجل من الدنيا التي يصيبها؟ الجواب: طبعاً، لكن، أهل العلم قالوا أن فتنة النساء فتنة ليست كباقي الفتن، لذلك مُيِّزَت لوحدها بلفظ، وكذلك الشذوذ، لأن الشذوذ ظَاهِرُهُ الصحة، ولكن الراوي يخالف فيه من هو أوثق منه، لذلك قال الحافظ في (الألفية):

وَذُو الشُّذُوذِ مَا يُخَالِفُ الثِّقَهْ فِيهِ .... الْمَلَا فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهْ
وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطْ .... وَلِلْخَلِيلِيْ مُفْرَدَ الرَّاوِي فَقَطْ
وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ الثِّقَهْ .... كَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَا وَالْهِبَهْ
وَقَوْلِ مُسْلِمٍ رَوَى الزُّهْرِيُّ .... تِسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيّ
وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالَفْ أَنَّ مَنْ .... يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطٍ فَفَرْدُهُ حَسَنْ
أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أَوْ بَعُدْ .... عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحْهُ وَرُدْ

شروط الإمام البخاري

- الشرط الاول: اللقاء.
- الشرط الثاني: المعاصرة.

اللقاء: أن يكون الراوي لقى شيخه وعاصره وأخذ عنه العلم.

- ويشترط في اللقاء والمعاصرة أن يكون في سن التمييز.
- أما إذا كان في أقل من سن التمييز فإنه يتحمل الحديث ولكن لا يؤديه إلا أذا بلغ، لماذا؟

لأننا ذكرنا في شروط الراوي في المحاضرة الماضية أن الراوي من شروطه البلوغ، فلو هو أخذ الحديث قبل أن يبلغ فإنه يتحمله ولكن لا يؤديه إلا بعد البلوغ الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى أضافا على شروط الحديث الصحيح الخمسة التي ذكرها أهل العلم هذين الشرطين (اللقاء والمعاصرة).

شروط الإمام مسلم

الإمام مسلم رحمه الله تعالى اشترط المعاصرة مع احتمال اللقاء (أن يكون معاصرًا له يعني أن الراوي عاش في الزمن نفسه مع شيخه ويحتمل أن يكون لقيه).

قد يقول قائل: الراوي لن يقول حدثنا فلان إلا إذا كان في الأصل قد وجد لقاء ومعاصرة، أي إن الإمام البخاري حين يقول حدثنا الحميد الذي هو عبدالله بن الزبير شيخ الإمام البخاري أو غيره من شيوخ الإمام البخاري عمرو بن علي الفلاز، فالإمام البخاري نفسه لم يقول حدثنا عمرو بن علي الفلاز إلا إذا كان قد وجد لقاء ووجدت المعاصرة.

فلماذا الإمام البخاري رحمه الله تعالى والإمام مسلم وضعا اللقاء والمعاصرة مع الشروط التي وضعها أهل العلم في الحديث الصحيح؟

اللقاء والمعاصرة لا يكون في تصريح التحديث، ولكن يكون في الحديث المعنعن: أي إن الراوي إذا قال عن فلان فأنا هنا لا أعلم هل هو قد عاصره ولقيه وسمعه وأخذ منه العلم أم لا؟

فحين يشترط الإمام البخاري والإمام مسلم -رحمهما الله تعالى- اللقاء والمعاصرة فهذا يؤكد أن الراوي إذا عنعن الحديث فقد لقيه وسمعه وأخذ منه العلم.

إذن يمكننا القول أنّ شرطي الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما زيادة توثيق لصحة الحديث، لأن الحديث أصلًا صحيح لإجماع أهل العلم أن ما وجد في صحيحي الإمام البخاري ومسلم حديث صحيح، ولكن شرطهما زيادة توثيق على صحة الحديث وبهذا نكون قد حزنا كل الثقة في أن هذا الحديث صحيح لأن الشيخان قد اشترطا أعلى ما يعرف أهل العلم في كل الدنيا الثقة.

هل اختلف الشيخان في أوجه الرواية عن الرواة؟ أي أن البخاري ومسلم بهذه الشروط التي هي في قمة التوثيق التي لن تجد في أمة من الأمم ولا في كتاب من الكتب وصل إلى نقطة التوثيق هذه كما وصل الشيخان في

الصحيح، بمعنى آخر هل هناك راوٍ حاز الشرف وشهد له أهل العلم بالصدق والإتقان ونجد أن الإمام البخاري خرج له ومسلم لم يخرج له أو العكس؟

الإجابة: نعم هناك رواة البخاري ومسلم اختلفا في وجه الرواية عنهم، لأن الأمر قائم على الاجتهاد، فنجد الإمام البخاري يخرّج لراوي لم يخرّج له الإمام مسلم والعكس.

سهيل بن أبي صالح (من أوثق الناس عن أبي هريرة ﷺ) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فسهيل بن أبي صالح الإمام مسلم يخرّج له عن أبيه، ونجد الإمام البخاري لا يخرّج له فما الذي حدث.

فنقول: اختلف الشيخان رحمهما الله تعالى في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه في أي حديث، فنجد الإمام البخاري لا يخرّج له بينما نجد الإمام مسلم يخرج له، فالقصة أن الإمام البخاري لم يخرّج له لأنه رأى أن سهيل بن أبي صالح لم يأخذ عن أبيه وإنما أخذ من كتب أبيه، و شرط الإمام البخاري أعلى من شرط الإمام مسلم، فسهيل لم يلتق بأبيه وإنما أخذ عنه.

بينما الإمام مسلم قال سهيل بن صالح يروي عن أبيه مباشرة ويروي عن أبيه بواسطة، فدل روايته عن أبيه بواسطة أنه روى عن أبيه باللقاء وروى عن أبيه بالواسطة.

إذن الإمام البخاري رحمه الله تعالى يرى في سهيل بن أبي صالح وكأنه يروي عن أبيه من كتبه (كتب والده) فلا يخرّج له، إنما الإمام مسلم قال لا، سهيل بن أبي صالح يروي عن أبيه مباشرة ويروي عن أبيه بواسطة فدل على أنه يروي عن أبيه بواسطة أنه كان يروي عن أبيه مباشرةً، فجاءنا ما يراه الإمام البخاري رحمه الله تعالى عند الإمام مسلم.

كذلك مثلا جبل الدنيا في الحج يروي له الإمام البخاري في صحيحه ولا يروي له الإمام مسلم في صحيحه، لأن الأمر قائم على شيئين.

١. علو الإسناد: لأن كلا الشيخين في الصحيحين كان يطلب السند الأعلى.
٢. أن الأمر قائم في الرواة على الاجتهاد وإن كان الراوي ثقة عنده.

بالطبع صحيح الشيخين عند أمة النبي ﷺ لهما من الحوزة والمكانة الأمر الجليل لأن كل علماء أمة النبي ﷺ وكل أمة النبي ﷺ اتفقت على أن أصحّ كتابين بعد كتاب الله تعالى هما صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وما كان في صحيح الشيخين على شرطي الشيخين فإنه يجب على كل أمة النبي ﷺ العمل والاعتقاد بذلك، لذلك أكثر الشبهات التي وجهت من المستشرقين على سنة النبي ﷺ وجهت لصحيح الشيخين.

الحديث الصحيح

أمّا الحديث الصحيح قسمه أهل العلم إلى قسمين:

- حديث صحيح لذاته.
- حديث صحيح لغيره.

الحديث الصحيح لذاته

هو الحديث الذي صار صحيحًا من متن واحد أي من طريق واحد، فلا يحتاج طريقاً آخر يصححه.

بمعنى إذا تتبعت هذا الحديث من رواية واحدة فقط (شرط الحديث صحيحاً).

- كل رواته محكوم لهم بالثقة.
- ومحكوم لهم بالإتقان.
- وشهد لهم أهل العلم بأنهم رواة صحيح.

مثال: في المحاضرة السابقة "حديث الإمام مسلم رحمه الله تعالى الذي أخرجه في صحيحه، قال:

حدثنا عبدالله بن قعنب حدثنا مالك ابن أنس، حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاس عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)[٣] لذلك هذا الحديث إسمه حديث صحيح لذاته.

لماذا صحيح لذاته؟ لأنه إذا تتبعت هذه الرواية لا أحتاج رواية الإمام البخاري في صحيحه الذي يرويه عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد، أنا لا أحتاج هذه الرواية لأحكم على الحديث إنه صحيح لذاته.

أي أن الحديث بهذا الطريق فقط حديث صحيح، يعني كل رواياته محكوم لهم بالثقة والاتقان والتجويد، فأنا لا أحتاج رواية أخرى أو طريق آخر أو سند آخر يقوي هذا السند حتى يصير معي الحديث الصحيح.

---

٣ صحيح البخاري - تدقيق البغا (٣/١)

الحديث الصحيح لغيره

إنّما الحديث الصحيح لغيره هو في الأصل حديث حسن، فُروي من أكثر من وجه فلما ضُمت هذه الأوجه بعضها إلى بعض ارتقى هذا الحديث من درجة الحديث الحسن إلى درجة الحديث الصحيح لغيره، وسُمي حديثاً صحيحًا لغيره لأنه لم يصحّ بالطريق الواحد الذي رَويْتُه به، وإنما صح من طريق آخر.

مثال: الحديث الذي يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)[٤].

هذا الحديث في الأصل حديث حسن وليس بحديثٍ صحيح، لماذا؟

لأنّ محمد بن عمرو بن علقمة، هذا وإن كان صدوق (صادق)، إلا أنه متكلم في حفظه فوثقه بعض أهل العلم وتكلم فيه بعضهم، فالحديث ليس حديثاً صحيحاً بذاته، وإنما هو حديث حسن، فوجدت رواية أخرى عند الإمام البخاري من طريق آخر إلى طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ عنه بنفسه هذا المتن، فهذه الرواية وهي رواية أبي الزناد رفعت رواية محمد بن عمرو بن علقمة من أنه حديث حسن إلى حديث صحيح.

هو ليس صحيحًا لذاته، أي هو ليس هذا الطريق (الرواية) حديثًا صحيحاً لذاته، إنما صار حديث صحيح لغيره.

- **فائدة**

قبل الكلام عن الحديث الحسن سنأخذ الحكم على رواة الحديث، سنخرج من كتاب الإمام بن الصلاح رحمه الله تعالى، ونأخذ من مقدمة الإمام مسلم رحمه الله تعالى (خطبة الكتاب صحيح مسلم وهي نافعة لكل من أراد أن يسلك في علم الحديث، بل هي واجبة على كل من أراد أن يسلك في علم الحديث أن يطلع على مقدمة الإمام مسلم مع شرحها ولا يقتصر طالب علم الحديث بالمقدمة فقط بل بالشرح كذلك، وأنا في رأيي الشخصي أفضل من شرحها هو فضيلة الشيخ عبدالكريم الخضير أطال الله لنا في عمره وكذلك العلّامة طارق عوض الله أيضاً شرحه نافع ما شاء الله، وهناك من الأقدمين من شرحها كالإمام النووي وغيره، وأنا أرى أنه يجب على كل من أراد أن يسلك في دراسة علم الحديث أن يطّلع على مقدمة الإمام مسلم رحمه الله نظراً لأهميتها لطالب علم الحديث في دراسة علم الحديث).

---

٤ التاريخ الكبير للبخاري - ت الدباسي والنحال (٥٦١/٧)

تقسيم الإمام مسلم للرواة

الإمام مسلم رحمه الله تعالى قسّم الرواة أنفسهم إلى أربعة أقسامٍ:

الطبقة الأولى

هم الثقة المتقنين الجيدون: الذي هو بمجرد وجوده في الرواية نحكم عليها مباشرةً أنها حديث صحيح، والتي يسميها أهل العلم السلسلة الذهبية.

فمثلا: الإمام البخاري أبو عبدالله حين يقول السلسلة الذهبية: الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر، فمالك ونافع هذه سلسلة ذهبية، فأنا لست مضطرًا بأن أبحث عن أحد من أقران الإمام مالك حتى يجبر مالك لأن الإمام مالك نفسه مجبور، لأنه إمام ثقة كبير، حبر، علم...إلخ.

وكذلك مثلا سفيان بن سعيد الثوري، سفيان بن عيينة، عبدالرحمن بن مهدي، علي ابن المديني، يحيى بن سعيد القطان، هؤلاء أمثلة فقط والعدد بالطبع يزيد، فهؤلاء أهلُ الحكم الأول في الحكم على الرواة.

الطبقة الثانية

الحديث الحسن أو كما يسميه أهل العلم مستور الحال: وصفه الإمام ابن الصلاح بأنه: (المشهود له بالأمانة والدين)، عنده في الأصل دين يمنعه من الكذب على رسول الله ﷺ، هؤلاء أمثال: عطاء بن السائب، لَيْث بن أبي، يزيد بن أبي زياد، هؤلاء أصحاب الطبقة الثانية الذين هم أهل الحديث الحسن الذين بمجرد رؤيتهم في الحديث نحكم على حديثهم بأنه حديث حسن. مثل محمد بن عمرو بن علقمة الذي ذكرنا حديثه سابقاً، هؤلاء هم أهل الحكم الثاني في الرواية.

الطبقة الثالثة

الضعيف: الضعفاء وهؤلاء أصحاب الطبقة الذين لا يجبر أصلا حديثهم، مثل عمرو بن خالد، عبدالقدوس الشامي وغياث بن إبراهيم، الواقدي، محمد بن السائب الكلبي.

الطبقة الرابعة

هو ما غلب على حديثه الخطأ هو في نفسه ثقة، لا يكذب على رسول الله ﷺ، ولكنه متهم في حفظه، أي أن حفظه ليس جيد، ولكنه صاحب دين.

انتبهوا فنحن إذا قسمنا الأربعة التي قسمها الإمام مسلم رحمه الله تعالى نجد إثنين سيؤخذ حديثهم، وواحد إذا توبع أو شوهد فإنه يقبل حديثه لأنه من أهل الدين والصلاح، وواحد يرد حديثه حتى لو الحديث هذا أتى من ألف طريق، ومن غلب على حديثه الخطأ مثل عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيفة، وجراح بن المنهال على سبيل المثال لا الحصر.

تقسيم الرواة عند الإمام مسلم رحمه الله تعالى معمول به عند كل أهل العلم، فهو لما قسم الروايات إلى هذه الطبقات الأربعة أو إلى هذه الأحكام الأربعة معمولاً بها عند كل أهل العلم (أتمنى أن تكون هذه النقطة واضحة لأننا سنحتاج إليها كثيرا فيما بعد)

نحتاجها بمجرد النظر في السند، لأنك إذا رأيت سند مثلا فيه سلسلة ذهبية فلا تحتاج أن يقوي هذا الحديث أحد آخر لأن هذا الحديث كل رجاله متقنون، بشرط أن يكون الحديث متصلا فالسند صحيح ولا شيء فيه.

مسألة: هل الشيخان البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى خرّجا لرواة متكلم فيهم؟

الإمام البخاري ومسلم اشترطا الصحة وما فوق الصحة، أي إذا كان أهل العلم اشترطوا الشروط الخمسة للحديث الصحيح فالبخاري ومسلم وضعوا شرطين زيادة، ومع ذلك سؤال يرد دائما من المتشككين:

وهو أن الإمام الدارقطني تكلم في البخاري ومسلم وخرّج تقريبًا ٢١٠ حديث، وتكلموا فيه عند الشيخين أي أن فيهم رواة ضعيف، فكيف أن البخاري رحمه الله تعالى يضع أقصى وأفضل وأعظم شروط الصحة في الدنيا كلها ثم يروي لرواة متهم فيهم أو متكلم فيهم، من يقول ذلك ثق تماماً أنه لم يفتح صحيح الشيخين في يوم من الأيام.

وإذا سألتني هل خرّج الشيخان برواة متكلم فيهم؟ أجيبك بنعم، ولكن نعم هذه لابد أن يأتي ورائها ما هو مقصد الشيخين لرواة متكلم فيهم.

أو لماذا خرّج الشيخين لرواة متكلم فيهم؟ فالإمام البخاري مثلا خرج لإسماعيل ابن أويس وهو ابن أخت الإمام مالك، وهذا ضعفه الإمام النسائي على سبيل المثال ومتكلم فيه، فلماذا الإمام البخاري خرّج له؟

- الأمر الأول: الإمام البخاري خرّج له لأنه أخذ كتبه (أي أن إسماعيل ابن أويس دفع للإمام البخاري كتبه التي كتب فيها الحديث) فانتقى الإمام البخاري الصحيح من حديثه وخرّجه في صحيحه.

إذن الإمام البخاري عندما أتى بأحاديث لراوي متكلم فيه أولاً هذا الراوي ليس مجروحًا جرحاً شديدًا، وهذه قاعدة أولية، الشيخان خرّجوا لرواة متكلم فيهم نعم، ولكن هل هو مجروح جرح شديد؟ لا ليس مجروحاً جرحًا شديداً، والذي ليس مجروحاً جرحًا شديداً هذا يدخل في الحديث الحسن.

وسنعرف هذا الآن إن شاء الله ما هو الحديث الحسن، فلما خرّجوا انتقوا الأحاديث الصحيحة من أحاديث الراوي المتكلم فيه، وخرّجاه وهذا الحديث صار حسناً عند الشيخين هو ليس حديثاً صحيح.

- الأمر الثاني: أن الشيخين لم يخرّجا هذه الأحاديث في صدر الباب، وإنما خرّجوه في الاستشهاد (ليستشهد به) وليس في صدر الباب، هكذا يقول الرد عليهم.

الحديث الحسن

الحافظ بن الصلاح رحمه الله تعالى انتقل بعد ذلك إلى الحديث الحسن كما عرفه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى "هو كالحديث الصحيح تماما إلا أن الراوي فيه خف ضبطه عن الحديث الصحيح، أي أن الحديث الصحيح إذا كان راويه تام العدالة وتام الضبط فإن الحديث الحسن خف الضبط" انتهى

فنعود إذن إلى تقسيم الإمام مسلم الذي ذكرناه للحكم على الرواة، فنأتي على النوع الثاني وهو مستور الحال (كعطاء بن السائب، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغيرهم من أهل العلم)

هؤلاء أصحاب الحديث الحسن، وهذا تعريف الحافظ ابن حجر، ولابد من حفظه جيداً لأن ابن الصلاح رحمه الله تعالى عندما عرف لنا الحديث الحسن أتى بأقوال أهل العلم فأدخل الأمور في بعضها البعض.

أدخل التعريف في تقسيم الأنواع، فتعريفه عند الحافظ بن حجر هو: أن الراوي فيه خف ضبطه عن الراوي في الحديث الصحيح، هي نفس الشروط الخمسة ولكن عند الضبط خف ضبطه عن الحديث الصحيح.

نعود لتعريف الإمام ابن الصلاح للحديث الحسن ذكر تعريفين الأول للإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى، وكتب السنن الثلاثة: سنن الترمذي، سنن أبو داود، سنن النسائي، هي أكثر الكتب المتضمنة للحديث الحسن، أي التي اشتملت على الحديث الحسن عن غيرها من الكتب.

فقال الإمام ابن الصلاح: "وروينا عن أبي عيسى الترمذي محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أنه يريد بالحسن ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب وألا يكون حديث شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذلك" انتهى.

الإمام الترمذي يعرف الحديث الحسن يقول ألا يكون في إسناده من هو متهم بالكذب وألا يكون حديثا شاذاً ويروى من غير وجه، أي من طريق أخر نحو ذلك أي بنفس الرواية التي رواها ولا يكون هناك بينهم تضاد أو اختلاف وإلا صار الحديث شاذ.

قال بعض المتأخرين وهو تعريف آخر عند ابن الصلاح ويقصد به الإمام ابن الجوزي: "الحديث الحسن هو الحديث الذي فيه ضعف قريب يحتمل ويصلح للعمل به وهو ما عرُف مخرجه واشتهر رجاله" انتهى أي اشتهر عن رجاله الصدق والأمانة والدين.

وعلق الإمام ابن الصلاح على هذه التعريفات فقال كل هذا لا يشفي الغليل، لأن كل عالم من هؤلاء العلماء ذكر نوعاً من الحديث الحسن، أو إن شئنا فقل إن الإمام الترمذي عرف نوعاً واحداً من الحديث الحسن، أو قسم الحديث الحسن إلى نوعيه المعروفين: نوعاً حسن لذاته وحسن لغيره، ثم قام بتعريف الحسن لغيره، فعل هذا لأنه اعتقد أن تعريف الحديث الحسن لذاته مشهورًا فلم يعرفه وعرف الحديث الحسن.

ولهذا تناولنا تعريف الحافظ ابن حجر لأنه تعريف جامع مانع وليس فيما ذكره الإمام الخطابي الذي قال: "ما عرف مخرّجه واشتهر رجاله ما يفصل الحديث الحسن من الصحيح"

ما يفصل الحديث الحسن من الصحيح

لماذا؟ لأن الإمام الخطابي عَرَّف الحديث الحسن نفس التعريف الخاص بالحديث الصحيح وهو ما عُرِفَ مخرّجه واشتهر رجاله، ولذلك الحديث الصحيح هو ما عُرِفَ مخرّجه واشتهر رجاله أيضاً كما هو في الحديث الحسن، لذلك عَلَّق الإمام ابن الصَّلَاح هنا عليه وقال "ما يفصل الحديث الحسن من الصحيح" (وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامه)

والسؤال هنا: ماذا وجد ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ اللَّهُ عندما أمعن النظر؟

الإجابة: وجد أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين مثل الحديث الصحيح تماماً.

فالحديث الصحيح كما ذكرنا:

- حديث صحيح لذاته.
- حديث صحيح لغيره.

أقسام الحديث الحسن

كذلك الإمام ابن الصَّلَاح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى يقول أن الحديث الحسن أيضًا ينقسم إلى قسمين.

الحديث الحسن لذاته

عرفه الإمام ابن الصَّلَاح بأنه: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، هو مستور الحال ولكنه في حِفْظِه شيء، أي لم تتحقق أهليته لتحمل الحديث لَا تَعْنِي أَنَّنَا نَتَّهِمُهُ فِي دِينِهِ وَلَا فِي أَمَانَتِهِ، وَلَكِنْ هُوَ فِي تَلَقِّهِ الحديث لديه مشاكل.

مثلاً أن يكون حِفْظِه سيء، أو سَمْعُهُ ثَقِيلٌ فعندما كان يسمع من شيخه لم يضبط السمع، فحدّث ببعض ما سمع فسقط منه بعض ألفاظ الحديث هذا معنى كلام الإمام ابن الصلاح وهذا ما أراد قوله لنا.

غير أنه ليس مُغَفَّلَاً، كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهم بالكذب في الحديث، هذا تعريف الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى للحديث الحسن لذاته، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ قد شرح هذا التعريف فقال: "لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر ويكون من الحديث عُرِف بِأَنَّه رُوِي من وجه آخر أو أكثر فيكون هذا الحديث معروف من طريق آخر" لماذا؟

لأنه في الأصل ضعيف وذلك لأن الحديث الحسن لغيره هو أصلاً ضعيف، ولكن ضَعْفُهُ كما قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى هو لأنه ليس متهم بالْكَذِب، فهو مجبور لأنه لم يتعمد الْكَذِب على النبي ﷺ فصار حديثه ضعيفاً، ولكن لما وجدنا حديثاً آخر من طريق آخر يُعْضِض حديثه سواء بالتتابع أو بالشواهد وهذا إن شاء الله ما سنتعرف عليه فيما بعد ماذا يعني تتابع الشواهد، ثم يخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً.

الحديث الحسن لغيره

أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يَقْصُر عنهم في الحفظ والإتقان، يعني هو رجل مشهور له بالصدق ومشهور له بالأمانة إلا أنه لم يصل إلى أصحاب الطبقة الأولى التي قسمها الإمام مسلم رحمه الله، لدرجة أن الإمام مسلم رحمه الله تعالى يقول لنا فرأيت إن وضعت الطبقة الثانية التي هي طبقة الليث و يزيد وغيرهم، لو وضعتها مقابل الطبقة الأولى التي فيها مالك وسفيان ابن

عيينة وشعبة ابن الحجاج، ستجد الفارق شاسع جدا بين رواية الإمام مالك رحمه الله تعالى وأصحابه الذين هم أصحاب الرواية الأولى، وبين الرواية الثانية، وسنعرف إن شاء الله الآن الفرق بينهما عندما نعرف لماذا قسم أهل العلم الحديث أصلاً إلى حديث صحيح وحديث حسن، وكلا الحديثين يؤخذ بهما عند علماء الحديث وعند علماء الفقه.

لكن لاحظ هنا أن الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لما قَسَّمَ الحديث أراد أن يقول لنا أمراً مهما جدا حيث أنه ترك الأمر للفطنة، أي لمن درس علم الحديث فإنه يستطيع أن يستنبط من كلام ابن الصلاح رحمه الله تعالى أمراً مهم جداً وهو أنه ليس كل ضعيف يزول بمجيئه من عدة وجوه ممكن حديث تَقْصُرُ طُرُق رواياته إلا أن هذا الحديث ضعيف لكن لماذا لم يجبر؟

لأن راويه من أصحاب الطبقة الرابعة الذين هم متهمون بالكذب فلو رُوِيَ هذا الحديث من ألف وجه.

مثلاً: حديث يرويه محمد بن سعيد المسروق أو الواقدي هذا الكذاب الوضَّاع، أو محمد بن السيب الكلبي الكذاب الوضَّاع أيضاً، هذا الحديث لو أتى من ألف وجه لم تقبل روايته لماذا؟ لأنه أصلاً لا يوجد هناك ما يجبره، لأن هذا كان يضع الحديث على النبي ﷺ فما الذي سيجبره؟ لن يجبره شيء.

إنما إذا كان الراوي مستور الحال مثل محمد بن اسحاق بن يسار مثلا، الذي هو إمام أهل السير والمغازي كما قال الإمام أحمد رحمه الله، هذا مدلس إذا عنعن الحديث صار حديثه ضعيف وهو مدلس محكوم عليه بالتدليس وحديثه ضعيف، لكن إذا وجد ما يُعْضضهُ ويقويه وهذا يكون بالتتابع والشواهد؟

إذاً حينها يكون صار حديثه صحيح فلابد أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ مَنْ يَقْبَلُ حَدِيثَهُ فِي بَابِ التَّتَابُع وَالشَّوَاهِد الَّذِي هُوَ يرفع من كونه ضعيف إلى كونه حديث حسن لغيره وبين من لا يقبل حديثه.

الفرق بين الحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لغيره

الحديث الحسن لذاته هو: حديثاً حسناً من هذا الوجه فقط أي بمجرد أن أرى هذه الرواية نحكم عليها بأنها حديث حسن ولا نحتاج رواية أخرى تقويها تُعَضِضُها مثل مثلاً الحديث الذي رواه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في السنن:

قَالَ حَدَّثَنَا كُتِيبَة ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قال: كنت مع أبي في أحد الغزوات فقال أبوه سمعت النبي ﷺ يقول (إن الجنة تحت ظلال السيوف) هذا حديث حسن.

لأنه بمجرد أن نرى هذا الحديث نحكم عليه بأنه حديث حسن لكن لماذا؟ لأن كل رواته ثقات، أول رواته هو كُتِيبَة بْنُ سَعِيدٍ هذا الشيخ أحد شيوخ الإمام مسلم الكبار، وكل رواته محكوم لهم بالثقة إلا أن جَعْفَرُ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ محكوم عليه بالتحسين فقط، وذلك لوجود هذا الراوي بينهم أدى إلى أن صار الحديث حسن.

ولكن هذا الحديث مقبول ويعمل به عند كل علماء الحديث وعند كل علماء الفقه أي أن كل الأمة الإسلامية تعمل بهذا الحديث ولكنه اقتصر عن درجة الحديث الصحيح لوجود هذا الرجل فيه هذا هو الحديث الحسن لذاته أي أنه بالطريق الواحد فقط يمكن أن نقبل الرواية.

أما الحديث الحسن لغيره: يسمى ضعيفاً، لأنه هو في الأصل ضعيف إلا أن الضعف فيه يُجْبَر، لأن الذي حُكِمَ عليه بالضعف في هذه الرواية غير متهم بالكذب، أي أنه لم يكن يكذب على النبي ﷺ فأتى طريق آخر أو شاهد آخر أَوْ تَابِعَ آخر، عن هذا الراوي فرفعه من الحديث الضعيف إلى الحديث الحسن لغيره

مثل الحديث الذي رواه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى من طريق شعبة عن عاصم ابن عُبَيْد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه: "أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فاستشارها النبي ﷺ في هذا فقبلت فَزَوَّجَهَا النبي ﷺ "

إذاً فعاصم ابن عُبَيْد الله هذا محكوم عليه بالضعف عند أهل العلم، إلا أنه غير محكوم عليه بالضعف وأنه ليس كَذَّابٌ فهو لم يضع الحديث على النبي ﷺ، ليس مثل محمد بن السيب الكلبي ولا مثل ابن سعيد المصلوب ولا الواقدي فإنه لم يكن مثل هؤلاء الذين يكذبون على رسول الله ﷺ لكن هو فقط قد يكون سيء الْحِفْظ، أَوْ لَا يَكُونُ يَضْبِط حِفْظِه فَحَكَمَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالضَّعْف فلما الإمام الترمذي رحمه الله روى هذا الحديث من طريق آخر حُكِمَ على هذا الحديث بأنه حديث حسن ولكنه هذا صار حديث حسن لغيره.

لماذا؟ لأنه صار حسن لرواية آخرى وليس لهذه الرواية، ولكن قد يقول قائل أنه اجتمع أهل الشأن الذين هم أهل الحديث ومعهم أهل الفقه على أن الحديث الصحيح والحديث الحسن أن كليهما يعمل به.

شروط الحديث الحسن

وقولهم هذا لا يعني كل الشروط، وإنما إذا سقط شرط، يعني مثلا:

- اذا سقط شرط الاتصال: صار الحديث ضعيفاً.
- إذا صار في راويه متهم: صار الحديث ضعيفاً.
- إذا كان الحديث شاذاً: صار الحديث ضعيفاً.
- إذا كان الحديث منكراً صار الحديث ضعيفاً.

وهكذا، يعني سواء الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، أو الإمام ابن الصلاح أو غيرهم، لم يقصدوا كل الشروط مجتمعين.

حكم العمل بالحديث الضعيف

أهل العلم رحمهم الله تعالى انقسموا في شروط العمل بالأحاديث الضعيف على ثلاثة مذاهب، يعتبر كما نقول نحن (طرفين ووسط).

- طَرَف يمنع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً: الطرف الأول على رأسه إمام الدنيا أبو عبدالله البخاري رحمه الله تعالى، قال بأن الحديث الضعيف لا يُعمَل به مطلقاً، لا في فضائل الأعمال ولا في غير فضائل الأعمال.

فلما سُئِل الأمام البخاري رحمه الله تعالى عن العمل بالحديث الضعيف، قال رحمه الله تعالى أوليس في الصحيح ما يكفي؟ يعني ألا يوجد في سنة النبي ﷺ الصحيحة ما يكفي؟

- الطرف الثاني أجازوا العمل بالحديث الضعيف مطلقا: وهذا الرأي هو رأي سيء، لم يقل به أحد من أئمة الحديث الكبار المشهود لهم في هذا الجمع.
- (الوسط) طرف أجازوا العمل بالحديث الضعيف ولكن بشروط: وهو ما عليه جمهرة المحدثين، مثل سفيان بن عيينة، أبو محمد الهلالي إمام أهل الشام، الإمام النووي، شيخ الإسلام ابن تيمية، الإمام أحمد بن حنبل، أبو داود، والنسائي، والترمذي، وغيرهم الكثير من أمة محمد ﷺ مِن مَنْ أجازوا العمل بالحديث الضعيف ولكن بشروط.

شروط العمل بالحديث الضعيف

١. أن لا يكون الضعف شديداً: مثل حديث رواه أحد الكذابين على النبي ﷺ عليه وسلم، لا يُعمَل بهذا الحديث لشدة ضعفه، ولأنه يجب ألا يكون الضعف شديداً.
٢. أن يكون في فضائل الأعمال: أي لا ينبني عليه أصل في الإسلام، وإنما يكون مندرجاً تحت أصل.
٣. ألا يكون حديثاً مُستحسناً: وإنما نعمل به في الترغيب فقط. يعني أن أُرغّبك في العمل.

هل أهل العلم يجتمعون على العمل بالحديث الضعيف؟

الفقهاء يجتمعون على العمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره، وهذا مذهب الإمام أحمد، والإمام مالك، والإمام أبو داود رحمهم الله تعالى، ومن سار في طريقهم وعمل بقولهم، وهو أن يُعمَل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره، مثل حديث قال النبي ﷺ: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداج إلا المأموم)، كأن هذا الحديث يريد أن يقول لنا أن المأموم في الصلاة لا يقرأ بفاتحة الكتاب، لماذا؟ لإن الإمام قرأ مكانه.

هذا الحديث في الأصل ضعيف عند المحدثين، ولكن الفقهاء يعملون به، لعدم وجود حديث يُخالف هذا الحديث أصلا، وليس في الباب غيره.

ومعنى قولهم: "أن لا يكون مستحسنا"، أي لا تضيفه للنبي ﷺ على وجه الإلزام، ولا تضيفه للعمل الإسلامي على أنه صار شرطًا عليك أن تقوم به، يعني نعمل به في باب الترغيب، أي أنا أُرَغّبك في العمل، مثل حديث دخول السوق، حتى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عندما علق على هذا الحديث، قال: لأن هذا موطن يَغفل فيه أهله عن ذكر الله ﷻ، فيستحب أن يكون فيه ذكر الله ﷻ

ولكن ليس على وجه الاستحسان، أن تستحسنه ويصير عليك إلزاما، فهذا الحديث الذي رواه أهل الفقهاء هو ضعيف، ونحن باجتماع الفقهاء عليه لا نستطيع أن نحكم بصحته، فهو ضعيف بالتأكيد.

الحديث الضعيف عند أهل العلم

لماذا أهل الفقه يعملون بالحديث الضعيف؟

١) أهل الفقه يعملون به، لأنه إما من مذهب الفقيه: كالإمام أحمد، وأبو داوود أيضا، أي من مذهب الفقيه أن يُقدِّم الحديث الضعيف على الرأي يعني هو لا يحب الرأي، مثل الإمام أحمد لا يحب الرأي، فيُقدِّم هذا الحديث الضعيف.

٢) على أنه ليس في الباب غير هذا الحديث: أي لا يوجد في المسألة الفقهية التي تقع أمامه غير هذا الحديث، فالإمام أحمد وكذلك الإمام مالك وأبو داوود يكرهون الرأي، يقدمون العمل بالحديث الضعيف على القول بالرأي.

لماذا أهل العلم يوردون الحديث الضعيف في مصنفاتهم؟

هذه الشبهة دائما عوام النصارى يطرحونها على المسلمين: (إذا كنتم لا تعملون بالحديث الضعيف، ولا تستشهدون به لا لكم ولا عليكم، يعني لا نستشهد به في الإسلام ولا نسمح لأحد أن يستشهد به علينا)

أهل العلم في الأساس أوردوا الحديث الضعيف في مصنفاتهم، وهذا طبيعي، يعني الإمام البخاري مثلا رحمه الله تعالى عندما يقول جمعت كتابي هذا، وهو "الجامع الصحيح" وأنا أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح.

ما الذي جعل إمام الدنيا رحمه الله تعالى يحفظ مائتي ألف حديث صحيح؟

لمعرفة مَخرَّج الحديث: بمجرد أن يُذكَر حديث أمامه يكون عالما بمخرَّج الحديث، أو هذا الحديث مخرَّجه موجود في كتابه فيحكُم عليه بالضعف، بل إن أهل العلم رحمهم الله تعالى كانوا إذا تجالسوا مع بعضهم البعض يتذاكرون الحديث الضعيف.

يعني يجلسون في مجلس فيذكرون الحديث الضعيف، لماذا؟ حتى يعرفوا مخرّج هذا الحديث، فإذا حدثهم أحد بحديث ضعيف، قالوا له هذا حديث ضعيف لا يصح، وإن كان كذاباً ردوا الحديث في وجهه، لأنهم يعرفون مخرّج هذا الحديث.

٣) وكذلك قد يوردونه لإن ليس في الباب غيره أو مدار العمل في هذا الباب عليه.

٤) قد يوردونه لأنهم أرادوا جمع الأحاديث في هذا الباب: ممكن يأتي عالم يريد أن يجمع الأحاديث الضعيفة نفسها في كتابٍ واحد، مثل الإمام ابن الجوزي، الإمام الألباني رحمهم الله تعالى أو غيرهم من أهل العلم، يريدون أن يجمعوا الأحاديث الضعيفة في باب، أو في كتاب

هو يجمعها حتى يكون عالماً بمخرِّجها، أو إن أراد أحدٌ أن يطّلع على مخارج هذه الأحاديث فيجدها موجودة في كتاب.

٥) يوردونه في تراجم بعض الرواة الذين ضعفوه لبيان تفرداتهم ومناكيرهم: مثل محمد بن سعيد المصلوب، هذا لما ذكره أبو جعفر المنصور، تفاخر إنه وضع (ألف حديث) وفي رواية (أربعة آلاف حديث) على النبي ﷺ.

فلما يأتي أهل العلم يذكرون هؤلاء الكذابين الوضاعين، يذكرونهم بأحاديثهم هذه، حتى أن سفيان الثوري رحمه الله تعالى أخذ يوماً من محمد بن السائب الكلبي، فقالوا له يا إمام إنه كذاب، فقال سفيان رحمه الله تعالى: (إني لأعلم صدقه من كذبه)، أي أنه يعرف متى يصدُق ومتى يكذب.

٦) يوردونه في مصنفاتهم للاختلاف بين أهل العلم: راوٍ متكلَّم فيه، فيصححه قوم، ويضعفونه غيرهم.

٧) يكون حال الراوي نفسه تغير: مثل إمام أهل مصر عبدالله بن الربيع، هذا تغير في آخر حياته واختلط، فممكن المصنفين في زمانه يورِدون حديثه ولم يكن له علم على أنه اختلط.

٨) وقد يوردون أيضا الحديث الضعيف في مصنفاتهم من باب الفضائل: لأنهم جوّزوا أيضا العمل بالحديث الضعيف في الترغيب في الأعمال، فيضع الحديث الضعيف لباب الزهد أو باب الرقائق، أي باب من أبواب الفضائل، فيضع فيها حديثاً ضعيفاً لأن الجمهرة العُظمى من المحدثين في أمة النبي ﷺ أباحت العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وفي الزهد، وفي غير ذلك.

٩) وقد يورِد الحديث الضعيف لأنه يصح أو يصلح في باب الإعتبار بالمتابعات والشواهد.

١٠) وممكن يورِد الحديث الضعيف في كتابه لكي يبين علته: وهذا الذي كان يفعله الإمام البخاري والإمام مسلم، يعني الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لما كتبا صحيحيهما واشترطا فيهما الصحة، إلا أنهم أوردوا الحديث الضعيف، فمثلا حديث بلاغ الزهري الذي أورده الإمام البخاري رحمه الله تعالى، قال الزهري: "وبلغنا أن النبي ﷺ كان يتردى شواهق الجبال فيريد أن يتردى، وما إلى ذلك، فالإمام البخاري رحمه الله تعالى أورد هذه الرواية.

وكذلك رواية مجاهد بن جبر، رحمه الله تعالى في قصة الإسراء والمعراج، الإمام البخاري يوردها لكي يقول لك انتبه هذه الرواية ضعيفة، فأهل العلم رحمهم الله تعالى عندما يوردون هذه الأحاديث في كتبهم فإنهم يوردونها لبيان ضعفها حتى لا يأخذ بها أحد.

الحديث الضعيف عند الأئمة

لماذا الأئمة يوردون الضعيف في كتبهم؟

الأئمة الذين هم أهل السنن وأهل المصنفات والمسانيد يوردون الأحاديث الضعيف لأمور أخرى غير هذه الأمور المُجملة التي ذكرناها.

يعني مثلا الإمام أبو داوود رحمه الله تعالى في سننه لماذا يُورِد الحديث الضعيف؟ قال لأن طريقة التصنيف هو أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاماً فقهية ذهب إلى القول بها عالم من العلماء.

مذهب الإمام أبو داوود

صنف الإمام أبو داود رحمه الله كتابه على المسائل الفقهية، وكان مهتماً في كتابه بإيراد أقوال العلماء رحمهم الله تعالى في المسائل الفقهية، فالعالِم يقول كلامه أو حكمه بناءً على أحاديث سواء كان هذا الحديث صحيح أو حديث ضعيف، فالإمام أبو داوود رحمه الله تعالى كان يذكُر هذا الحديث مع ضعفه لأنه يهتم بالمسائل الفقهية

كذلك لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف أقوى من رأي الرجال، كذلك الإمام أبو داوود رحمه الله تعالى كان من مذهبه أنه يُخرِّج عن كل من لم يُجمع على تركه (يُخرِّج في كتابه للضعفاء بشرط أن يكون هذا الضعيف لم يجمع أهل العلم على تركه) التي هي الطبقة الرابعة في الرواة عند الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

مذهب الإمام النسائي رحمه الله تعالى

الإمام النسائي رحمه الله تعالى في مذهبه كان يُخرِّج عن كل من لم يُجمع على تركه، ويُخرِج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره أقوى عنده من رأي الرجال.

الإمام النسائي يجتمع مع الإمام أبو داود ومع الإمام أحمد ومع الإمام مالك أن الحديث الضعيف عنده اقوى من رأي الرجال، بل هو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في المسألة.

ورأي الامام أحمد رحمه الله تعالى ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، إذا كان الحديث شديد الضعف فإن الإمام النسائي يورده ليدل على عدم تبنيه لمضمون، يعني نفس فكرة الإمام البخاري

والإمام مسلم رحمهم الله تعالى، وكأنه بذلك يرد به على الآخرين (جماعة الفقهاء) قائلا: ليس لكم دليلا بهذا، لأن هذا الحديث شديد الضعف.

المحاضرة القادمة إن شاء الله نذكر لكم لماذا الإمام الترمذي رحمه الله تعالى أورد الحديث الضعيف في كتابه "الجامع الصحيح" أو "سنن الإمام الترمذي"

مراجعة

شرطي الإمامين البخاري ومسلم

اتفق الإمام البخاري والإمام مسلم مع كل علماءِ علوم ومصطلح الحديث، أن الحديث الصحيح له خمسة شروط، ولكن الإمام البخاري والإمام مسلم قاما بعمل زيادة توثيق للحديث، بمعنى أن الحديث عند البخاري ومسلم ﵏ لا يصح إلا بشروطٍ خمس وقد سبق ذكرها وهي:

- إتصال السند
- ضبط الراوي
- عدالة الراوي
- عدم الشذوذ
- عدم العلة

فالاتصال شرط، والضبط شرط، والعدالة شرط، وألا يكون الحديث شاذاً وألا يكون معللا ولا يكون صحيحا إلا إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الخمسة.

ولكن من باب التوثيق والتحسين زاد الإمام البخاري والإمام مسلم ﵏ على هذه الشروط الخمسة شرطين آخرين، وهما اللقاء والمعاصرة، فـ لا يصح الحديث إلا بهما.

الحديث الصحيح

عرفه الإمام ابن الصلاح بأنه الحديث المسند المتصل أي أن أي حديثًا متصلا لابد أن يكون فيه لقاء ومعاصرة بنسبة ٩٩,٩% من أحاديث النبي ﷺ الصحيحة لابد أن تكون متصلة أي بها لقاء ومعاصرة.

إذا لماذا وضع الإمام البخاري والإمام مسلم هذين الشرطين طالما أنهما من شروط اتصال الحديث؟

هذا لزيادة التوثيق، كما يقول علماء البلاغة ذكر الخاص بعد العام لبيان المنزلة، فمثلا قال الله تعالى ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر:٤] المقصود بالروح هنا هو جبريل بإتفاق أهل التفسير فذُكر جبريل بلفظة الروح بالرغم من أنه من جنس الملائكة أيضا وكأن الله يريد أن يقول أن جبريل له مزية خاصة فأفرده بالذكر.

كذلك فعل الإمام البخاري والإمام مسلم أي أن الاتصال إذا كان من شروطه اللقاء والمعاصرة فإن الإمام البخاري والامام مسلم - أهل العلم - استشفا من الصحيحين أن كل حديث في البخاري ومسلم لابد أن يكون هذين الشرطين الخاصين الصحيحين ظاهران ولا تشوبهما شائبة.

طبقات الرواة عند الراوي

وهذا يسميه أهل العلم طبقات الرواة عند الراوي الواحد مثل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري يقسم أهل العلم الرواة الذين رووا عنه العلم عنه إلى خمس طبقات:

- الطبقة الأولى: (هي التي روت عن الزهري وهم العشرة جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري والعلم بحديثه والضبط له) كـ مالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر العُمري، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وعُقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.
- الطبقة الثانية: (أهل حفظ وإتقان، ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى) كـ الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.
- الطبقة الثالثة: (قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم) كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم.
- الطبقة الرابعة: (قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم) مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية ابن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

- الطبقة الخامسة: (قوم من المتروكين والمجهولين) وهم عبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجه، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، وهكذا

هذه خمس طبقات فيأتي البخاري ومسلم فلا يرويان أحاديث الزهري إلا من الطبقة الأولى أو من الطبقة الثانية **وذلك** لزيادة التوثيق والاستحسان في الصحيحين، عندما يخرج البخاري ومسلم حديث في الصحيحين فيريد أن يقول إن هذا أعلى ما وصل إليه التوثيق في سنة النبي ﷺ، هذان شرطي البخاري مسلم زيادة علي الشروط التي وضعاها أهل العلم لتصحيح الحديث الصحيح.

الحديث الضعيف

سببا ذكر الإمام الترمذي الحديث الضعيف في كتابه

الإمام بن رجب الحنبلي ﷺ يقول "الإمام الترمذي يذكر الحديث الضعيف في كتابه لأن الإمام الترمذي جمع كتابه -السنن- على شرط أن يذكر الأحاديث التي عليها مدار العمل"انتهى

يعني أي حديث النبي ﷺ يأمر فيه بالعمل، أي أمر من أمور العمل الإسلام صلاة وزكاة وحج أي شيء من أمور العمل، فـ الإمام الترمذي يجمع هذه الأحاديث التي اختص النبي ﷺ فيها العمل في كتابه السنن ومعلوم أن أحاديث العمل يدخلها الأحاديث الصحيحة والأحاديث الضعيفة، فلذلك ذكر الإمام الترمذي ﷺ الأحاديث الضعيفة في كتابه.

كما أن الأئمة وخاصة أصحاب السنن الثلاثة ما عدا الإمام ابن ماجة، الحديث الضعيف عندهم ليس شديد الضعف، أي أن الأئمة الثلاثة النسائي وأبو داود والترمذي لم يعولوا على ما هو ضعفه شديد جدا حتى يخرجوه وإنما ضعفه يستطيع أهل العلم أن يجبروه.

ونحن كـ طلبة علم نحن وأنتم لا نستطيع أن نحكم على حديث لأننا غير مجتهدين، نعم نأخذ ما أقره سواء الأئمة النقاد أو أئمة الشأن في الحكم على الحديث، سواء كان صحيحا أو حديث حسن أو حديث ضعيف، كل ما سنذكره من أسماء الأحاديث بعد ذلك ليس حكما على الحديث.

وقد سبق أن ذكرنا في المحاضرة السابقة، أن الإمام عندما يقول هذا حديث رجاله رجال صحاح أو هذا حديث رجاله ثقات، هذا لا يعني حكما على الحديث، ما ينظر مثلا إلى المخرج أن رجاله رجال الصحاح، ويعتقد أن هذا الحديث صحيح، هذا ليس حكما على الحديث، هذا قد يكون حكما على جزء من السند، وليس حكما على

السند كله، كذلك أيضا جميع أسماء الأحاديث التي ذكرت يعني لم نذكر إن الحديث المسند أو الحديث المتصل أو الحديث الموقوف هذه الأسماء لم يذكرها أهل العلم للمذاكرة، فلا يصح الجهل بمعاني الحديث المرفوع وكذلك المنقطع أو المقطوع، فـ هذه الأسماء ليست حكماً علي الحديث.

الحديث المسند

هل الحديث المسند صحيح؟

قال الخطيب البغدادي: أن الحديث المسند هو الذي أتصل سنده إلي النبي ﷺ، فأصبح هذا الحديث سند متصل وأثبت راويه صحته إلى النبي ﷺ لكن لا يعني كونه مسندا عند كل أهل العلم أنه سند موثوق كامل متصل ببعضه البعض، ولا يعني كونه مسند أنه حديث صحيح لأننا نحكم على السند ولا نحكم على المتن)

شروط المتن:

- ألا يكون شاذا
- ألا يكون معللاً، والعلة تقع في الإسناد، وتقع في المتن.

جميع الأحاديث التي سنذكرها بعد الحديث الصحيح تكون حكماً عليه، يعنى إذا قال الإمام البخاري حتى في غير الصحيح هناك أسئلة للإمام الترمذي، يقول سألت محمد بن إسماعيل يقصد البخاري شيخه عن هذا الحديث، فيقول هذا حديث صحيح وكذلك الإمام مسلم وأي أحد من الأئمة في هذا الشأن، إذا قال هذا حديث صحيح فيكون ذلك حكماً على الحديث، وأنا كطالب علم أخذ به، لأن هذا حكم على الحديث، وإذا قال هذا حديث حسن فأنا أخذ به وإن قال هذا ضعيف فهذا أيضًا حكم على الحديث أخذ به، أما إن قال هذا حديث مسند فهذا لا يعتبر حكماً على الحديث.

فلماذا قال حديث مسند؟ يعني أن هذا للمذاكرة وليس حكماً على الحديث، وكما ذكر الإمام ابن الصلاح ﷺ تعالى بعد الحديث الضعيف، الحديث المسند، عرفه الإمام ابن الصلاح ﷺ وذكر فيه ثلاث أقوال لأهل العلم وهذه الثلاثة أقوال أصلهم قولان اثنان

ويمكن تلخيص ما مضى في (ماعدا كلمة الحديث الصحيح والحديث الضعيف والحديث الحسن هؤلاء فقط هم حكم على الحديث، أما بعد ذلك إذا ذكرنا أي نوع حديث، الاسم، ما هو إلا للمذاكرة فقط وليس حكماً نهائيا على صحة أو على ضعف الحديث).

لأن العالم قد يقول هذا حديث مرسل من مراسيل سعيد بن المسيب، فنقول هذا حديث ضعيف لأنه مرسل فيه انقطاع بين سعيد بن المسيب وبين رسول الله ﷺ، فنقول انتظر وارجع للإمام الشافعي ﷬ وارجع لأهل العلم وأنظر ماذا قالوا في حديث سعيد بن المسيب (مراسيل سعيد بن المسيب تدخل في باب التتابع والشواهد وتصل كلها ماعدا حديث واحد) كذلك مراسيل الحسن كما قال يحيى القطان وأبو زرعة الرازي لها أصل كلها ماعدا أربعة مراسيل، عند قول حديث ليس معناه النهائي أن الحديث ضعيف فننظر إلى إمام ثاني خرج هذا الإرسال من باب آخر وحكم عليه إذا كان يؤخذ به أو لا.

أقوال أهل العلم في الحديث المسند

الإمام ابن الصلاح ﷬ ذكر أقوالا لأهل العلم في الحديث المسند:

قول الخطيب البغدادي

أولاً: قول الخطيب البغدادي ﷬ أن الحديث المسند هو ما أتصل اسناده من راويه إلى منتهاه، فيكون السند كله متصلاً ليس به إنقطاع ولا فيه إعضال، متصل من أوله لآخره.

مثل الإمام مسلم حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)[٥]، (حدثنا محمد بن رمح بن المهاجر أخبرنا الليث حدثنا أبو الربيع العتكي حدثنا حماد ابن زيد حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب -يعني الثقفي- حدثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا حفص -يعني ابن غياث- ويزيد بن هارون حدثنا محمد بن العلاء الهمداني حدثنا ابن المبارك حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان كلهم عن يحيى بن سعيد بإسناد مالك ومعنى حديثه وفي حديث سفيان سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر عن النبي ﷺ)

هذا الحديث من حيثُ السند يُدعى حديث مُسند عند الإمام الخطيب البغدادي، ومُسند لأن السند كله مُتسلسل، ليس فيه انقطاع أي لم يسقط واحداً من أول الإسناد ولا آخره، كما أنه ليس فيه إعضال (أي إسقاط أكثر من شخص في السند نفسه).

٥ [مسند أبي داود الطيالسي]

وهذا هو تعريف الحديث المُسند عند الخطيب البغدادي، والإمام ابن الصلاح قال: "وذكر أبو عمرو بن عبد البر رحمه الله حيثُ قال: أن الحديث المُسند هو ما رُفع إلى النبي ﷺ، وقد يكونُ مُتصلاً بمعنى أن يكون إسناده كامل، كما ضرب الإمام ابن الصلاح مثال على ذلك"[٦] انتهى، **مثلا** عن مالك عن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ هذا يسمى حديث مُسند مُتصل، وذلك لأن مالك أدرك نافع، ونافع أدرك ابن عُمر وابن عُمر صحابي، هذا المثال مُهم جداً لأن في موطأ الإمام مالك يوجد أربعون حديثاً بهذا السند فعندما نحفظ هذا السند وكذلك المتن نكون قد حفظنا أربعين حديثاً بسندٍ واحد.

فيجب لفت الانتباه أن ابن الصلاح كان أكثر ذكره أسانيد الإمام مالك (موطأ الإمام مالك)، لأنه لم يذكر المتون مثل حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ»[٧]

- عند بدء مُذاكرة مقدمة الإمام ابن الصلاح

وهذا الحديث في الصحيحين عند الإمام البخاري وعند الإمام مُسلم اسمه حديث مُسند مُتصل للنبي ﷺ **وذلك** لأن جميع رواته أدرك بعضهم بعضا.

فلم يحصل بينهم انقطاع فلا يوجد فراغ بين هذا السند فصار هذا الحديث مُسنداً مُتصلاً أو قد يكون مُسنداً مُنقطعاً (أي أنه سقط راوٍ في وسط الإسناد)

مثال على ذلك حديث مالك عن الزهري (محمد ابن مُسلم الزهري) عن عبد الله ابن عمرو أن النبي ﷺ قال «صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ»[٨]، هذا الحديث اسمه مُسند مُنقطع وهو حديث مُسند ولكنه لم يُحكم عليه أنه ضعيف أو لا رغم أنه منقطع، وذلك لأننا كطلبة علم نأخذ بالأحكام على الحديث من حيثُ الصحيح أو الحسن أو الضعيف، وما دون ذلك فهو للمذاكرة فقط، حتى نكون على دراية بها إذا ما تم ذكرها ولكنه ليس حكماً لا على صحته ولا على ضعف الحديث.

وهذا الحديث الذي ذكرته حديث مُنقطع وذلك لأن محمد ابن مُسلم الزهري لم يُدرك عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنه فصار هذا الحديث وإن كان مُسنداً (أي أن الراوي أسنده للنبي ﷺ) هذا هو الحديث المُسند أن الصحابي ألزم وصرح بقول النبي ﷺ بمتن الحديث

٦ [موطأ الإمام مالك]
٧- [الآثار لأبي يوسف]
٨ [الزهد والرقائق - ابن المبارك]

ملحوظة: قد يكون الحديث مُسنداً وقد يكون مُرسلاً وقد يكون الحديث موقوفاً ولا يدل لا على الصحة ولا على الضعف، إنما ننظر إلى تخريج الحديث، ونجمع كل طُرق الحديث ثُم بعد ذلك نحكم عليها إما بالصحة وإما بالضعف.

قول الإمام ابن عبد البر

ثانيًا: قول الإمام ابن عبد البر في الحديث المسند: الإمام ابن عبد البر قال إن الحديث المُسند هو ما رُفع إلى النبي ﷺ خاصه، إما باتصال السند.

روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وقلنا الحديث، وإما بانقطاع السند مثلما روى الإمام مالك عن الزهري عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، فيوجد هنا انقطاع لأن الزهري محمد بن مسلم بن شهاب اسمه من صغار التابعين فهو لم يدرك عبد الله ابن عمرو بن العاص.

- الحديث المسند لا نحكم عليه لا بصحة ولا بضعف لأنه لم يجمع طرق (شروط) الحديث كلها حتى نحكم عليه بالصحة أو بالضعف هو مسند للنبي ﷺ ولكن فيه انقطاع

ففي هذا الحديث مثلاً لا نعلم ممن أخذ محمد بن مسلم شهاب الزهري فمن الممكن أن يكون أخذ عن مجروح، ومن الممكن أن يكون أخذ عن مجهول فهناك انقطاع أو فراغ وذلك لأن محمد بن شهاب الزهري لم يدرك عبد الله بن عمرو بن العاص حتى يأخذ منه فصار الحديث منقطعاً ومرسلاً من باب الانقطاع طرق الحديث، ونرى هل هذا الحديث وصل بأي طريق هل تابع أحد الزهري في الرواية أم لم يتابعه أحد ويُحكم هل هذا الحديث.

الحديث المتصل

أقسام الحديث المتصل

١- المرفوع

٢- الموقوف

الفرق بين الحديث المرفوع والحديث المسند والحديث الموقوف

الحديث المرفوع

ما أضيف للنبي ﷺ، ممكن أن يكون به انقطاع كامل إلى الصحابي كأن يقول الإمام مالك عن عبد الله بن عمر أن النبي قال كذا، ومن الممكن أن يكون به إعضال يسقط واحد أو أكثر من واحد من السند، وهو مثلا كحديث الإمام مسلم الذي ذكرناه سابقا لما قال عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[٩]، أي المقصود به إما الصحابي سمع النبي ﷺ يقول شيئاً أو رأى النبي ﷺ يفعل شيئاً أو يقر شيئاً فالحديث المرفوع هو خاص بالنبي ﷺ

الحديث المسند

ما أسند للنبي ﷺ، بنص كلام الإمام الحاكم النيسابوري (صاحب كتاب المستدرك) وبنص كلام الإمام الخطيب البغدادي "يجب أن يكون متصل من أوله إلى آخره ولا يكون به انقطاع، وموضوع الإعضال أو الإنقطاع على كلام أكثر أهل العلم لا يكون فى الحديث المسند"[١٠] انتهى

أما الحديث المسند المنقطع على قول الإمام عبد البر فقط، قد يقع فيه اتصال وقد لا يُذكر السند كله ما عدا الصحابي فقط، ولكنه رجع عن قوله إلي كلام أهل العلم، مع العلم أن رأي أكثر أهل العلم هو رأي الخطيب البغدادي والحاكم أبو عبد الله صاحب «المستدرك» وقول لأبي عمر بن عبد البر.

الحديث الموقوف

ما يروى عن الصحابة، من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فـ هو ما وُقِف على الصحابي، أي قول للصحابي سواء قول فقهي أو اجتهاد من صحابي أو تفسير للقرآن الكريم أو رَأيًا ارتآها الصحابي أو صحابي رأى أحدا سواء من الصحابة رضي الله عنهم أو من سواه، سواء كان تابعي ولكن أدرك الصحابي (تابعي أدرك الصحابي نفسه ولم يكلمه) رأى تابعيا يفعل شيئا وأقره عليه، كل هذا يُسَمَّى حديثا موقوفا، لمَ؟ لأن الصحابي لم يرفعه للنبي عليه الصلاة والسلام.

ويؤخذ من الحديث الموقوف حكما فقهيا، كالحديث الموقوف الذي رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه قال: (مَن باع نخلًا قد أُبِّرَتْ فثمرَتُها للبائعِ إلَّا أنْ يشترِطَ المُبتاعُ)[١١]

---

٩ [طبقات الشافعية لابن كثير]
١٠ [الباعث الحثيث]
١١ [المنتخب من مسند عبد بن حميد ت مصطفى العدوي]

فهذه فتوي من أمير المؤمنين عمر ﵁ فـ الحديث موقوف علي عمر، أي أن هذه الفتوي من فقه واجتهاد عمر ﵁ وطبعا هذا الاجتهاد صحيح مائة بالمائة ومُستند على سنة رسول الله ﷺ، لأن النبي ﷺ قال: (العبد وما ملكت يداه لسيده، إلا أن يشترط المبتاع)[١٢]

وبه قال الإمام ابن حزم وغيره، قال النبي ﷺ (الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا)[١٣]، فـ لما اجتهد عمر في هذا الحديث الموقوف صار العمل به، لأن اجتهاد الصحابة رضي الله تعالى عنهم معمول به عندنا، ولكن لا يُرفع للنبي ﷺ.

الفرق بين المتصل والمسند عند الإمام الخطيب والحاكم

- الحديث المتصل

يطلق على المرفوع والموقوف

ويعرف الحديث الموقوف على أنه (الحديث الموقوف هو ما وقف على الصحابي سواء كان قول الصحابي أو فهم الصحابي لنص معين سواء كان من الكتاب أو السنة، أو اجتهاد الصحابي أو قول فقهي للصحابي أو أن الصحابي أقر أحدا من التابعين على هذا القول أو على هذا الفعل)

- الحديث المسند

لا يطلق إلا على كلام النبي ﷺ

الحديث المقطوع

تعريف الحديث المقطوع

هو قول التابعي، بمعنى أن التابعي يقول قولا فيسمى حديثا، ويسمي قول الصحابي والتابعي حديثا، **وذلك** لأن الحديث في اللغة معناه الجديد أو الكلام، والصحابة والتابعين وتابعي التابعين ﷺ وهم أئمة علم الحديث كانوا يطلقون على الأثرِ والخبرِ حديثا.

مثل لما سئل الحسن البصري ﵀، أنصلي خلف المبتدع؟ فقال صلي وبدعته عليه، فهذا الحكم أو الاجتهاد الفقهي من الإمام التابعي الحسن ﵀ اسمه حديث مقطوع، **والسبب** قول التابعي (فهذا قول خاص بالتابعي) وليس قول من صحابي فيصير موقوفا، ولا من أقوال النبي ﷺ فيصير مرفوعا أو يصير مسندا.

---

١٢ [مسند أحمد]
١٣ [شرح معاني الآثار]

طبعا أهل العلم يقسمون هذه الأقسام من باب المذاكرة ولا يحكمون عليها لا بصحة ولا بضعف، هو الحكم المباشر عليها ضعيف، ولكن هذه الأحاديث تدخل في باب آخر وهو باب التخريج والتي نجمع فيها كل الروايات يمكن أن نصل منها رواية كانت منقطعة، ممكن نصل منها رواية كانت مرسلة، ممكن نصل منها رواية كانت ضعيفة أصلا لأن الراوي متكلم فيه أو مجروح ويسنده ويقويه راوٍ آخر فيصير الحديث من الصحة إلى الضعف.

والجدير بالذكر أنه يوجد أمور يقولها الصحابي ولكن لا تأخذ حكم الرفع، يعني هناك أشياء هي موقوفة ولكن أهل العلم يعطونها حكم الرفع مثال على ذلك (التكلم في أمور الغيبيات) فعندما يأتي صحابي يتكلم في أمور الغيبيات فيما لا كلام فيه إلا بوحي ، فهذا يرفعه إلى النبي ﷺ **وذلك** لأن الصحابي لا يتكلم في الوحي من تلقاء نفسه وإنما يتكلم عن النبي عليه الصلاة والسلام، مثل رواية الأعرج عن أبي هريرة ﷺ قال:

قال الرسول ﷺ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الْأَعْيُنِ، عِرَاضَ الْوُجُوهِ، كَأَنَّ أَعْيُنَهُمْ حَدَقُ الْجَرَادِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ، يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ، وَيَتَّخِذُونَ الدَّرَقَ، يَرْبُطُونَ خَيْلَهُمْ بِالنَّخْلِ)[١٤] ، الراوي أبو سعيد الخدري حديث الفتن في صحيح الإمام مسلم، فهذا الحديث أخذ حكم الرفع **وذلك** لأن الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ لم يتكلم في هذه الغيبيات من تلقاء نفسه

فهو لم ينزل عليه الوحي فهذا محال فالوحي انقطع بموت النبي ﷺ وهذا لا شك فيه، كذلك إذا تكلم الصحابي في موضوع تفسير القرآن في باب أسباب النزول فهذا أيضا (سبب النزول) إذا صح يأخذ حكم الرفع إلى النبي ﷺ مثل حديث جابر بن عبد الله ﷺ في تفسير قول الله تعالى ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

أنه كانت اليهود تقول: "من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول" فأنزل الله ﷻ هذه الآية، أهل العلم يعطون هذا أيضا حكم المرفوع للنبي ﷺ، **وذلك** لأنه يتكلم في أمور هي من باب الوحي، ولا يتكلم فيها أصلا إلا بوحي.

كذلك إذا قال الصحابي أُمِرنا بكذا ونُهِينا عن كذا، هو لم يصرح أن النبي ﷺ هو الذي أمر أو هو الذي نهى، ولكن عقلا نسأل من الذي سيأمر الصحابة ﷺ ؟ بالتأكيد ﷺ، فيكون الأمر مرده الى الوحي، **مثال** حديث أنس ﷺ قال:

---

١٤ [سنن ابن ماجه]

(أمر بلال ﵁ أن يشفع في الآذان ويوتر في الإقامة)[١٥] ، يعني لما يؤذن يجعل الآذان اثنين : الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، يشفع في الآذان ويوتر في الإقامة.

فأنس ﵁ لم يذكر النبي ﷺ لا من قريب ولا من بعيد في الحديث، ولكن هذا الحديث حكمه أنه مرفوع للنبي ﷺ

وذلك لأنه من الذي سيأمر بلال ﵁ ناهيك عن أن هذا أيضاً من الدين، فمن الذي سيأمر الصحابة وينهاهم إلا الوحي بالنبي ﷺ، فإذا قال الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو كنا على عهد النبي ﷺ نفعل كذا

فالصحابي يريد أن يخبرنا أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم وهو الذي أقرَّهم، فهذا يعني إن كان الصحابي لم يصرح بذكر النبي ﷺ في المسألة إطلاقاً فالحديث يصبح حكمه الرفع وليس الوقف على الصحابي **وذلك** لأن مدار هذه الأمور كلها على الوحي وعلى النبي ﷺ وليس على الصحابي.

الفرق بين الأثر والخبر

- الأثر قول الصحابي،
- الخبر هو قول النبي ﷺ، فعلماء الحديث كانوا يطلقون على هذا الحديث أن الحديث في اللغة معناه الكلام وكانوا يطلقون أيضا على الأثر حديث، يعني أبو ذر الرازي عندما يقول للإمام عبد الله ابن الإمام أحمد: "إن أباك كان يحفظ ألف ألف حديث".

الإمام أحمد كان يحفظ مليون حديث فهل النبي ﷺ قال مليون حديث؟ طبعا هذا محال ولكن هو يقصد قول الصحابة من تفسير للقرآن واجتهادات فقهية وغير ذلك من أقوال التابعين من تفسيرات للقرآن وتفسيرات للحديث الشريف وأقوال فقهية، وكذلك قول تابعي وكل هذه يطلق عليها حديث، كذلك أيضا الإمام البخاري عندما يقول وإني أحفظ مئة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، فهل مثلا ما ينسب للنبي ﷺ من صحيح الحديث وسقيمة يصل إلى ثلاثمائة ألف؟ لا، ولكن الإمام البخاري يقصد كلام التابعين وتابعي التابعين من تفسيرات القرآن الكريم واجتهادات فقهية وما إلي ذلك، كل هذا يطلق عليه لفظ الحديث لغة، لأن الحديث في اللغة يا أخوة معناه (الكلام).

---

١٥ [مسند الدارمي - ت حسين أسد]

الحديث المرسل

تعريف الحديث المرسل

باتفاق أهل العلم هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، يعني يأتي التابعي فيقول: قال رسول الله ﷺ، فهو يسقط منه راوٍ، إما في أول السند، وإما في وسط السند، ولكن لا يكون في آخر السند، لأن آخر السند التابعي يروي عن الصحابي، فلو سقط الصحابي، صار الحديث مرسلا

أقسام التابعين

قسم أهل العلم كـ الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبي رحمهما الله، التابعين إلى قسمين:

- تابعين صغار
- تابعين كبار وهم

هم الذين أدركوا كبار صحابة الرسول ﷺ، كعبيدة السلماني الذي دخل مدينة النبي ﷺ يوم مات رسول الله، يعني كان هو على مشارف المدينة فشُيّع في مدينة رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قد لحق بالرفيق الأعلى، فهو بذلك لم يدرك رسول الله ﷺ ولكنه أدرك كبار أصحاب رسول الله ﷺ كـ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ولما يقول قال رسول الله ﷺ يكون حديثه مرسل.

وكذلك أبو عبد الرحمن السلمي الإمام الكبير الحبر، هذا أسلم في فتح مكة، إلا أنه لم يدخل مدينة رسول الله ﷺ إلا بعد موت رسول الله، تخيل! هو أسلم في السنة الثامنة للهجرة ولكنه لم يرى رسول الله ﷺ إطلاقا، فهذا إذا بلَّغ لرسول الله ﷺ مباشرة بدون واسطة الذي هو الصحابي يكون حديثه مرسل ويحكم عليه بالضعف، بالرغم من أنه أدرك كبار الصحابة، والمفترض أنه أخذ عن أصحاب رسول الله ﷺ وهذا إمام كبير ثقة حبر ومع هذا يحكم على حديثه بالضعف، والإمام ابن الصلاح ذكر مثال عبيد الله بن عدي بن الخيار وسعيد بن المسيب وغيرهم رحمهم الله

عبيد الله بن عبيد بن خيار أدرج له في صحيح الإمام البخاري حديثا عن وحشي ابن حرب الذي يتحدث عن قصة إسلام وحشي ابن حرب رضي الله عنه، وكذلك له في الصحيحين حديث جبريل الذي يرويه هو عن عبد الله بن عمر عن أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنهما، قال «بَيْنَما نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ ذَاتَ يَومٍ، إذْ طَلَعَ عَلَينا رَجُلٌ شَديدُ بَياضِ الثِّيابِ، شَديدُ سَوَادِ الشَّعْرِ»[١٦]، هذا الحديث المشهور جدا، هذا الرجل أدرك كبار أصحاب

---

[١٦] [جامع الأصول]

رسول الله ﷺ، ولكن إذا وصل الحديث مباشرة الى النبي ﷺ بلا واسطة بينه وبين النبي الأكرم، يصير حديثه ضعيفاً

حتى ننظر في تخريج الحديث، ونجمع طرق الحديث، ونرى هل وصله أحدٌ عنه، أو وصله أحد أقرانه، سواء كان تابعي كبير أو تابعي صغير، عن أحد أصحاب النبي ﷺ، **لماذا** هذا إمام، وثقة، خرَّج له الشيخين في الصحيحين وما إلى ذلك.

لكن نحن لا نعلم هل هو أخذ هذا الحديث عن النبي ﷺ عن صحابي أم عن تابعي مثله؟ فإن كان الحال هنا مجهول فلا نعلم، هل نضمن أخذه عن صحابي، أو أخذه عن تابعي، فيصير الحديث ضعيفاً، حتى ننظر في طرق الحديث وما إلى ذلك.

كثيرٌ من الناس يقعون في مثل هذه الأمور، يقول: سعيد بن المُسَيب كان في مدينة النبي ﷺ في عهد أمير المؤمنين عمر، كيف إذا رفع الحديث للنبي ﷺ؟ هذا حكمٌ يسير على كل الأحاديث المرسلة، حتى ننظر فيها، هل هي وُصِلت من طريقٍ آخر أم لم توصل من طريقٍ آخر.

حدوث انقطاع في الحديث المرسل

- إذا وقع انقطاع في الحديث المرسل: والإنقطاع هو سقوط الراوي، إما في أول السند، أو في وسط السند، أو في آخر السند ومما هو معلوم عند أهل العلم أنه إذا كان في آخر السند (الذي هو الصحابي) صار الحديث مرسلاً.
- إذا وقع فيما دون التابعي؟

يعني وقع في أول الإسناد، أو وسط الإسناد، ثم وقع الصحابي أيضا من الإسناد، هل يصير هذا الحديث مُرسلاً، أم منقطعاً؟ لاحظ هنا اجتمع الإرسال والانقطاع في نفس الرواية، أي أن الرواية واحدة، اجتمع فيها عِلَّتين.

- العلة الأولى حصل فيها الإرسال لرواية التابعي الحديث مباشرة وأوصله مباشرة للنبي ﷺ وهو لم يُدرِك النبي عليه الصلاة والسلام.
- العلة الثانية: حصل انقطاع بسقوط راوٍ، أو راويان من الإسناد.

اختلف العلماء رحمهم الله في مسألة الحديث المرسل، **والصحيح** أن المرسل لا يُسمى مرسلاً إلا إذا كان الانقطاع بين التابعي والنبي ﷺ، يعني سقط ما بين التابعي والنبي الأكرم ﷺ، هذا فقط هو الحديث المرسل.

فاحذر من الحديث المنقطع، الذي سقط منه راوٍ، ثم سقط الصحابي بعد ذلك، وتقول هذا حديثٌ مرسل!، فـ الصحيح عند أهل العلم في هذه المسألة، أن الحديث المرسل لا يُطلَق إلا على أن يكون السقط في الإسناد ما بين التابعي والنبي ﷺ ، أما ماعدا ذلك، فَيُسمَى حديثاً منقطعاً، أو حديثاً مُعضلاً.

كما سبق أن ذكرنا أن الحديث المرسل يأخذ حكم الضعيف، حتى لو كان التابعي كبير ومشهود له بالإجلال والإتقان وما إلى ذلك، يأخذ حكم الضعيف، إلا أن يَصِح مَخْرَجه بمجيئه من وجهٍ آخر، **مثل** مراسيل سعيد بن المسيب، هذه المراسيل تتبعها الإمام الشافعي ﵀ وأوصلها، فصارت هذه صحيحة تدخل في الحديث الحسن لغيره.

قلنا من قبل أن الحديث الحسن لغيره هو أصلا حديث ضعيف، ولكن ضعفه ليس شديد، ومن ضمن الحديث الحسن لغيره، الحديث المرسل والحديث المرسل هو الأصل ضعيف، ولكنه وُصِل من طريق آخر فصار الحديث حسناً لغيره قواه رواية أخرى، قواه مخرج آخر لهذا المتن، فصار هذا الحديث حسن لغيره، **لذلك** أحتج الشافعي ﵀ بمراسيل سعيد بن المسيب ﵀ فإنها وجدت مسانيد من وجوهٍ أخرى، ولكن إذا أردنا الحكم على رواية سعيد بن المسيب فسنحكم عليها بالضعف، أما لو كنت أجمع طرق الرواية كما فعل الإمام الشافعي ﵀ ستكون موصولة فيصبح حسن لغيره بمعني أنها روايات صحيحة.

ملحوظة الحديث الصحيح لغيره يختلف عن الحديث الحسن لغيره، الحديث المرسل يحتاجه الفقهاء كثيراً، ويعملون به، وقد ذكرنا في بداية المحاضرة أن موضوع الحديث يُنظرُ له من زاوية الفقه.

ابن الصلاح في الحديث المنقطع

وهو أن يقع من الإسناد راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً أي حديث سقط منه راو قبل التابعي، وذكرنا أن الحديث المقطوع هو قول التابعي أو فعل التابعي أو إقرار التابعي.

أما الحديث المنقطع منه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواتهِ بلفظٍ مبهم نحو الراوي عن رجلٌ أو عن شيخ...الخ من الألفاظ المبهمة، ومن الممكن أن يكون به راوٍ مُبهم قبل الوصول إلى التابعي مثل:(حدثنا معمر عن رجل) فيكون هذا حديث منقطع، فلا نعلم من حدث معمر، فيكون حديثاً منقطعاً، ومن الأحاديث المنقطعة ما رواها عبد الرزاق السمعاني في آخر حياته وموجودة في مصنفه مصنف عبد الرزاق.

مثل: ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد عن حذيفة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ)[١٧]

هذا حديث منقطع، لأن عبد الرزاق السمعاني لم يدرك سفيان الثوري، فصار بينهما انقطاع، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة عن سفيان بن سعيد الثوري، وعندما قال عن سفيان بن سعيد الثوري كان يوجد هنا انقطاع كذلك سفيان بن سعيد الثوري، لم يسمعه من أبي اسحاق، وإنما سمعه من شريكٍ عن أبي اسحاق

فهذا هو الحديث المنقطع، عبد الرزاق قال عن سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الرزاق لم يسمع من سفيان، فسقط بينهما راوٍ، فهذا السقط أدى إلى انقطاع في السند، في فراغ بين عبد الرزاق وسفيان الثوري، الذي هو (النعمان بن أبي شَيبة)، وكذلك أيضا سفيان بن سعيد الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق، هذا هو الحديث المنقطع.

الفرق بين المنقطع والمرسل

- الحدبث المرسل

الحديث المرسل يكون الانقطاع منه في آخر السند، أي بين التابعي والنبي ﷺ

- الحديث المنقطع

وإنما المنقطع يكون فيه السقط في أول الإسناد، أو في وسط الإسناد، أو أن يُحدِّث عن رجلٍ مُبهم.

مثال على الحديث المنقطع يوضح الفرق بينهم وبين المرسل

عن أبي العلاء بن عبد الله عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ، في الدعاء في الصلاة (اللهم إني أسألك الثبات في الأمر)[١٨] ، هذا حديث منقطع **لأن** أبي العلاء بن عبد الله يقول عن رجلين، وهذين الرجلين مُبهمين، فنحن لا نعرف الذي روى عن شداد بن أوس هذا ماذا يكون حكمه؟ هل هو موثَّق عند أهل العلم؟ حُجة عند أهل العلم؟ ضعيف؟ كلاهما ضعيف؟ مع أنه ضعيف.

---

١٧ [معرفة علوم الحديث للحاكم]
١٨ [المصنف ابن أبي شيبة]

إلا إنه يَجْبُر صاحبه، لإن الضعف ليس شديدا، فصار هذا الحديث منقطعاً، وعِلَّة الانقطاع هو بين أبي العلاء بن عبد الله وبين شداد بن أوس والصحابي ﷺ، ولو أبي العلاء بن عبد الله سمَّى أحد الرجلين، وحذف من الإسناد شداد بن أوس ﷺ، لـ صار الحديث مرسلاً.

الفرق بين المقطوع والمعضل والمنقطع

- الحديث المقطوع

هو مداره على التابعي، من حيث كلام التابعي، وأفعاله، وإقراره

- الحديث المنقطع

سقوط أحد رواة الإسناد، يعني الحديث المنقطع: يسقط راوٍ واحد، إما في أول الإسناد، وإما في وسط الإسناد

- الحديث المُعْضَل

نوع من الحديث المنقطع، يعني أنه حديث منقطع، ولكن سقط من إسناده عدد كبير من الرواة، فـ يُسقط أكثر من راوي، إما في أول الإسناد، إما في وسط الإسناد، وإما أول الإسناد ووسط الإسناد وآخر الإسناد.

مثل الحديث في قوله ﷺ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)[١٩]، هذا حديث معضل لأننا نأتي هنا بالتابعي عن الصحابي عن النبي ﷺ، هنا أسقطنا كل السند أبقينا فقط علقمة بن وقاص وعمر بن الخطاب ﷺ عن النبي ﷺ وصار هذا حديثا معضلا لأنه سقط منه أكثر من راو.

مثل: الحديث الذي يرويه الإمام أبو نصر السندي الحافظ قال: بلغني نحو ما قال مالك -الإمام مالك ﷺ بلغني عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال (لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ)[٢٠] ، [مشيخة ابن طهمان]، هذا حيث معضلٌ لوجود سقط بين الإمام مالك وأبو هريرة وهو سقط لأكثر من راوٍ، معضلا لسقوط أكثر من راوٍ بين مخرّج الحديث في كتابه والنبي ﷺ ، فهذا هو الفرق بين الحديث المعضل والمنقطع ففي المعضل سقوط راويان أو أكثر.

مثل: للحديث المعضل والمنقطع ما رواه الإمام الحاكم أبو عبد الله قال ما رويناه عن الأعمش -أنظر كيف اختصر الإسناد فأسقط ثلاثة أو أربعة رواة- قال ما رويناه عن الأعمش عن الشعبي قال (يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمِلتَ كذا وكذا؟ فيَقولُ: ما عَمِلتُه. فتَنطِقُ جَوارِحُه)[٢١]

---

١٩ [الزهد والرقائق - ابن المبارك]
٢٠ [الزهد والرقائق - ابن المبارك]
٢١ [صحيح جامع]

هذا الحديث معضل على شهرته وهو معضل لأنه ما بين الإمام الحاكم والإمام الأعمش كله سقط، فلا نعرف عمّن أخذ الحاكم حتى وصل إلى الإمام الأعمش.

بيد أن الامام الحاكم لو أسقط راويا واحدا كشيخه أو شيخ شيخه أو أي أحد من تلاميذ الأعمش كان هذا الحديث سيسمّى منقطعا ولكن لأنه أسقط أكثر من راو صار الحديث معضلا.

مراجعة

نوعا الحديث الصحيح

لا زلنا نتكلم بفضل الله ﷻ وحوله وطوله وقوته في أنواع الحديث، ولا زلنا نقول ونكرر يا إخوة الحديث الذي يحكم عليه بالصحة مباشرة هو نوعين فقط (الحديث الصحيح والحديث الحسن لذاته) هذان النوعان يُحكم عليهم بالصحة.

أول ما أرى الحديث أحكم عليه بأنه حديث صحيح، يعمل به عند أهل السنة والجماعة في العقائد وفي الأعمال وفي فضائل الأعمال وفي الحلال والحرام، الحديث الصحيح بقسميه الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحديث الحسن لذاته، هذين النوعين من الأحاديث يعمل بها في كل شيء.

الحديث الحسن لغيره: قلنا هو أصلًا حديث ضعيف إلا أن الضعف فيه لم يكن شديدا ً.

يعني الراوي الذي حكم في هذا الحديث بالضعف، ليس محكوم عليه في شيء من دينه وأمانته، ولكن ضعفه في حفظه فإذا وُجد طريقًا آخر،(سند آخر) يقويه ويتابعه ويشاهده ويعضده صار هذا الحديث حكمه حكم الحديث الصحيح بقسميه.

وحكم الحديث الحسن لذاته: يعمل به عند أهل السنة والجماعة في فضائل الأعمال وفي الاعتقاد وفي العمل وفي الحلال والحرام.

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف: يعمل به عند جمهور أهل العلم في فضائل الأعمال فقط، يعني الحديث الضعيف لا يحل حلال ولا يحرم حرام، إنما يُستعمل في فضائل الأعمال فقط، بشرط ألا يكون ضعفه شديدًا، مجروح شديدًا جداً يصل إلى درجة الكذب فهنا لا يحق بحال من الأحوال أن يُعمل به.

الحديث المرسل

إذن كل الأحاديث ماعدا هؤلاء الثلاثة، الحديث الصحيح والحسن والضعيف، لا يحكم عليه لا بصحة ولا بضعف بمجرد الرؤية، يعني أقول حديث مرسل، الحديث المرسل مباشرة هو من قبيل الضعيف، ولكن هل هذا الحكم هو حكم نهائي؟ لا، ليس حكمًا نهائياً، كذلك الحديث المنقطع هو من قبيل الحديث الضعيف، ولكن هل هذا حكم نهائي؟ ليس حكمًا نهائياً على الحديث لما؟ لأننا لابد أن ندخل الحديث في طور التخريج، نرى الضعف هل هو حكمه شديد الضعف أم قليل الضعف، يجبر أم لا يجبر، فإن كان لا يجبر صار ضعيفاً قولاً واحداً، وإن كان يجبر ننظر إلى حاله هل تقوى أم لم يتقو.

هذه الأحاديث التي درسناها في المحاضرة الماضية حكمها ينطبق عليها هذا الحكم.

الحديث الشاذ

تعريف الحديث الشاذ

كلمة الشاذ في اللغة معناها المخالف، عندما أسمع كلمة شاذ في اللغة العربية فيكون معناها المخالف، ومنه حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما الذي خرجه الإمام الحاكم في المستدرك وفيه قال النبي ﷺ (يد الله مع الجماعة ومن شذ، شذ في النار)[٢٢]، أي من خالف الجماعة كان من أهل النار.

فكلمة الحديث الشاذ أو كلمة الشاذ معناها المخالفة في اللغة العربية.

عند اصطلاح المحدثين هو أن يروي الراوي الثقة -هو راوي ثقة ضبط عدل إمام مشهود له في العلم-، ولكنه روى حديثًا هذا الحديث خالف به إما من روى الحديث من غيره يعني من نفس طبقته هو خالفهم أو أن يخالف الثقة رواية من هو أصح منه، يعني يخالف من هو أصح منه أو يخالف من هو مجموعهم في العدد أكثر منه، لكن هذا الراوي ما حكمه أصلًا؟ حكمه ثقة. إذن، من أين أتت هذه المخالفة؟ لوهن وقع من الراوي قد يكون سمع خطأ، قد يكون نسي، قد يكون اختلط عليه، أدخل سنداً في سند، أدخل سنداً في متن هذا كله أدى إلى أن روايته رواية شاذة، تمام هذا اسمه الحديث الشاذ.

هل تتذكرون تعريف الحديث الصحيح في أول محاضرة؟

تعريف الحديث الصحيح هو الحديث المسند المتصل الذي رواه الضبط العدل عن مثله وألا يكون شاذاً ولا معللاً، هذا هو تعريف الحديث الصحيح الذي أخذناه، إذاً قلنا في تعريف الحديث الصحيح، وألا يكون شاذًا،

---

٢٢ المستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (١/٢٠٠)

أصبح الحديث الشاذ من قبيل الحديث الضعيف لما؟ لأنه خالف الحديث الصحيح، ونحن قلنا في تعريف الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه لا صفات الحديث الحسن ولا صفات الحديث الصحيح، فلما كان الحديث الشاذ يخالف الحديث الصحيح لأنه شاذ ويخالف الحديث الحسن حُكِم عليه بأنه حديث ضعيف.

قال الشذوذ قد يكون في السند بمعني أن يكون الراوي شذ في السند، أي حدث له الوهن في السند يعني الراوي أخطأ في السند وقد يخطىء في المتن مع أنه إمام ثقة كما اتفقنا وقد يخطئ في السند والمتن معاً، مع إنه أيضًا إمام ثقة كبير مشهود له بالعلم والفضل عند أهل العلم، إلا أنه يخطئ في الثقة.

إذن الحديث الشاذ قد يقع الوهن من الراوي الذي هو ثقة في السند، وقد يقع الوهن منه في المتن، وقد يقع الوهن في السند والمتن معًا، فمن الممكن الراوي الثقة يخطأ في السند ويخطأ أيضًا في المتن.

مثال على ذلك أحفظ هذا المثال لأنه فيه خطأ في السند وخطأ في المتن الاثنين مع بعض، ما رواه معمر ابن راشد الصنعاني قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، مرة أخرى السند معمر بن راشد الصنعاني إمام أهل اليمن قال حدثنا الزهري محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة وعالمها عن أبي هريرة الصحابي الجليل، انتبه السند هذا فيه خطأ، هنالك وهن في شذوذ سبب الشذوذ من معمر ابن رشد الصنعاني مع إن معمر إمام كبير حبر علم مشهود له بالجود والإتقان مشهود له بالفضل والدين عند أهل العلم الحديث قال النبي ﷺ (الفأرة إذا وقعت في السمن فإن كان جامد فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فارموا)[٢٣] هذا الحديث سنداً ومتنًا هو الحديث الشاذ وليس الحديث المدلس، سنشرح المدلس إن شاء الله الآن.

---

٢٣ سنن أبي داود (٥/ ٦٥٣ ت الأرنؤوط): حديث صحيح دون قوله: "وإن كان مائعاً فلا تقربوه"، وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن معمراً قد أخطأ في إسناد هذا الحديث ومتنه، فقد رواه الناس عن الزهري بالإسناد السالف قبله وبمتنه، وأصحاب الزهري كالمجمعين على ذلك، وخالفهم معمر، فجعله عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وزاد فيه الزيادة المشار إليها منفردًا بذلك. وقد خطّأ معمراً في ذلك البخاريُّ فيما نقله عنه الترمذي بإثر الحديث (١٩٠٢)، وأبو حاتم في "العلل" لابنه ٢/ ١٢، والترمذي بإثر الحديث (١٩٠٢). وانظر تفصيل ذلك في "تهذيب السنن" لابن قيم الجوزية ٥/ ٣٣٦ - ٣٣٧، و "مسند أحمد" بتحقيقنا (٧١٧٧). وقد رواه معمر أحياناً كما رواه أصحاب الزهري عنه على الصواب كما قال عبد الرزاق بإثر الحديث، وسيأتي بعده.
وهو عند عبد الرزاق (٢٧٨)، ومن طريقه أخرجه أحمد (٧٦٠١)، وابن حبان (١٣٩٣)، والدارقطني في "العلل" ٧/ ٢٨٧، والبيهقي ٩/ ٣٥٣، وابن حزم في "المحلى" ١/ ١٤٠، والبغوي (٢٨١٢).
وأخرجه ابن أبي شية ٨/ ٢٨٠ عن عبد الأعلى السامي، وأحمد (٧١٧٧) عن محمد بن جعفر، والدارقطني في "العلل" ٧/ ٢٨٧ من طريق يزيد بن زريع، والبيهقي ٩/ ٣٥٣ من طريق عبد الواحد بن زياد، أربعتهم عن معمر، بهذا الإسناد.
وانظر ما قبله وما بعده.
قال الخطابي قوله: "لا تقربوه" أي: لا تقربوه أكلاً وطعماً، ولا يحرم الانتفاع به من غير هذا الوجه استصباحاً وبيعاً، ممن يستصبح به ويدهن به السفن ونحوها.
وأخرج البخاري (٥٥٣٩) عن عبدان، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري: عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد - حديث صحيح دون قوله: "وإن كان مائعاً فلا تقربوه"، وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن معمراً قد أخطأ في إسناد هذا الحديث ومتنه، فقد رواه الناس عن الزهري بالإسناد السالف قبله وبمتنه، وأصحاب الزهري كالمجمعين على ذلك، وخالفهم معمر، فجعله عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وزاد فيه الزيادة المشار إليها منفردًا بذلك. وقد خطّأ معمراً في ذلك البخاريُّ فيما نقله عنه الترمذي بإثر الحديث (١٩٠٢)، وأبو حاتم في "العلل" لابنه ٢/ ١٢، والترمذي بإثر الحديث (١٩٠٢). وانظر تفصيل ذلك في "تهذيب السنن" لابن قيم الجوزية ٥/ ٣٣٦ - ٣٣٧، و "مسند أحمد" بتحقيقنا (٧١٧٧). وقد رواه معمر أحياناً كما رواه أصحاب الزهري عنه على الصواب كما قال عبد الرزاق بإثر الحديث، وسيأتي بعده.
وهو عند عبد الرزاق (٢٧٨)، ومن طريقه أخرجه أحمد (٧٦٠١)، وابن حبان (١٣٩٣)، والدارقطني في "العلل" ٧/ ٢٨٧، والبيهقي ٩/ ٣٥٣، وابن حزم في "المحلى" ١/ ١٤٠، والبغوي (٢٨١٢).
وأخرجه ابن أبي شية ٨/ ٢٨٠ عن عبد الأعلى السامي، وأحمد (٧١٧٧) عن محمد بن جعفر، والدارقطني في "العلل" ٧/ ٢٨٧ من طريق يزيد بن زريع، والبيهقي ٩/ ٣٥٣ من طريق عبد الواحد بن زياد، أربعتهم عن معمر، بهذا الإسناد.
وانظر ما قبله وما بعده.

هذا الحديث يا إخواننا فيه شذوذ في السند؟ نعم فيه شذوذ في السند، فيه شذوذ في المتن؟ نعم فيه شذوذ في المتن، طيب ما هو شذوذ السند؟ كل تلاميذِ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ما عدا معمر فقط مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وبن جريج وغيرهم الكثير من تلاميذ محمد بن مسلم ابن شاب الزهري راو هذا الحديث بهذه الطريقة، دعنا نرى أولاً شذوذ السند "حدثنا محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله ابن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما عن خالتهِ ميمونة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال -(الحديث)-" هذا السند الحقيقي للحديث، إذن.عرفنا من رواته: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وهم تلاميذه الأتقياء الذين عاصروه فترة كبيرة من الزمن والمشهود لهم بالعلم والإتقان أن معمر بن راشد الصنعاني شَذَّ في رواية هذا الحديث ـ لماذا؟ ـ لقول معمر حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (وأصل الحديث ليس كذلك وأصله) حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما عن أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية رضى الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: - (الحديث)

فأين يكمن الشذوذ؟ يكمن في أن معمر شَذَّ في الرواية وخالف العدد الذين هم أكثر منه وبالتالي ثقتهم أعلى من ثقة معمر في الرواية.

ومن وجه آخر هناك شذوذ في المتن يكمن في تفصيل معمر للسمن والذي خالف فيه من هم أوثق منه والذي لم يفصل منهم أحد تلك الواقعة لما أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٣٥٤)، من طريق عبد الواحد بن زياد، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه سُئِلَ عن فأرة وقعت في سمن؟ قال: (إنْ كان جامِداً فخُذُوها وما حوْلها فألْقُوهُ، وإنْ كان ذائِباً، أوْ مائِعًا، فاسْتصْبِحُوا بِهِ، أوِ فاسْتنْفِعُوا بِهِ).

والشذوذ وقع من معمر بن راشد الصنعاني إمام أهل اليمن الذي هو إمام ثقة مجود متقن وقع منه خطأ في الرواية في الشذوذ في السند والمتن، وما جاء بحديث النبي ﷺ حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي ﷺ عنها فقال ألقوها وما حولها وكلوه قيل لسفيان فإن معمرًا يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ولقد سمعته منه مرارًا.

قال الخطابي قوله: "لا تقربوه" أي: لا تقربوه أكلاً وطعماً، ولا يحرم الانتفاع به من غير هذا الوجه استصباحاً وبيعاً، ممن يستصبح به ويدهن به السفن ونحوها.
وأخرج البخاري (٥٥٣٩) عن عبدان، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري: عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد

ونحن هنا بصدد شذوذ من معمر بن راشد الصنعاني مع كونه إمام ثقة مجود متقن وقع منه خطأ في الرواية في الشذوذ في السند والمتن.

الشذوذ في اللغة: المخالفة، لمن تكن المخالفة وشروطها؟ هناك شرطًا لابد من توافره في الشذوذ وهو أن تكون المخالفة من إمام وثقة، ولكن حدث منه وهم أي اختلاط ويرجح أهل العلم السبب في ذلك الى دخول بعض السند على غيره وكما وضحنا في الحديثين سالف الذكر أعلاه أن الزهري روى بسندين فجاء الاختلاط على معمر من هنا وكذلك وهم فساق متنا يخالف رواة الزهري في هذا الحديث.

- لطيفة: سُئِلَ الشيخ عن مجيء الحديث بأكثر من رواية فقال في ذلك: لابد من متابعة هذه الروايات إما بالتتابع أو بالشواهد والحاصل في هذه الروايات مخالفة الإمام معمر بن راشد الصنعاني لمن هم أوثق منه ممن رووا هذه الروايات ولم يحدث متابعة أو شواهد لرواية معمر، وقال أنه غير مطلوب منا السند لأن علم الحديث كعلم البلاغة تمامًا لا يفهم إلا بالأدلة التوضيحية فممكن أن تكون غير فاهم للقاعدة وبفهم السند يفهم الحديث كله لأن جُل علماء الحديث يعرفون هذه الأنواع من الأحاديث بالأمثلة ومنهم بن الصلاح الذى لم يذكر الحديث الشاذ وإنما عرفه بالمثال وبكثرة الأمثلة يتضح الأمر.

وهناك مثال آخر لحديث وقع فيه الشذوذ في المتن وهو ما يرويه الإمام بن ماجة رحمه الله في السنن من حديث عثمان بن أبى شيبة -وهو إمام كبير- عن معاوية عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عمرو عن عروة عن عائشة هذا هو السند، هذا السند ليس به مشكلة فهو صحيح المشكلة تكمن في المتن، قال النبي ﷺ: (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف)[٢٤]، فهذا المتن به شذوذ والذي وقع في الشذوذ هو أسامة بن زيد شيخ سفيان، فنحن كيف عرفنا أسامة بن زيد؟ عندنا في علم الحديث وعلم الروايات وهذا يفعله أئمة النقد فقط مثل يحيى بن معين، أو يحيى بن سعيد القطان فهذا إمام نقد، أبو جعفر العقيلي، الإمام الدارقطني هذا تخصصه في علم الحديث الذي هو إمام نقد، فالمسألة يسمونها سبر الروايات يعني نحضر الطبقة الواحدة التي رويت عن شيخ واحد، مثلًا نحضر تلاميذ وليكن علي بن المديني إمام أهل العلل، نأتي بتلاميذ علي بن المديني ونسبر روايتهم عن علي ونرى من اتفق منهم ومن خالف، فالذي خالف الرواية بما لا يمكن الجمع لأنه قد يكون هناك جمع ممكن يكون أخذها عن راوي آخر فهذه لا غضاضة فيها، ويمكن أن يكون أصلاً هذا الحديث له طريقان وما إلى

---

٢٤ سنن ابن ماجه - ت الأرنؤوط (١٣٨/٢) إسناده حسن، إلا أن معاوية بن هشام وهمَ في قوله: "على ميامن الصفوف"، والصحيح أنه بلفظ: "على الذين يَصِلون الصفوف" كما سلف برقم (٩٩٥)، وسلف هناك تخريج هذا اللفظ الصحيح وبيان الاختلاف في إسناده على أسامة بن زيد.
سفيان: هو ابن سعيد الثوري.
وأخرجه أبو داود (٦٧٦) عن عثمان بن أبي شيبة" عن معاوية بن هشام، بهذا الإسناد. وهو في "صحيح ابن حبان" (٢١٦٠).
وقال البيهقي في "سننه" ٣/ ١٠٣: كذا قال، والمحفوظ بهذا الإسناد عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "إن الله وملائكته يُصلُّون على الذين يَصِلون الصفوف" ومعاوية بن هشام ينفرد بالمتن الأول، فلا أراه محفوظا. قلنا: ومع ذلك حسنه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٢/ ٢١٣

ذلك مما يمكن الجمع بينهم، فإن لم يمكن الجمع فالعدد الأقل دائمًا يحسب أنه شاذ، أو الذي أقل في الثقة يحسب أنه شاذ لأنه خالف من هو أجود منه أو خالف من هو أوثق منه.

أسامة بن زيد هنا خالف الرواة لأن سفيان وكذلك ابن جريج رووا هذا الحديث عن غير أسامة بن زيد هكذا عن عائشة كذلك قال رسول الله ﷺ: (إن الله وملائكته يصلون على مسوّي الصفوف) فاختلف اللفظ هنا بما لا يمكن الجمع بينهم، فلما لم يمكن الجمع بينهما حكم على رواية أسامة ابن زيد بأنه حديث شاذ، والحديث الشاذ حكمه الضعف لماذا، لأنه خالف من هو أصح منه هذا من موضع ومن موضع ثاني لأنه فقد شرطًا من شروط الحديث الصحيح التي ذكرناها في أول محاضرة في تعريف الحديث الصحيح وشروطه، كنا قد ذكرنا أن الحديث الصحيح له خمسة شروط الشرط الرابع منهم هو ألا يكون شاذاً فلما خالف أسامة بن زيد من هو أصح منه في الرواية حكم على روايته بأنها رواية شاذة أي ضعيفة.

نأخذ مثالاً آخر في السند، طبعاً نحن وضعنا مثالاً في الأول الذي هو مثال معمر يتفق فيه السند والمتن فأنت يمكن أن تحفظه بحيث يمكن أن تطبقه على الحديث الشاذ وهكذا تكون قد فهمت الحديث الشاذ تماماً، ولا ينقصك فيه شيئاً، مثال واحد يسير معك في السند ويسير معك في المتن، حديث أيضًا في السند ما يرويه سفيان بن عيينة رحمة الله عليه -وهذا من أجل الشيوخ سفيان بن عيينة- عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلًا مات في مدينة النبي ﷺ وليس له وارث يرثه إلا عبدًا كان هو أعتقه كما نقول رجل مقطوع من شجرة هذا الذي يريد أن يقوله الحديث، حماد بن زيد وهو من الأئمة الكبار المشهود لهم بالثقة والإتقان -لاحظ أني أقدم لكم كل الروايات التي شذ فيها إمام ثقة، لكي تلاحظ أن الحديث الشاذ شرطه أنه وقع من إمام ثقة لأنه لو وقع من غير ثقة سيكون له اسم آخر سنعرفه في المحاضرة القادمة بإذن الله لا أريد ذكره الآن حتى لا يختلط عليكم الأمر وهذه نصيحة أحد الإخوة بارك الله فيه ونفعنا الله به- خالف سفيان ابن عيينة وخالف على وخالف ابن جريج وهؤلاء الثلاثة أئمة كبار متقنون في هذا السند، لم؟ لأنه أوقف السند على عوسجة الذي هو التابعي ولم يصله بابن عباس. فإلى ما صارت الرواية يا إخوتي؟ هل صارت الرواية منقطعة أم مقطوعة؟ هل تتذكرون الفرق بين المنقطع والمقطوع؟ فصارت الرواية مقطوعة.

هذا السند عند حمّاد ابن زيد صار سنداً شاذاً، لم؟ لأنه خالف من هو أوثق منه في الرواية. أعتقد أنّ الحديث الشاذ أصبح واضحاً بغير مشاكل، الحديث الشاذ: هو الحديث المخالف وسمي بذلك لأنّ الراوي خالف في الرواية من هو أوثق منه في الرواية. أو أنّ الراوي الثقة خالف العدد الأكثر في رواية الحديث عنه.

ويقع الشذوذ في السند فيصير الحديث شاذاً ويقع الشذوذ في المتن فيصير الحديث شاذاً ويقع الشذوذ في كليهما معاً فيصير الحديث شاذاً، والحديث الشاذ من قبيل الحديث الضعيف ـ لا يقبل لأنه خالف شرطاً من شروط الحديث الصحيح والذي هو شذوذ الحديث، ولا شيء سيرفعه.

نحن قلنا الراوي ثقة ولكنّه خالف من هو أصح منه بما لا يمكن الجمع بينهم، فمثلاً حديثٌ كحديث (إنّ الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف) هكذا قال أسامة بن زيد، الحديث ليس هكذا، هذا الراوي خالف العدد الكبير الذي هو أكثر منه، حيث نقلوا (إنّ الله وملائكته يصلون على مُسوّي الصفوف)، فنحن عرفنا أنّه شاذ لأنّ الراوي الثقة خالف من هو أصح منه. كما في حديث معمر، حديث معمر قلب إسناد الحديث أصلاً فبدلاً من أنّ يقول حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس عن ميمونة رضي الله تعالى عنها قال حدثنا محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فقلب الحديث، فصار الحديث شاذاً، لم؟ لأنّ الحديث لم يرد بهذا الوجه وإنما أتى من الوجه الآخر الذي رواه به تلاميذ الزهري كمالك وسفيان وابن جريج وغيرهم رحمهم الله تعالى، فلما خالف الشاذ من هو أصح منه صار حديثه ضعيفاً للمخالفة.

ولكنّ هل ممكن أن يكون الحديث ورد بوجهين مرة على ميامن الصفوف ومرة على مُسوّي الصفوف؟ أولاً الأئمة أئمة الحديث كان من شأنهم إذا اختلف طريق الحديث معهم يوردون الطريقين معاً، فلمّا هم لم يبلغوا عن الزهري هذا علمنا بأنّ معمر قد شذّ.

مثال: الإمام مسلم مثلاً رحمه الله يقول حدثنا زهير بن حرب وعلي بن خشد قالا حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، ولكن لماذا الإمام مسلم أتى بالإمامين معاً؟ حتى يعلمك أنّ هذا الحديث له طريقين وليس طريق واحد، أحدهما تابع الآخر، إن شئت فقل الأول تابع الثاني أو الثاني تابع الآخر.

كذلك كانوا يصنعون في المتن، أنّ المتن إذا ورد لهم بلفظين يقولون (أو قال كذا). فيورد اللفظين.

فلمّا لم يكن هذا من شأن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أي أنّ الزهري لم يقل باللفظين، وكل رواة الحديث عن الزهري أوردوا اللفظ الآخر الذي خالفوا به معمر، وهم كلهم خالفوا معمر، فلنفترض جدلاً أن الحديث ورد بلفظين معاً، بالتأكيد كنّا سنرى أحدًا من تلاميذ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وافق معمر، هذا بالتأكيد، ولكن لمّا كلهم خالفوا معمر عرفنا أنّ معمر قد خالفهم فروى الحديث بوجه هو اختلط فيه.

أتمنى أن يكون الأمر اتضح هكذا ولم يبق عندكم أدنى مشكلة مع الحديث الشاذ.

كيف يكون الشذوذ في السند؟

السند: هو أن يروي الراوي الثقة سندًا وقع فيه منه خطأ، كيف عرفنا فيه خطأ؟

عرفنا فيه خطأ بنفس طريقة المتن؛ فالراوي هذا خالف كل طرق الرواة في هذا الحديث: فلم يرويه أحد بالطريق الذي ذكره هو غيره. تخيل كل رواية الحديث الشريف في حديث محمد بن مسلم شهاب الزهري يروونه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله وسلم كل الرواة يروا بهذه الرواية فلم يخالفهم إلا معمر، فلما خالفهم معمر عرفنا أنه قد شذ واختلطت عليه الرواية.

تذكير الرواية التي ليس فيها مشكلة ويمكن الجمع بينها وبين رواية من طريق آخر سواء في السند أم في المتن صح الحديث.

الحديث الشاذ وقع فيه مخالفة إما في السند وإما في المتن، وإما في السند والمتن مع بعضهما البعض بشرط لا يمكن الجمع بينهما، إن أمكن الجمع بينهما صار الحديث صحيح.

فمثلاً حديث إنما الأعمال بالنيات يروي الإمام البخاري عن الحميدي (وهو عبد الله بن الزبير) عن سفيان بن عيينة عن يحي بن سعيد، ويرويه الإمام مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه عن عبد الله بن قعنب عن سفيان بن عينية عن يحي بن سعيد.

فنحن هنا لا نستطيع أن نقول أن الإمام مسلم رحمه الله خالف الإمام البخاري، ولا نستطيع أن نقول إن الإمام مسلم شذ عن الإمام البخاري. لماذا؟ لأن الحديث له طريقان ويمكن الجمع بين الطريقين.

متى نحكم على الحديث بأن به شذوذ؟

- لو أمكن الجمع سواء في السند أم في المتن لا يحكم على الحديث بأن فيه شذوذ.
- يحكم بأن هذا الراوي لم يتبعه على هذه الرواية أحد ولا يمكن الجمع في هذه الواقعة يحكم على هذا الحديث بالشذوذ ويمكن ترجيح رواية واحدة على روايات كثيرة (لكن هذا ليس موضوع الحديث الشاذ. إن شاء الله سنتكلم عنها في وقتها) فيحكموا على الرواية الواحدة بأنها أدق وأصح من جميع الروايات.

كيف يظهر الشذوذ؟

لا يظهر الشذوذ إلا بسبر الروايات وسبر الروايات هو عمل أئمة النقد مثل يحيى بن سعيد القطان، يحيى بن معين، الامام الدارقُطني ويتم بجمع طبقة الرواة التي رويت عن شيخ واحد وتقابل هذه المرويات ببعضها البعض. وموضوع سبر الروايات هذا يستفاد به أيضاً في بيان أهل الكذب وليس في الشذوذ. فقط وإنما في بيان الكذب وبيان الكذب يستبان إما بالتاريخ وإما بسبر الرواية.

الحديث المُدلّس، أو المُدلِس

تعريف الحديث المدلس

والتدليس هو الإخفاء والستر فنحن نقول أحياناً فلانٌ دلس بالعلم أي إنه أخفى دليلاً هذا الدليل يكون عليه، وجماعة مقارنة الأديان يفهمون هذا اللفظ جيداً أي إنه أخفى دليلًا أو أخفى بعض الكلام لأنه دليلًا عليه.

التدليس في اللغة: هو الستر والإخفاء أو الإبهام كما عرفه الشافعي رحمه الله في معرض لكلامه.

التدليس في الاصطلاح: هو إخفاء عيب في السند حتى يظهر السند سليمًا خالياً من العيوب، أي الإخفاء والستر والإبهام لغرض معين. هو اخفاء عيب حتى يظهر السند نقياً وخالياً من العيوب.

بقولنا إخفاء شيء في السند تأكد لنا إن التدليس خاصة بالسند وليس له علاقة بالمتن فالحديث المدلس كله في السند ليس له علاقة بالمتن.

تقسيم الحديث المدلس

أهل العلم يقسمونه إلى تقسيمات عديدة جدًا، ولكن كلها تندرج إلى قسمين وأنا قسمته إلى ثلاثة أقسام حتى يتضح الأمر أكثر، هناك كتب مؤلفة في الحديث المدلس فقط والرواة المدلسين وما إلى ذلك أُلف فيهم كتب وأنا قسمته لكم إلى ثلاثة أقسام حتى يتضح

تدليس الإسناد

وهو كما عرفه الحافظ بن الصلاح -وهو رحمه الله من أفضل من عرف تدليس الإسناد- قال: هو الذي روى عن شيخ مالم يروي عنه بقصد الإيهام.

مثال للتوضيح: مثل أن يغيب الدكتور عبده -الذي يحضر معنا دائماً- عن محاضرة فيسأل أحد الأخوة عما قاله الدكتور شام اليوم، فيقول له هذا الأخ أن الدكتور شام ساق سندًا قال فيه النبي ﷺ كذا وكذا.

فالأصل أن يقول الدكتور عبده حدثني وليكن أحمد قال شام كذا وكذا، ولكنه لم يفعل ذلك، بل قال عن شام مباشرةً فما حدث أنه أسقط الذي حدثه عن الدكتور شام وهذا ما يسمي بتدليس الإسناد

على سبيل المثال:

الإمام سفيان بن عيينة إمام أهل الحجاز وهو إمام كبير وأحد أقران الإمام مالك وهو لا يعدله في روايته عن الإمام الزهري سوى الإمام مالك فيمكنك أن تقول إن أفضل رواة مجد بن مسلم شهاب الزهري هما مالك بن أنس ثم سفيان بن عيينة وتستطيع أن تقول علماء الحجاز مالك بن أنس وسفيان بن عيينة.

الإمام الحاكم يروي حديث عن علي بن خشرم قال كنا عند سفيان بن عيينة -ومجلس الإمام سفيان بن عيينة هذا كان يضم عشرة آلاف- فقال قال الزهري هكذا فقال له رجل أسمعته من الزهري؟ فسكت قليلا ثم قال قال الزهري فأعاد الرجل أسمعته من الزهري؟ قال لا ولا ممن سمعه من الزهري وإنما حدثني به عبد الرزاق بن همام الصنعاني عن معمر بن راشد فنزل بالسند عن الزهري بعبد الرزاق ثم نزل به مرة أخرى بمعمر لأننا قلنا إن سفيان بن عيينة هو أعلى الناس رواية عن الزهري فسفيان بن عيينة قص عبد الرزاق ومعمر وقال عن الزهري .

يشترط في هذا التدليس شرطين حتى يخرج من الكذب لأن التدليس كما يروى الشافعي عن شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث قال التدليس أخو الكذب، ولابد أن يكون هناك شيء يخرجه من الكذب لأنه إن لم يخرج صار نوع من الكذب، فما الذي يخرجه من الكذب؟

١. ألا يصرح بالتحديث أي لا يجوز أن يقول سفيان بن عيينة حدثنا الزهري لأنه لم يسمع من الزهري وإنما سمع من عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فإذا قال حدثنا الزهري صار كذاب وهذا إمام كبير حبر علم لا يحق في مثله الكذب بل تمنعه مروءته عن الكذب فعنعن الحديث وقال عن الزهري
٢. أن يكون الإمام سفيان بن عيينة أدرك الزهري وأخذ عنه، وإن لم يكن أدرك الزهري ولم يأخذ عنه صار موضوع أخر إن شاء الله سنتحدث عنه المحاضرة القادمة؛ لئلا تتداخل المواضيع ويختلط الأمر عليكم.

إذن تدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي حديثا عن شيخه الذي لم يروِ عنه هذا الحديث. سفيان بن عُيينة طبيعةً يروي عن الزهري، سبق وقلنا أن هذا من أجلّ تلاميذه، إلا أنه في هذه الرواية لم يروِها عن الزهري، فحذف اثنين من الإسناد حتى يقول عن الزهري مباشرة. هذا النوع يسمى تدليس الإسناد.

تدليس التسوية

وهذا أقبح أنواع التدليس، والسبب أن الراوي يروي عن شيخه الثقة، وشيخه الثقة يروي عن ضعيف، فالراوي يسقط هذا الضعيف حتى يسوي الحديث بعضه ببعض؛ ولهذا كان الأقدمون يسمونه تدليس التجويد، لأن الراوي نقّى الرواة الضعفاء من هذا السند حتى جوّد السند، فمن ينظر لهذا السند يراه إسنادًا قوياً وجيدًا ومتيناً.

لنأخذ مثالاً: يوجد رجل اسمه بقية بن الوليد وهو ثقة في أهل الشام، وهذا الرجل من تلاميذ الأوزاعي. والأوزاعي إمام كبير حبر علم ما أتى الشام بعد أصحاب رسول الله ﷺ أفضل من هذا الرجل، الأوزاعي طبيعةً مِن مَن يروي عن الضعفاء، فبقية بن الوليد لما يروي حديثاً عن الأوزاعي يقوم بإسقاط هؤلاء الضعفاء ويجعل الأوزاعي يروي عن الثقات، فقالوا له إنك بهذا تُضعف الأوزاعي؛ لأن من يطلع على الرواية لن يفطن أن بقية بن الوليد -الذي يقول حدثنا الأوزاعي- هو الذي أسقط الرواية، بل سيظن أنه الأوزاعي.

مثال آخر: الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي -مشهور دائمًا بابن أبي حاتم-، له كتاب اسمه كتاب العلل، وهو كتاب ماتع من أفضل الكتب التي كُتبت في علم علل الحديث، يروي حديثاً عن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه عن بقية بن الوليد عن أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

من يطلع على هذا الإسناد قد يظن أنه إسناد الشمس، فإسحاق بن راهويه هو الذي أشار على الإمام البخاري بكتابة صحيح البخاري وهو أحد أقران الإمام الشافعي وأحد شيوخ الإمام أحمد، فهو إمام كبير حبر علم لا غبار عليه. وبقية بن الوليد كما قلنا ثقة في أهل الشام، وأبو وهب لا نعرفه، لأن التدليس أتى من بقية بن الوليد، ونافع هو نافع الشمس، وابن عمر الصحابي رضي الله عنهما. فما الذي حدث في هذا الإسناد؟ ابن أبي حاتم يقول: "قال أبي في هذا الإسناد إن به آفة قلّ من يعرفها" أي أنه يوجد تدليس قلّ من يستطيع التعرف عليه، فعندنا إسحاق وهو جيد، بقية بن الوليد قال حدثنا أبو وهب الأسدي، [أبو وهب الأسدي] هذه كنية وليس اسمًا وهو عبيد الله بن عمرو وهو ثقة كذلك، كنّاه بقيةُ ولم يذكر اسمه. والسؤال هل عبيد الله بن عمرو روي الحديث مباشرةً عن نافع؟

فجميع من في السند ثقات لكن هناك سقْط، سَقَطَ بين عبيد الله الذي هو أبو وهب الأسدي وبين نافع مولى عبد الله بن عمر، الذي أسقط هذا ليس أبو وهب الأسدي وإنما بقية بن الوليد هو من أسقط هذا الراوي حتى إذا اطلعت على هذا السند، فستجد أنه قد يكون سنداً قويًا وسندًا متيناً والأمر ليس كذلك، وإنما الراوي الذي هو بقية أسقط

الضعيف الذي هو بين ثقتين، أبو وهب الأسدي عبيد الله بن عمر هذا ثقة، ونافع مولى عبد الله بن عمر ثقة أشدد عليهما يدك وأسنانك، ولكن يوجد ضعيف أسقطه بقية بن الوليد بينهم فلذلك سمي هذا بتدليس التسوية لأن بقية بن الوليد جَوَّد الإسناد أي أسقط الضعيف الذي فيه لكي نقول هذا إسناد الشمس عندما ننظر إليه لأن كل رواته أئمة كبار.

هل الحسن رحمه الله روى بالتدليس؟ نعم الحسن رحمه الله تعالى روى بالتدليس لكن احذر فالتدليس ليس عيبا لظاهره، وإنما لا بد أن ترى الغاية منه يعني هناك غاية للتدليس لا بد أن تنظر لماذا قام هو بالتدليس.

فتدليس التسوية هو أن يقوم الراوي بسقط وإزالة ضعيف بين ثقتين، لأن لماذا هو تدليس وليس انقطاع لأن الراوي أسقطه عمدًا أما الانقطاع قد يكون فيه راو مجهول لا نعرفه.

الغاية من التدليس سنقولها إن شاء الله بعد إتمام التدليس، تدليس التسوية نعرفه بأن الرواي أسقط واحداً من السند، سنحضر سندًا أخر لهذا الحديث فسنجد فيه رواية أخرى كما قال أبو حاكم لابنه الذي هو أبي حاتم هذا الحديث رواه إسحاق بن راهويه عن عبيد الله بن عمرو عن أبو إسحاق ابن فروة عن نافع عن ابن عمر فلما أحضرنا سندًا آخر لهذا الحديث أدركنا أن بقية ابن الوليد الذي كان يفعل هذا الأمر في أحاديث شيخه الأوزاعي أسقط أيضا هنا راو حتى يسوي ويُجَوِّد الحديث.

تدليس الإسناد يعني فيه مغبة، ولكن مغبته مدركة لأنه دائما يكون من إمام ثقة لن يكذب فيه ولن يضر الإسناد بشيء، لأن عبد الرزاق إمام ومعمر إمام، ولكن يبقى هو أيضًا إسناد ولن يخلوا من الإسناد، يبقى تدليس ولا يخلوا من كونه تدليس.

تدليس الشيوخ

هو أن يسمي شيخه باسم غير مشهور به أو بلقب وكنية غير معروف بها مثلًا من حدثكم اليوم؟ حدثنا المصري فمن هو المصري؟ فأنا غير معروف أنني مصري أو إمام من أئمة الحديث من هو " حدَّثنا أبو محمد البصري": فمن هو أبو محمد البصري؟ هو حدثه فعلًا شيخ، لكنه إما أعطاه كنية مغايرة للتي اشتُهِرَ بها، أو لقباً لم يُعرَف به، أو اسماً لم يألفه عنه الناس، فصار هذا تدليساً بمُجرَّد ذكره لاسم غير معروف ومثال ذلك الحديث الذي رواه الإمام أبو بكر المقرئ، قال "حدَّثنا عبد الله ابن أبي عبد الله" فأنَّى لنا معرفة مَنِ المقصود تحديدًا بعبد الله ابن أبي عبد الله في هذا القول؟

فمن الممكن أن يصدُق هذا الوصف على الإمام أحمد باعتبار أن له ابناً يدعى الإمام عبد الله، والإمام أحمد نفسه يُلقَّب بأبي عبد الله، وبذلك يصحُّ القول أنّه المقصود بعبد الله ابن عبد الله أي ابن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إمام أهل السنة والجماعة، وتصلح أيضًا على أي إمام له ابن يدعى عبد الله ويُلقَّب بعبد الله وما أكثرهم؛ ولكن هو-أي الإمام أبو بكر المقرئ- يَقصِد بـ "عبد الله ابن أبي عبد الله" الإمام أبو داوود السجستاني، فكنَّى عبد الله بكنية غير معروفة أصلاً، فصار هذا تدليسَ شيوخٍ، وتدليسُ الشيوخ هذا يقول فيه أهل العلم ليست فيه مشكلة، لأن الراوي إذا كان مجهولاً حُكم على الحديث بالجهل، وإذا كان الراوي ضعيفاً أيضاً يحكم على الحديث بالضعف، فبذلك لا إشكال فيه؛ وإنما تكمن المشكلة عند علماء الحديث في تدليس التسوية، أما تدليس الإسناد فلا يقع كثيراً وحتى إن وقع فإنما يكون من قِبَلِ أئمة ثقاتِ.

السبب في أن الرّاوي يدلّس

- قد يروي عن شيخٍ ضعيف فلا يريد أن يجرِّح الرواية، مثل بقية ابن الوليد الذي دلّس لأنه لا يريد أن يذكر رجلاً في الرواية ضعيف، فبمجرد النظر في الرواية سيُعرَف أنها رواية ضعيفة، فهو لا يريد هذا، وإنما يريد أن يكون الإسناد جيداً، واضحاً جليًّا كوضوح الشمس.
- كذلك قد يُدلِّس الراوي لأنه يريد أن يُلبِسَ الحديث المرويَّ عنه حُلَّة الإسناد العالي، كما في موضوع سفيان ابن عيينة، فبدلاً من نزول سفيان ابن عيينة بالسَّند درجتين - عبدالرزاق الصنعاني وكذلك معه معمر بن راشد الصنعاني- ثم يقول حدَّثنا الزُهري، قال مباشرة حدّثنا الزُّهريّ، لأنه أراد أن يرتفع بالإسناد فقال به عن الزهري .

قطعية الحكم بالتدليس

الحكم بالتدليس قطعي، ولا تُقبل رواية المدلّس إلا إذا صرَّح بالتحديث، مثل ذلك ثانية، بقية بن الوليد، فهو لا يُقبَل حديثه عند المحدثين إلا إذا صرَّح بالتحديث وسبب ذلك أنه في التدليس لا يستطيع أن يصرِّح بالتحديث، لأنه بذلك يصير كذاباً مباشرةً، وكما ذُكِرَ آنفاً، للتَّدليس شرطان:

- ألا يصرِّح بالتحديث لأنه إذا صرَّح صار كذاباً.
- أن يكون عاصر هذا الشيخ، إذا كان يدلس عنه فلابد أن يكون هناك معاصرة ولقاء له.

ومعنى عبارة "لا يَصرِّح بالتحديث" أي لا يقول حدَّثنا فلان، وإنما يقول عن فلان أو أنَّ فلانا.

فالتصريح بالتحديث إذن هو قول حدَّثنا فلان أو أخبرنا، وهي ثلاثة ألفاظ سيأتي تفصيلها في وقتها إن شاء الله في باب ألفاظ الحديث وهي الألفاظ التي تدل على التحديث أو على تصريح التحديث وأعلاها "حدَّثنا" ومثال ذلك الإمام البخاري حين يقول "حدَّثنا الحُمَيْديُّ"، فهذا تصريح أن البخاري سمع الحُميدي وهو يحدِّث بهذا الحديث، فالمدّلس لا يستطيع أن يقول حدَّثنا، وإنما يأتي بلفظٍ يوهم السَّماع مع أنه لم يسمع أصلاً، لذلك يقول عن أو أنَّ فلانا قال كذا... ويكون كاذبا إذا صرَّح بالتحديث وليس بالتدليس.

سفيان بين عيينة كان لم يسمع هذا الحديث من الزهري لذلك قال (عن) الزهري ولم يقل حدثنا الزهري ولم يصرح فيها بالتحديث لأنه لو صرح فيها بالتحديث صار (كذابًا) هو لا يصرح إنما يعطينا لفظ هو إيهام يوهمك أنّه سمع الحديث من الزهري والأمر على خلاف ذلك لم يسمعه من الزهري.

هل ترد كل الروايات المتفردة لمن ثبت تدليسه أو كذبه؟

نعم، التدليس غير الكذب ويجب التفريق بينهما لأنّ الكذّاب لا تقبل روايته في كل الأحوال مثال محمد بن سعيد المصلوب أو محمد بن (السائب) (الكلبي) أو الواقدي أو غيرهم ممَّن عرف بالكذب واتفق أهل العلم على كذبه ووضعه وهذا سنتكلم عنه في المحاضرات القادمة بإذن الله، هؤلاء لا تقبل روايتهم مطلقًا وبمجرد وجود اسمه في السند سقطت روايته. إنّما المدلس لا يقبل حديثه إلّا إذا صرّح بالتحديث مثال محمد بن (إسحاق) بن يسار إمام أهل السير والمغازي كما قال الإمام أحمد رحمه الله وهذا لا يقبل حديثه إلّا إذا قال حدّثنا فلان، لأنّه مدلس إذا قال عن فلان، وهذا دليل تدليسه لذلك لابد أن يصرح بالتحديث كذلك الأعمش أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، شعبة بن الحجاج يقول أنا كفيتكم أحاديث ثلاثة وكانوا مشتهرين بالتدليس منهم الأعمش يقبل حديثه بالتصريح فيه فقط ما عدا أحاديث شعبة التي رواها عنه شعبة وحفص بن غياث لأنهم قاموا بسبر روايته فيقبل رواية (هاذين) (الاثنين) فقط إذا (عَنْعَن) هو الحديث أما غير ذلك فهو مدّلس لا يقبل حديثه إلّا إذا صرّح بالتحديث.

التدليس هو الإخفاء والستر الراوي أراد أن يخفي شيئاً في السند مثال الدكتور عبده يتابع المحاضرة معنا يومياً ثمّ غاب أحد الأيام فسألك ماذا قال الأستاذ شام في المحاضرة فيقول شام قال حدثنا فلان عن فلان، والمفروض أنّ الدكتور عبده يقول حدثني أحمد حدثنا شام حدثنا فلان وهكذا، ولكنه لا يفعل وذلك ويقول الدكتور عبده حدثنا شام مباشرة... دلّس الحديث حتى يعلو بسنده.

رواية علي بن خُشْرُم عن سفيان بن عيينة هي المثال الحقيقي على السند.

هل يوجد من لا يُعرف تدليسه؟ يعني صرّح بالتحديث ولم يكتشف أمره (أحد)؟

لا يوجد، أعطني روايةً لم يكتشف أمرها أحد وهذا هو بالأصل عمل علماء ونقّاد الحديث (مثلًا) الإمام الدارقطني الذي يعلل (حروفًا) وليس أحاديث في صحيح الإمام مسلم فهل تتوقع أنّ مثل الإمام الدارقطني لأنّ مثل شعبة بن الحجاج زاد (راويًا) عن سفيان بن سعيد الثوري فضعّف رواية شعبة ورواية شعبة في البخاري تخيل وصل به النقد إلى أعلى درجة وأصلاً الحديث في البخاري ومسلم إلا أنّ رواية الإمام البخاري شعبة بن الحجاج زاد فيها راوي عن رواية سفيان التي هي موجودة في صحيح الإمام مسلم فأعلّ حديث الإمام البخاري فهل هذا سيمر عليه حديث مدّلس اشتهر بالتدليس كمحمد بن اسحاق بن يسار؟ الأعمش أو بقية بن الوليد أو غيرهم؟ لا أعتقد، أما إذا كنت أنت تعتقد ذلك فأْتِ لي أنت هكذا حديث، يعني هذا طبعاً محال.

غير ذلك طبعًا لديك بعد الإمام الدار قطني أبو جعفر العقيلي ومن قبلهم علي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين، هؤلاء الأئمة أفنوا أعمارهم... يعني لك أن تتخيل أن هؤلاء كانوا يَخْتَبِرُون شيوخهم أصلا، فهو يَخْتَبِرُ شيخه حتى يرى إذا ما كان شيخه قد اخْتَلَطَ عليه أم لم يُخْتَلَطْ عليه بعد، فهل هذا ستمر عليه رواية مدلس (دون أن يكتشفها)؟ يعني لك ان تتخيل أنه يَخْتَبِرُ شيخه، شيخه الذي يعلمه! يَخْتَبِرُ شيخه حتى يرى هل الرجل كبر في السن واخْتَلَطَ عليه علم الحديث أم ما زال في ريعان الشباب أي من ناحية الذاكرة، وحافظ جيد ومتقن، هل مثل هذا ستمر عليه رواية حديث؟

والمدلس إذا صرح بالتحديث يقبل حديثه لأنه غير كذاب، المدلس ليس كذاب، وإنما هو أَوْهَمَ في الرواية لأمر آخر، وإنما هو في نفسه غير متهم لا بالكذب في نفسه ولا متهم بالكذب في دينه فلا يكذب على النبي عليه الصلاة والسلام، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالحديث أما إذا - عنعن الرواية - أي كمحمد بن إسحق بن يسار مثلا إذا قال: عن، فلا تقبل روايته إلا إذا تابعه أحد آخر على هذه الرواية فيصير الحديث هنا حسن لغيره.

طبقات رواة الحديث

ذكرنا في محاضرة سابقة أن الإمام مسلم ﵀ قسم الرواة إلى أربع طبقات، فرواة الحديث الشريف كلهم لم يتساووا، فهناك من سبق وكان راوٍ ثقة، إمام كبير، حبر، علم، يُؤْخَذُ عنه العلم وهؤلاء هم:

- الطبقة الأولى: عند الإمام مسلم ﵀ مثل الإمام مالك، سفيان بن سعيد الثوري، شعبة بن الحجاج، عبد الرحمن بن مهدي، علي بن المديني فهؤلاء حازوا الشرف والفضل، حتى أن الإمام مسلم ﵀ قد وصفهم بأهل الإتقان والجود، أي متقنون في رواية الحديث، إن شئت فقل علم الحديث صنعتهم، أفنوا أعمارهم لخدمة حديث الرسول ﷺ، ويدخلون في الحديث الصحيح حيث يجتمع فيه شروط الصحة.

- الطبقة الثانية: سماها الإمام مسلم ﷺ بطبقة مستور الحال، لخفة ضبطهم عن الطبقة الأولى، مثل يزيد بن أبي الزياد، الليث بن سُليم، وعطاء بن أبي رباح، فهؤلاء موصوفون بالستر، أي أقل في الضبط والإتقان من أصحاب الطبقة الثانية، وهؤلاء يدخلون في الحديث الحسن.
- الطبقة الثالثة: وهؤلاء مجروحون جرحا خفيفا، أي أنهم غير متهمون في عدالتهم ولا في دينهم، إلا أنهم متهمون في ضبطهم، فقد يكونون ممن لم ينشغلوا بعلم الحديث أصلا، أي علم الحديث ليس صنعتهم، أو قد يكون ضبطهم قد خف لغرض ما، مثل يحيى بن أبي أُنَيسَة، وعبد الله بن محرر وغيرهم.
- الطبقة الرابعة: وهم المجروحون جرحا شديدا، هؤلاء يُذكرون لبيان كذبهم، وأنه لا يقبل منهم الحديث بأي حال، مثل محمد بن سعيد المصلوب، محمد بن السائب الكلبي، الواقدي وغيرهم.

كما تحدثنا في المحاضرة السابقة عن الحديث الشاذ:

الحديث المنكر

تعريف الحديث المنكر

المنكر لغةً: ضد المعرّف، قال تعالى: ﴿تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]

المنكر اصطلاحاً: وله عند المحدثين تعريفين:

- أولاً وهو أن يروي الراوي الضعيف المجروح رواية تخالف رواية الراوي الثقة
- ثانيًا فيه الراوي-الذي أخطأ محكوم عليه بالضعف وأخطأ بأنه خالف راوٍ ثقة

وقد عرّفنا الحديث الشاذ بأنه رواية الراوي المقبول، أو أن يروى الراوي الثقة رواية تخالف رواية الراوي الأوثق منه، سواء فى الحفظ والإتقان، أو أوثق منه في العدد.

التعريف الأول عند المحدثين

ملاحظة: ذكر الإمام ابن الصلاح في مقدمته مثالاً على التعريف الأول، وهو ما رواه الإمام مالك بن أنس ﷺ قال: حدثنا الزهري عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»[٢٥]، قال الإمام مسلم وكذلك ابن الصلاح: وهن الإمام مالك، وإنما هو عمرو بن

٢٥ [موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني]

عثمان، فعدل الإمام مالك عن عمرو بن عثمان بعمر بن عثمان، فأخطأ مالك ﷺ فجعل عمرو مكان عمر هذه الرواية هي رواية يذكرها الإمام ابن الصلاح في المقدمة على أنها رواية منكرة، كلام الإمام ابن الصلاح هذا خطّأه فيه الحافظ العراقي ﷺ، حيث أن هذا الحديث يا إخواننا حديث شاذ، وليس حديث منكر، فالإمام ابن الصلاح هنا أخطأ، فالرواية هذه فعلا ليست منكرة، بل هي رواية شاذة، لأن الإمام مالك ﷺ إمام ثقة، وإذا خالف الإمام الثقة الثقات صارت روايته رواية شاذة، وليست رواية منكرة، لذلك الإمام الحافظ العراقي قال أخطأ ابن الصلاح ﷺ في المقدمة إذا فهذا حديث شاذ ومن الخطأ الإستدلال به على الحديث المنكر

ثم ضرب الإمام الحافظ العراقي مثالا على الحديث المنكر، تعقيبا على ابن الصلاح في المقدمة وهو نفس الرواية التي ذكرها أيضا الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر) قال: ما رواه همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس ﷺ «كان رسولُ الله ﷺ إذا دخَل الخلاء وضع خاتمَه»[٢٦]

ولتعلم وتتنبه أن الحافظ العراقي لم يكن دقيقا عندما ساق هذا المثال لأن همام بن يحيى صدوق، لا يتحمل تفرده، وخالف من هو أصح منه، وهو معمر بن راشد الصنعانيّ كما روى ذلك عبد الرزّاق في مصنّفه و رواية معمر رواها معمر عن زياد بن سعد عن ابن جريج عن الزّهريّ عن أنس بن مالك ﷺ

وهنا الإنكار في السّند، وهو أن همّام بن يحيى رفع من السّند زياد بن سعد، فأخطأ بحذفه زياد بن سعد، أو بإسقاطه إيّاه من الرّواية، وهذه هي أوّل نكارة في السّند لاحظ أن الرّاوي هنا ليس ضعيفا، لكنّه صدوق، ولا يتحمّل تفرّده وهو همّام بن يحيى (وهذا وجه عدم دقة الحافظ العراقي في إيراد هذا الحديث كمثال على الحديث المنكر)، ومتن الحديث فيه نكارة أيضا، قال أنس بن مالك ﷺ «أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق أي: من فضة- ثم ألقاه»[٢٧]، فهذه الرّواية فيها نكارة في المتن ونكارة في السّند.

إذن، الحديث المنكر: هو أن يروي الرّاوي الضّعيف رواية يخالف فيها الرّاوي الثّقة

مثال على هذا التّعريف أي مثال على الحديث المنكر حسب التعريف الأول ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن حُبيب بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن قريض، عن ابن عباس ﷺ، هذه الرواية بها خطأ، فما هو؟

حُبَيب بن حَبِيب قال أن ابن عباس قال أن النبي ﷺ قال فرفع الرواية إلى النبي ﷺ «إِنَّا قَوْمٌ مِنَ الْأَعْرَابِ نُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَنُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَنَحُجُّ الْبَيْتَ، وَنَصُومُ رَمَضَانَ، وَإِنَّ الْمُهَاجِرِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّا لَسْنَا عَلَى شَيْ، فَقَالَ كَذَبُوا

---

٢٦ [سنن أبي داوود]
٢٧ [دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم]

مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَحَجَّ الْبَيْتَ وَصَامَ رَمَضَانَ وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»[٢٨]، وهنا الخطأ الذي فعله حُبَيب بن حَبِيب وهو أنه رفع الرواية للنبي ﷺ.

والصحيح ما رواه مَعمَر بن راشد الصنعاني إمام أهل اليمن، أن هذه الرواية موقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما وليست مرفوعة للنبي ﷺ، فحُبيب بن حبيب هو "واه الحديث"، كما روى ذلك أبو زُرْعَة الرازي (إمام من أئمة الجرح والتعديل الكبار).

فحُبَيب خالف مَعمَر بن راشد الصنعاني في هذه الرواية، معمر أوقف الرواية على ابن عباس، بينما حبيب رفعها للنبي ﷺ، فخالف الراوي الضعيف (حُبَيب) الإمام الثقة (مَعمَر) في الرواية، فصارت روايته مُنكَرَة.

وهذا التعريف عليه إجماع أكثر أهل العلم وبه قال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح حيث قال "هو أن يروي الراوي الضعيف رواية تخالف الراوي الثقة"[٢٩]انتهى

التعريف الثاني عند المحدثين

وقد ذكره الإمام ابن الصلاح أيضًا في المقدمة "هو أن ينفرد الراوي الذي لا يُحتَمل تفرُّده بالرواية"[٣٠]انتهى

أي أن يكون الراوي ليس من أصحاب الطبقة الأولى، فهو ليس مالك، أو عبد الرحمن بن مهدي، أو علي بن المديني، أو أحمد بن حنبل، أو سفيان بن سعيد الثوري، وهذا الراوي روى حديثًا لم يروه غيره، ولم يتابعه عليه أحد، فصارت هذه الرواية منكرة، لأن هذا الراوي لا يُتحمل تفرده، وروى حديثا لم يرويه غيره أي أنه انفرد بحديث وكان مدار الحديث عليه.

مثال: ما رواه ذُكير يحيى بن محمد الثقفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ»[٣١]، فهذه الرواية اسمها عند المُحَدِّثين "رواية منكرة" لأن يحيى بن محمد الثقفي لا يُتحمّل تَفرُّده، فلا يصح له أن يروي حديثًا من جهته فقط، لأن الحديث الذي يُروَى من جهة واحدة لابد أن يكون عن طريق إمام ثقة أي من أصحاب الطبقة الأولى الذين تكلم عنهم الإمام مالك رحمه الله، فلو أن أحدًا من غير الطبقة الأولى روى حديثًا تفرَّد به، وكان مدار الحديث عليه، ولم يتابعه عليه أحد، ولا يوجد من أقرانه من روى هذه الرواية، ولا أحد من جيله روى هذه الرواية، ولا من طبقته، صارت روايته منكرة.

٢٨ [إكرام الضيف – إبراهيم حمدي]
٢٩ [صحيح الإمام مسلم]
٣٠ [شرح ألفية الحديث للحافظ العراقي]
٣١ [سنن ابن ماجه]

الخلاف بين الحديث الشاذ والمنكر

والسبب أن الحديث المنكر راويه راوٍ ضعيف بالأصل وهذا الراوي ضعيف خالف راوٍ ثقة، مثل رواية حُبيب بن حبيب الزيات.

كما يجب أن تنتبه إلى المثال الذي ذكره ابن الصلاح هنا لأنه ينطبق على الحديث الشاذ لا الحديث المنكر، فالحافظ ابن الصلاح لم يكن دقيقًا في هذا المثال وأخطأ فيه، وقد تعقبه الحافظ العراقي، وقد سبق أن ذكرنا لكم مثال الحافظ العراقي ومثالا آخر.

الحديث المعنعن

تعريف الحديث المعنعن

الحديث المعنعن كما عرفه الحافظ ابن الصلاح وغيره: هو الذي يرويه الراوي بقوله "عن"

بمعنى أن الراوي لم يُصرِّح فيه بالتحديث، يعني الراوي لم يقل "حدثنا"، ولم يقل "أخبرنا"، ولم يقل "أنبأنا"، بل قال الراوي "عن"

أمثلة عن الحديث المعنعن

مثال سند الإمام مالك ﵀، هذا السند إذا حفظته تستطيع أن تحفظ به أربعين حديثا وهو عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال وهو أيضاً الحديث الذي رواه الشيخان في الصحيحين، قال النبي ﷺ «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»[٣٢] وهذا الحديث اسمه حديث معنن، لأن الإمام مالك قال: عن نافع، وكذلك نافع التابعي قال:عن ابن عمر.

يعني مالك لم يصرح بألفاظ التحديث، فلم يقل حدثنا ولم يقل أخبرنا ولم يقل أنبأنا (وهذه ألفاظ التحديث الثلاثة) وإنما ذكر الحديث بالعنعنة، ولكن لا يشترط أن يكون الحديث كله معنعن، فيمكن أن يكون راوٍ واحد عنعن الحديث أو راويان

---

[٣٢] صحيح مسلم]

مثال: ذلك الحديث الشاذ الذي ذكرناه المرة الماضية من رواية الإمام ابن ماجة رحمه الله، الذي رواه سفيان عن أسامة ابن منقذ، هذا الحديث يمكن أن نأخذه دليلًا على الحديث المعنعن، لأن نصف الحديث من أول الإمام ابن ماجة إلى الإمام سفيان هذا بصريح التحديث، أما بعد الإمام سفيان فكله بالعنعنة، كذلك الحديث الشهير للإمام البخاري والإمام مسلم، الذي دائما ما نضرب به المثل، نصفه بالتحديث ونصفه بالعنعنة.

فإذا قلنا مثلا رواية الإمام مسلم حدثنا عبد الله بن قعنب، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا يحي بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال هذا الحديث يمكننا أن نقول عنه أنه حديث معنعن، لأن هناك راوٍ أو راويان أو أكثر قالوا (عن) ولم يصرحوا فيه بصريح التحديث، وإنما ذُكِر الحديث بالعنعنة

نفس الحديث يرويه الإمام البخاري بفرق راوٍ أو راويان فقط، وهو من طريق الحُميدي، قال: (حدثنا الحُميدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري)

شروط صحة الحديث المعنعن

هناك ثلاثة شروط حتى نقول على الحديث المعنعن أنه صحيح ونحكم له بالصحة:

- الشرط الاول: ألا يكون فيه راوٍ محكوم عليه بالتدليس، والمدلس لا يُقبَل حديثه إلا إذا صرَّح بالتحديث، يعني إلا إذا قال: (حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان، أو أنبأنا فلان)

مثل: الإمام الأعمش، لكن الأعمش أدركه شُعبة، فإذا جاءت الرواية من طريق شُعبة بن الحجاج انتهى موضوع الأعمش فيها، لأن الإمام شعبة قال:"كفيناكم هذا".

- الشرط الثاني: أن يكون الراوي أدرك شيخه، عند الإمام البخاري وكذلك عند علي بن المديني وغيرهم

لأن الراوي قد يكون غير مدلسًا، ولكنه لم يلتقي بشيخه، فحصل انقطاع في الرواية، فَحُكِم على الحديث بالضعف، لأن الحديث الصحيح من شروطه اتصال السند، فلو لم يكن هناك اتصال في السند، وحدث انقطاع يُحكم على الحديث بالضعف

- الشرط الثالث: أن يكون كل رواته قد أدرك بعضهم البعض، وأخذ بعضهم عن بعض

يعني أن الراوي يمكن أن يكون قاطنا مع الراوي الذي حدّث عنه بنفس البلد، كما في الرواية التي ذكرناها لموسى بن عقبة وسهيل بن أبي صالح، فالإثنين قد عاشا في المدينة، إلا أنه لم يؤخذ عنه.

فالشرط الثالث هو أن يكونا قد لاقيا بعضهما البعض، وأخذ الأدنى عن الأعلى منهما العلم، فلو توفرت هذه الشروط الثلاثة صار الحديث المُعَنْعَن، وكذلك الحديث المُؤنّن صحيحا، والحديث المُؤَنّن هو نفسه الحديث المُعَنْعَن، الفرق فقط في قول: "عن" فلان أو"أن" فلان، وضربنا مثال للحديث المُعَنْعَن وهو السند الثلاثي مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ درجة»[٣٣]، رواه الشيخان في الصحيحين، وكذلك الحديث المُؤَنْئَن الذي هو أن فلان، فهذا الحديث أيضا فيه أنأنة وهو أن عبد الله بن عمر قال **أن** النبي ﷺ

الحديث المفرد

تعريف الحديث المفرد

لو أدخلنا الحديث المُنْكر والحديث الشّاذ مع بعضهم البعض، فسيخرج لنا حديثا يسمى الحديث المفرد، وهو الحديث الذي أتى لنا من باب واحد، مثل حديث الآحاد بالضبط، ولكن بينهم أيضا عموم وخصوص، ولا يُقبل إلا من راوٍ ثقة، أي من أصحاب الطبقة الأولى فقط.

فالحديث الذي تفرد به راوٍ لا يُقبل إلا إذا كان هذا الراوي ثقة، ضبطا، عدلا، تام الضبط، أي أصحاب الطبقة الأولى الذين انفرد بهم الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أمثلة عن الحديث المفرد

حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[٣٤]، والذي رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم، لم يرويه عن طبقة الإمام محمد بن إبراهيم إلا محمد بن إبراهيم فقط.

وكذلك محمد بن إبراهيم يقول عن علقمة بن وقاص: لم يرويه من طبقة التابعين كلهم إلا علقمة بن وقاص الليثي، كذلك لم يرويه من طبقة الصحابة إلا أمير المؤمنين أبي حفص عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فهذا الحديث مفرد ومع ذلك فهو مخرّج في الصحيحين، وأجمعت كل أمة النبي ﷺ على صحته، والسبب في ذلك واضح جدا، وهو أن محمد بن

---

٣٣ [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان]
٣٤ [الزهد والرقائق - ابن المبارك - ت الأعظمي]

إبراهيم إمام ثقة تام الضبط، فلما كان إماما وثقة وتام الضبط انفرد بحديث قُبِل منه، لكن لما كان يحيى ابن محمد الثقفي انفرد بحديث وهو لا يتحمل تفرده، حكمنا على الرواية بأنها رواية منكرة.

فهناك فرق بين الراوي الذي هو ثقة ومُتْقِنٌ وجيد ومن أهل الإتقان كما سَمَّاهُم الإمام مسلم في الطبقة الأولى إذا انفرد بحديث، وبين من انفرد بحديث وهو لا يتحمل تَفرُّده، الذي أتقن الرواية، إذا انفرد بحديث، ولم تكن هذه الرواية مخالفة، حكم عليها بالصحة مثل حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[٣٥]، لم يرويه إلا محمد بن إبراهيم من طبقته، ولم يروه إلا علقمة بن وقاص الليثي أيضا من طبقته، ومع ذلك حكمنا عليه بالثقة، لأن كلاهما إمام كبير.

أما إذا كان الراوي لا يتحمل تَفرُّده كالهمام بن يحيى، ويحيى أبو محمد الثقفي حكمنا على الرواية بالنَّكَارَةِ، فالذي حَكَمَ على الرواية هنا مكانة الراوي نفسه، إذا كان إمام ثقة حُكِمَ له بقبول الرواية وصار حديثه صحيحا، أما إذا كان إماماً لا يَتَحَمَّلُ تَفرُّده من أصحاب الطبقة الثانية الذين هم مستورون الحال، أو من الطبقة الثالثة الذين هم أصلا مجروحون ولكن جرحه خفيف، فلا تُقبل روايته وصار حديثه منكر، أما أصحاب الطبقة الرابعة وهم الذين حكم عليهم بالكذب فلا نتكلم عليهم في علم المصطلح، ونحتاجهم في الجرح والتعديل وفي التخريج فقط، إنما في غير ذلك لا نحتاجهم.

زيادة الثقة

وهو أن ينفرد الراوي الثقة، الذي هو إمام كبير، ومشهود له أنه من أهل الصنعة (أي أفنى عمره في علم الحديث) بزيادة في الرواية، وهذه الزيادة لم يرويها غيره.

ومثال ذلك الحديث الذي خرّجه الشيخان في الصحيحين، وأحمد في المسند من حديث جابر بن عبد الله ﵄، قال النبي ﷺ «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وجُعِلَتْ لي الأرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا، فأيُّما رَجُلٍ مِن أُمَّتي أدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وأُحِلَّتْ لي المَغَانِمُ ولَمْ تَحِلَّ لأحَدٍ قَبْلِي، وأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وكانَ النبيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً»[٣٦]، وعند (أحمد) في المسند قال النبي ﷺ:"أعطيت ستاً لم يعطهنّ أحدٌ غيري" إذا لماذا قبلت الرواية هنا؟

٣٥ [صحيح البخاري]
٣٦ [صحيح البخاري]

أما عند الإمام مالك ﷺ انفرد بحديث: وجُعلت لي الأرض مسجداً وتربتها طهوراً"، فالإمام مالك زاد كلمة و"تربتها"، وهذه الرواية رواية حذيفة بن اليمان ﷺ، وهي الرواية التي رواها عنه الإمام البخاري والإمام مسلم، ولكن الإمام مالك زاد عن غيره فلماذا قُبل؟ ولماذا لم يُحكم على هذه الرواية بالشذوذ؟ ولقد قلنا سابقاً أن الرواية الشاذة تُردّ إذا خالف الراوي الثقة من هو أوثق منه، أو خالف الراوي الثقة عدداً روى هذه الرواية، وهنا خالف الإمام مالك مجموع هذا العدد إذاً لماذا قبلت هذه الرواية؟

سنأخذ حديثاً آخر أيضاً و هو حديث زكاة الفطر، الذي رواه الإمام مسلم ﷺوغيره «فرضَ زَكاةَ الفِطرِ من رمضانَ صاعًا من تمرٍ أو صاعًا من شعيرٍ على كلِّ حرٍّ أو عبدٍ ذَكرٍ أو أنثى»[٣٧]، فزاد الإمام مالك ﷺ في هذه الرواية «فرضَ زَكاةَ الفِطرِ من رمضانَ صاعًا من تمرٍ أو صاعًا من شعيرٍ على كلِّ حرٍّ أو عبدٍ ذَكرٍ أو أنثى من المسلمين»[٣٨]، بقول الإمام الترمذي ﷺ، إذاً لماذا قُبلَت هنا؟

ولقد سبق أن ذكرت أنّ الإمام مالك ﷺ لما خالف بين عمر وعمرو، وكلاهما ثقة، حُكم على الحديث بالشذوذ، أي الفتحة والضمة حكمت على الحديث بالشذوذ، ولكنه لما زاد في الحديث "من المسلمين" أو "وتربتها طهوراً" قلنا أنّ زيادة الثقة هنا مقبولة، (فهل يجوز ذلك؟)

نعم، فهناك سر ذكره لنا الحافظ بن حجر ﷺ فقال "شرط زيادة الثقة إذا قبلت أن لا يكون فيها منافاة"[٣٩] انتهى، أي ألّا تكون هذه الرواية تخالف رواية راوٍ آخر.

وزيادة الثقة لا تُقبل إلا من أصحاب الطبقة الأولى، مثل الحديث المنفرد في رواية الإمام المنفرد الثقة

والإمام مالك لم يخالف في زيادته راوٍ آخر، وهو أصلاً من أصحاب الطبقة الأولى، فهو مالك (أي هو من هو بمكانته العالية)، فالإمام مسلم لما أراد أن يضرب مثلاً بأصحاب الطبقة الأولى، كان أول من ذكر مالك بن أنس (دلالة على مكانة مالك الرفيعة)، فقبلت روايته لأنه لم يخالف رواية راوٍ آخر، فلا منافاة في هذه الرواية كما قال الحافظ ابن حجر ﷺ وهذا الشرط الأول، أما الشيء الثاني فهو أنّ الإمام مالك ﷺروى هذه الرواية بطريق يختلف عن الرواة الآخرين له طريق، وهذا الطريق أوصله إلى هذه الرواية (بهذه الزيادة)

هل هناك أحد من أهل العلم خطّأ الإمام مالك ﷺ في هذه الرواية؟

---

٣٧ [صحيح البخاري]
٣٨ [صحيح الترمذي]
٣٩ [نزهة النظر]

لا أحد، بدليل أنّ الإمام البخاري والإمام مسلم في كلا الروايتين، أو في كلا الزيادتين، قبلا هذه الرواية من الإمام مالك، وذكراها في الصحيحين، فدّل الأمر على أنّ زيادة الثقة عند أصحاب الطبقة الأولى يقبل منهم روايتهم بشرطين:

- عدم المنافاة، أي ألّا تخالف هذه الرواية روايةً أخرى
- أنه جاء بها من طريق آخر

بعض أهل العلم اشترط ألّا يكون قد حدّث بالروايتين، أي أن لا يكون الإمام نفسه قد حدث بالروايتين، ولكن هذا الكلام فيه نظر، لأنه يمكن أن يكون الإمام قد روى الروايتين وأتقنهما، وذكر مرةً هذه كما ذكرها أهل العلم، وذكر مرة الأخرى منفردا بها، أما عن زيادة الثقة هذه تكون دائما في الراوي الذي عاشر شيخه أكثر من غيره، فقد يكون مثلا إمام من الأئمة لم يذكر حديثا في أكثر جلساته العلمية، فأتى مرة وذكر هذا الحديث ولم يذكره غير هذه المرة، وهذا الحديث حديث صحيح، سيأخذه أكثرهم له معاشرة، فالذي عاشره أكثر أي بطول الصحبة أي صاحبه أكثر من غيره يقف على مثل هذه الأمور، فتجد له أحاديثا (ينفرد بها) كالإمام الزهري مثلا.

فكما يقول الإمام مسلم ﷫ في مقدمة صحيحه: له تسعين حديثا انفرد بها هي كلها جياد (أي جيدة من قبيل الحديث الحسن) فزيادة الثقة تدخل في الحديث الحسن، أصلا زيادة الثقة حكمها حديث حسن، فالإمام مسلم حين يقول هذه جياد إذن هي حسنة، وذلك لأن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أفنى عمره كله في علم الحديث، فكانت صناعة حياته هي علم الحديث، حتى أن أقرانه يقولون هذا، أحدهم روى عنه فقال: "كنا لا نكتب وكان الزهري ﵀ يكتب"انتهى، أي كان يكتب الحديث فيجلس مثلا أمام أنس أو نافع أو غيره من شيوخه كسعيد بن المسيب أو غيرهم ويكتب الحديث، قال: "فندم" ولكن طبعا هو لم يندم لأنه كان يكتب، فانفرد هو بهذه الزيادات، وهذه الزيادات كلها مقبولة.

إذًا فالمقصود بقولنا (يُقبَل تفردهم) يعني يصح أن يأتي الحديث من بابه هو فقط ولا يرويه غيره، فعندما يكون الحال أن لا يرويه غيره قُبلت (روايته)، لأنه إمام ثقة مشهود له بالضبط ومشهود له بالعدالة، وأن لا يكون فيها منافاة، أي لا يكون في هذه الزيادة شذوذ يخالف حديثا غيره مما لا يمكن الجمع بينهما.

الحديث المعضل

هو الحديث الذي سقط من سنده راويان أو أكثر على التوالي، سواء في أول السند، أو في آخر السند (فيسقط الصحابي أو التابعي، أو الإثنان معاً فيكون عندئذ يرويه تابع التابعي عن النبي ﷺ) فيصير حديثا ضعيفا.

الفرق بين الحديث المعضل والمنقطع

- فالحديث المنقطع: سقط من سنده راوي أو اثنان على الأكثر، ولا يكون فيه الساقط صحابي، وهذه من شروطه، فإذا كان الذي قد سقط من الرواية صحابي، فيسمى حينها حديث مرسلا وليس حديثا منقطعا.

مثال ما رواه الإمام مالك ﷺ في كتابه الموطأ، أنه بلغه عن علي بن أبي طالب ﷺ وعبد الله بن عباس أنهما كانا لا يتوضآن مما مست الناقة، فهذا الحديث على الأقل سقط من سنده راويان، لأنه حتى يصل الإمام مسلم إلى علي بن أبى طالب أو عبد الله بن عباس ﷺ، فلابد أن يكون هناك راويان على الأقل (أي لا بد أن يكون بين الإمام مسلم وعلي بن أبي طالب أو ابن عباس راويان)، فلما سقط الراويان في سند هذا الحديث أي التلميذ وشيخه سُمِي بالحديث المعضل.

مثال: رواية الإمام مالك ﷺ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»[٤٠]، هذه الرواية سقط منها ثلاثة، أو على الأقل سقط منها اثنان، فصارت رواية معضلة لأنه سقط منها راويان متتاليان، (متتابعان وراء بعضهما البعض).

مثال: كذلك ما رواه الإمام الحاكم إلى ابن وهب وَحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ حَافَ فِي وَصِيَّتِهِ فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ عَدَلَ فِي وَصِيَّتِهِ فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، قَالَ الْحَاكِمُ: فَقَدْ أَعْضَلَ الْإِسْنَادَ الْأَوَّلَ: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، وَالْإِسْنَادَ الثَّانِيَ: مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ، ثُمَّ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الرُّوَاةِ وَصَلَهُ، وَلَا أَرْسَلَهُ عَنْهُمَا فَالْحَدِيثَانِ مُعْضَلَانِ وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُشْبِهُ هَذَا بِمُعْضَلٍ فَرُ بَّمَا أَعْضَلَ أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ الْحَدِيثَ، وَأَتْبَاعُهُمْ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ وَصَلَاهُ أَوْ أَرْسَلَاهُ فِي وَقْتٍ، مِثَالُ ذَلِكَ مَا»[٤١]، وهذا الحديث أعضله الإمام مسلم، قال الإمام الحاكم لا نعلم أحدا من الرواة وصله ولا أرسله.

- الحديث المنقطع: سقط راوي أو راويان، لكن لا يشترط أن يكون هناك تتابع في السقوط.

الفرق بين الحديث المنقطع والحديث المقطوع

الحديث المقطوع على وزن الحديث الموقوف، وعلى وزن الحديث المرفوع، فهم على نفس الوزن فصاروا جميعاً يأخذون نفس الحكم (خذها من الأعلى إلى الأدنى، أو من الأدنى إلى الأعلى)

---

٤٠ [الأربعون لابن المقرئ]
٤١ [معرفة علوم الحديث للحاكم]

- الحديث المقطوع: هو القول الذي قاله التابعي.
- الحديث الموقوف: كل قولٍ، أو فعلٍ، أو حكمٍ أسند إلى الصحابي فصار موقوفاً.
- الحديث المرفوع: كل قول أو فعلٍ، أو حكمٍ أسند إلى النبي ﷺ.

مراسيل الإمام مالك

وهي التي تسمى بلاغاته، وقد أوصلها الإمام ابن عبد البر ما عدا أربعة أحاديث.

والبلاغ: هو أنه يقول بلغنا أن النبي ﷺ قال كذا، مثل الحديث الذي يرويه الإمام البخاري في الصحيح (بلاغ الزهري) وهو الحديث الضعيف الذي كثيراً ما يتشدقون به، وهو تردي النبي ﷺ من على شاهق الجبل، وحاشاه ﷺ أن يفعل ذلك «فيما بلغنا حُزنًا غدا منه مراراً كي يتردَّى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوْفى بذِرْوة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدّى له جبريل فقال: يا محمَّد إنك رسول الله حقًّا، فيسكن لذلك جأشه وتقرّ نفسه فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك»[٤٢]، فالراوي هنا يقول: "بلغنا عن النبي ﷺ" مباشرةً، ولا يذكر سندا، أيا ما تكون درجة هذا الراوي هل هو تابعي، تابع التابعي، أو إمام من الذين صنفوا الكتب، فهذا يسمي بالبلاغ.

خذ في الاعتبار أن موطأ الإمام مالك اشتمل الكثير جدا من الحديث الصحيح لأن بلاغاته كما في الحديثين السابقين -كأمثلة للحديث المعضل- أوصلهم الإمام ابن عبد البر رحمه الله، وكذلك الحافظ ابن الصلاح أيضاً اهتم بموطأ الإمام مالك، فالإمام الحافظ ابن الصلاح كثيراً ما يعطي أمثلة من كتاب الموطأ للإمام مالك، وأظن والله أعلى وأعلم أن ذلك نظراً لقرب إسناده (إسناد عدد رواته)، مع العلم بأن الموطأ يحمل أحاديث ضعيفة.

الحديث المرسل

الحديث المرسل يُقبل إذا توبع من طريق أخر عند كل الأئمة، أي أنّ كل المراسيل سواء التي رواها الإمام مالك، أو غيره من الأئمة رضي الله عنهم مثل: سعيد بن المسيب أو الحسن وغيرهم، تقبل إذا رويت من طريق أخر.

والحديث المرسل هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، بدون واسطة، فالتابعي لم يرَ النبي ﷺ، ولكنه يقول قال رسول الله ﷺ، أو أن رسول الله ﷺ، أو فعل رسول الله ﷺ، أو أقرّ رسول الله ﷺ.

---

٤٢ [صحيح البخاري]

فالحديث المرسل هو الذي أرسله التابعي بدون واسطة، أي أنه أسقط الصحابي بينه وبين النبي ﷺ.

الحديث المتواتر

تعريف الحديث المتواتر

التواتر في اللغة: هو التتابع: قال الله تعالى ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، أي متتابعين متوالين.

عند اصطلاح المحدثين: هو الحديث الذي رواه جمعٌ عن جمعٍ عن جمعٍ من أول السند إلى منتهاه: أي رواه عددٌ كبيرٌ من الناس عن عدد آخر كبير من الناس عن عدد آخر كبير من الناس من أول السند إلى آخره.

وهو ليس حديثًا روي بأسانيد متعددة لنبينا ﷺ وإنما جمع أهل العلم مسألة خاصة من الحديث فأصبح هذا الأمر الذي جمعه أهل العلم بلغ حد التواتر فقط.

فهو ليس حديث متواتر لفظيًا حتى لو اختلفت بعض ألفاظه فهو حديث.

ولا يمكن أن يقل هذا العدد بطبقة عن عدد التواتر، من الممكن أن يزيد وإنما لا يمكن النقصان، فإن قلّ فهكذا يخرج عن حد التواتر، ويكون استناده في هذا على الحسّ، أي بطريقة إخبار مباشرة، كأن يقول مثلا: (حدثنا/ أخبرنا / أنبئنا / سمعنا)، أي طريقة الإخبار المعتمدة على الحسّ لا تُعتَمدُ فيها الظنون، وإنما يكون اعتمادهم فيها على الحس بحيث يحصل العلم بتصديقهم ضرورة، أي مستحيل أن نُكذّبهم.

فكيف يمكن مثلا أن تكون هنالك جماعة كبيرة من أهل البصرة مع جماعة كبيرة من أهل الشام مع جماعة كبيرة من أهل مصر مع جماعة كبيرة من أهل الحجاز -غالبا لم يلتقوا- ثم صار هذا الأمر كله في الإسناد كله، وإتفقوا على أنهم يكذبون على رسول الله ﷺ؟ طبعا هذا محال، وبذلك يحصل العلم بتصديقهم ضرورة، أي يكون الكلام الذي يؤدونه عن النبي ﷺ يؤدي إلى العلم، وهذا تماما ما يُسمّى بالحديث المتواتر.

شروط الحديث المتواتر

بناءً على هذا التعريف سنجد أن الحديث المتواتر عند المحدثين له أربعة شروط:

- أن يرويه العدد الكثير الذي بلغ حد التواتر، وقد اختلف أهل العلم ﷺ في حد التواتر فمنهم من قال أربعة ومنهم من قال خمسة ومنهم من قال سبعة، بل ومنهم من قال سبعون، ولكن المهم أن لا يقل عن

حد الشهرة وهو ما فوق الإثنين، والصواب: أنه ليس لأقل عدد التواتر حد منضبط، وإنما يراعى فيه التعدد فوق الشهرة، مع قرائن تنضم إلى التعدد كما سيأتي في باقي الشروط.

- أن يكون التواتر والكثرة متحققًا في كل طبقة من طبقات الإسناد.
- أن يكون عدد رواته بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهذا هو الحاكم على الحد، فالصواب أنه لا حد بعدد معين في كثرة رواة الحديث، وإنما المُعوّل عليه حصول هذا الشرط وهو أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، فيعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطئ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم.
- أن يكون خبرهم على سبيل القطع واليقين لا الظن، وأن يكون تحصيلهم له عن طريق السماع الذي هو طريق الحس، حتى يفيد اليقين، لا يكون جاء بطريق غير الحس فيفيد الظن، مما يعني أن يكون الراوي متحققًا من روايته، ومؤكداً لها بطريق الإخبار الصحيح، هذا هو الشرط الرابع له.

فإذا تحققت هذه الشروط الأربعة، قلنا أن الخبر متواتر أي يُفيد العلم واليقين والقطع، فإن كان السند يفيد الصحة، فإن التواتر يفيد اليقين.

أقسام الحديث المتواتر

الحديث المتواتر ينقسم إلى قسمين مهمين:

تواتر لفظي

وهو الحديث الذي رُوي إما بنفس اللفظ، أو بألفاظ متقاربة، بحيث اختلاف هذه الألفاظ لم يُغيرالمعنى، (حديث روي بنفس اللفظ أو حتى بلفظ متقارب من اللفظ الذي قيل ولكن المعنى واحد)

مثال: الحديث الذي رواه سبعون صحابيًا وذكره الحافظ السيوطي ﷫، كقول النبي ﷺ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٤٣] هذا الحديث رواه الإمام، ورواه الإمام مسلم، والإمام أبو داود، ورواه الإمام أحمد وغيرهم ﷭، هذا الحديث رواه من طبقة الصحابة فقط رواه سبعون صحابيًا كما ذكره الحافظ ابن حجر ﷫ وذكر الحافظ السيوطي أنه رواه اثنين وسبعون صحابياً، ورواه ثلاثة من الصحابة أيضًا، وطريقه ضعيف.

٤٣ [الآثار لأبي يوسف]

مثال حديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»[٤٤]، فهذا حديث متفق عليه رواه ثمانية عشر صحابياً، مثل عبد الله بن عمر ﵄، وأبو هريرة ﵁، وعبدالله بن عمرو ﵄، وأنس بن مالك ﵁ وغيرهم.

مثال: وكذلك حديث القراءات التي ذكر اختلاف عمر ﵁، وهشام بن حكيم ﵄عنهما في قراءةِ آيات الذكر الحكيم لما اختلفا في قراءة سورة الفرقان، فهذا الحديث قد رواه واحد وعشرون صحابياً من أصحاب النبي ﷺ.

مثال: فهذا اسمه متواتر لفظي يا إما يكون اللفظ واحد عند كل من خرج هذا الحديث مثل حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٤٥]، فهذا يسمى متوتر لفظي، وإما يكون في اختلاف في بعض الألفاظ مثل مثلا حديث «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ذَاتُ حَسَبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»[٤٦]ا، لحديث رواه الإمام البخاري بتعدد ألفاظه، يعني البخاري نفسه ﵀ في صحيحه رواه بتعدد ألفاظه، وكذلك رواه الإمام أحمد، وعدّد فيه الألفاظ، الإمام أحمد جعل أن النفقة بالشمال حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، وقد خالف الصحيحين في هذه الرواية لأن الصحيحين يقول «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»[٤٧]، إلا أنه ﵀ خالف في الرواية فهذه المخالفة في الألفاظ إلا أن المعنى واحد لم يتغير.

إذا فالحديث المتواتر اللفظي: هو الحديث الذي روي بلفظ واحد أو بألفاظ متقاربة ولكن لم يغير.

المتواتر المعنوي

التواتر المعنوي هو أصلاً ليس حديث قاله النبي ﷺ وروي عن النبي ﷺ من طريق الرواية، ولكن تجتمعُ أحاديث النبي ﷺ من طرق الروايات المختلفة فنحصل منها على أمر نبوي، هو ليس حديثاً منقولاً، وإنما كان أهل العلم ﵏ جمعوا عن النبي ﷺ أحاديث في أبواب مختلفة، وأخذوا من هذه الأحاديث أمراً معيناً.

مثال: يعني نجد النبي ﷺ كان يرفع يديه في الدعاء، ولا يوجد حديث متواتر روي باللفظ الذي قلته أو قريبًا من هذا اللفظ، وإنما أهل العلمِ ﵏ جمعوا الأحاديث المتعددة المختلفة، فجمعوا منها تواتراً ينص على أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في الدعاء.

---

٤٤ [أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي ت الشوامي]
٤٥ [مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي]
٤٦ [موطأ مالك - رواية يحيى]
٤٧ [صحيح البخاري]

مثال: حديث الشيخين من حديث عائشة ﵂ لما قالت في صحيح مسلم أفلا أحكي لكم عني ورسول الله ﷺ ثم حكت عائشة ﵂ (خروج النبي ﷺ إلى البقيع قال النبي ﷺ لعائشة لقد أتاني جبريل فكلمني ولكنه أخفى عنكِ، يعني عائشة لم تسمع وكلمتهُ ولكني أخفيت عنكِ)، فالنبي ﷺ يكلم جبريل وبجانبه عائشة ﵂، ولكنها لم تسمع النبي ﷺ وهو يكلم جبريل، أمره جبريل بأمر ربه ﷻ بأن يزور أهل البقيع فما كان من عائشة ﵂إلا أن اختمرت وتقنعت ثم خرجت وراء نبينا ﷺ، كان ذلك في الليل، ولما وصل النبي ﷺ من أهل البقيع الشاهد من الحديث أن النبي ﷺ رفع يديه يدعو لأهل البقيع هكذا استفاد أهل الحديث إن النبي ﷺ كان يرفع يديه بالدعاء.

مثال: نريد حديثا آخر حتى نقول هذا الحديث متواتر كان هذا الحديث أصلاً في الصحيحين الحديث الأخر مثلاً نجده أيضا في الصحيحين، وأبو داود ومسلم، والإمام أحمد من حديث أنس وغير أنس ﵁ أن النبي ﷺ كان يخطب على المنبر فدخل رجل وقال يا رسول الله هلك الزرع وماتت الماشية فأدعو الله لنا بمعنى أن يدعو النبي ﷺ بالاستسقاء فرفع النبي ﷺ يديه يدعو بالاستسقاء فلما كان الأسبوع المقبل دخل نفس الرجل وقال رسول الله ﷺ (هلكنا من كثرة الماء) فرفع النبي ﷺ أيضًا يديه ودعا أن يمسك الله ﷻ عنهم الماء في رواية أخرى، في دعاء الاستسقاء أن رجل دخل على النبي صل الله عليه و سلم فقال رسول الله (أدعو لمضر) يدعو النبي صلى الله وسلم ربه أن ينزل الماء على مضر.

الشاهد أيضًا من هذا الحديث أن النبي ﷺ رافع يديه فلو جمعنا من هذه الأحاديث الدعاء نجد أن النبي ﷺ كان إذا دعا يرفع يديه فظهر لنا من هذه الأحاديث جميعها أن النبي ﷺ كان يرفع يديه بالدعاء.

أحاديث الحوض إذا جمعنا الأحاديث مع بعضها البعض نستنتج منها أن أحاديث الحوض أحاديث متواترة، نقول لو أننا جمعنا أحاديث الحوض الصحيحة التي اجتمع فيها شروط الصحة بلغت أحاديث الحوض وأحاديث الشفاعة وما إلى ذلك من الأحاديث المتواترة تواترًا معنوياً حد التواتر.

مثال: يتكلّم عن أنواع الحديث التي قسّمها ولم يدرجها داخل الحديث الآحادي، وهو يتكلّم عن المتواتر قال: "مَن طلب الحديث المتواتر فإنّه أعْياه ما يطلبه"[٤٨] انتهى، بمعني لو أردت أن تطلب حديثًا متواترًا حتى إذا كان متواترًا لفظيّاً وليس متواترًا معنويّا، فإنّه أعْياه ما يطلبه، إلاّ حديثًا واحدًا وهو الحديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٤٩]، وبالطبع هذا الكلام خطأ والذي خطّأه هو الحافظ ابن حجر ﵀ في كتابه "نزهة النظر"، وردّ عليه.

---

٤٨ [مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي]
٤٩ [مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي]

الحافظ ابن الصلاح ﵀ في كتاب المقدّمة الذي نحن بصدد شرحه في هذه الدورة، ذكر أنّه لو أردت أن تطلب الحديث المتواتر اللفظي، فإنّه يُعييك ما تطلبه، أي لن تجده، إلاّ حديث: (من كذب علي متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار).

الحديث الآحاد

تعريف الحديث الآحاد

هو لغة الأحد أو الواحد ويطلق عليه دائمًا كذا عند المحدثين أخبار الآحاد بمعنى إن علماء الحديث لما يتحدثوا عنه أو علماء مصطلح الحديث لما يتحدثوا على حجية الحديث فيقال عنه خبر الآحاد.

في اللغة: يمكننا اعتبار أنه مجموعة مروية عن النبي ﷺ موضوع واحد أدى هذا إلى تواتر هذا الموضوع مثل الحوض والشفاعة ودعاء النبي ﷺ في الاستسقاء وما إلى ذلك، هو الأحد أو الواحد واصطلاحًا هو الذي وصل إلينا بطريق لم يبلغ حد التواتر الذي وصل لنا به كان أقل من طريق التواتر.

حجية العمل به في الإعتقاد والقول والعمل

أجمع أهل السنة والجماعة (خلاف المعتزلة طبعاً)، على أن الحديث الصحيح إذا صح وهذا نص الكلام الإمام ابن عبد البر إذا صح أي صار صحيحًا، ووجدت فيه شروط الصحة التي ذكرناها في الحديث الصحيح حديث الآحاد إذا صح، واجتمعت فيه شروط الصحة عند أهل السنة والجماعة وجب العمل به في القول، والعمل، والإعتقاد، أما الأشاعرة خالفوا أهل السنة والجماعة في هذا القول، حيث قالوا "بأن العمل بحديث الآحاد لا يدخل بباب الإعتقاد"، عندنا في القرآن والسنة وعند أصحاب النبي ﷺ الأئمة الكبار، ولوافترضنا جدلاً أن الأشاعرة المتأخرين كانوا على نفس منهج الأشاعرة المتقدمين وهذا محال، ولو افترضنا هذا سنجد الإمام الشافعي ﵀ في كتابه الرسالة ذكر باباً سماه حُجية الإعتقاد في خبر الآحاد

الإمام الشافعي ﵀ يذكر هذا الباب في كتابه الرسالة قبل أبو الحسن الأشعري الذي يُنسب إليه هذا المذهب بأكثر من خمسين عاماً قبل أن يُولد، وأبو الحسن الأشعري أصبح على مذهب المعتزلة خمسين عاماً أخرى أي قبلها بمائة عام، الإمام الشافعي ذكر هذا القول قبل أن يصبح أبو الحسن الأشعري بما يقرب من قرن كامل من الزمان، ذكر أن أهل العلم يُجمعون على حُجية خبر الآحاد.

حجية الآحاد

- كتاب الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والفرقة تطلق على الواحد والإثنين والثلاثة والأربعة والخمسة، وفي قوله ﷻ ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فهذا يشمل على خبر الواحد، وأيضا في قوله ﷻ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، ومعنى الآية واضح ويعني هذا الخبر لو أتانا من ثقة عدل قبلناه، وقوله ﷻ في نبيه ﷺ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]
- الدليل من السنة: حديث الأسيف الحديث الذي أخرجه الشيخان في الصحيحين، قال النبي ﷺ في هذا الحديث «وأُمِرَ أُنَيْسٌ الأسْلَمِيُّ أنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الآخَرِ، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا»[٥٠]، النبي ﷺ قبل كلام الرجل وهو واحد في الحديث، ولم يرسل النبي ﷺ إلا واحد وهو أنيس، وكذلك كان النبي ﷺ إذا أراد أن يرسل إلى قوم ليعلمهم، كم كان يرسل لهم؟ سبعين صحابياً

لا، كان يرسل لهم رجلاً واحداً كما أرسل النبي ﷺ الزبرقان وغيره إلى أقوامهم، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل رجلاً واحد، فلو لم تعتد الشهادة الخبر بالواحد ما كان النبي ﷺ يرسل رجلاً واحداً

الإمام الشافعي ﵀ ذكر أدلة كثيرة جداً من سنة النبي ﷺ على العمل بشهادة الواحد، كذلك كان الصحابة ﵃ يعملون بخبر الواحد كما سأل عمر ﵁، وعمر ﵁ كان يسأل الجلوس يومًا عن دِيَّة الجنين، هل للجنين ديَّة أم لا وذكر هذا في قوله ﷺ « عن عُمرَ ﵁ أنَّه سألَ عن قَضيَّةِ النَّبيِّ ﷺ في دِيَةِ الجَنينِ؟ فقامَ حَمَلُ بنُ مالِكٍ فقال: كنتُ بينَ امرأتين، فضرَبتْ إحداهما الأُخرى بمِسطَحٍ فقتَلتْها وجَنينَها، فقضَى رسولُ اللهِ ﷺ في جَنينِها بغُرَّةٍ، وأنْ تُقتَلَ»[٥١]، فقال عمر ﵁ عنه كدنا ألا نأخذ بهذا، أما وقد حدثتنا فسنأخذ به، فعمر ﵁ أخذ بهذا الحكم، لأنه وصله من النبي ﷺ والأمر وصل برجل واحد فقط، وأيضًا لما كان الصحابة في بيت أنس ﵁ يشربون الخمر فنادى منادٍ ألا إن الخمر قد حُرمت، فقال أنس ﵁ فقمنا إلى القواري فكسرناها، ثم اغتسلنا وتطيبنا ثم ذهبنا للنبي ﷺ فوجدناه يقرأ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]

---

٥٠ [صحيح البخاري]
٥١ [صحيح ابن حبان]

الرد علي قول (الأشاعرة) أن حديث الآحاد لا يدخل في الإعتقاد

حديث ابن عمرﷺ يقول فيه لما نزلت آية تحويل القبلة ذهب رجل في صلاة الصبح إلى مسجد قباء، وكانوا يصلون، فقال أشهد أني صليت مع النبي ﷺ، وقد حُولت القبلة، فتحولوا من الشام إلى الكعبة شرفها الله كنتُ ساقيَ القومِ يومَ حرّمَت الخمرُ في بيتِ أبي طلحةَ، وما شرابُهُم إلّا الفَضيخُ البُسرُ والتَّمرُ، فإذا مُنادٍ يُنادي، قالَ اخرُج فانظُر فإذا مُنادٍ يُنادي: ألا إنَّ الخمرَ قد حُرِّمَت، فجَرَتْ في سِكَكِ المدينةِ، قالَ: فقالَ لي أبو طلحةَ: اخرُج فأهرقها فَهَرقتُها[٥٢]

كما أن خبر تحويل القبلة هو من أمر العقيدة ولم يخبرهم به إلا رجل واحد، فدل هذا كما في قول الإمام الشافعي وعنون لذلك عنوانًا، حجية العمل به في الإعتقاد، وقد تكلم عن هذا بالتفصيل في كتابه الأم، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ونقله عنه تلميذه ابن القيم، وكما قال الإمام ابن حبان "وأن من تنكب عن قبول أخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد"[٥٣] انتهى

أقسام الحديث الآحاد

وينقسم بثلاثة أقسام:

- الحديث الغريب
- الحديث العزيز
- الحديث المشهور

الحديث الغريب

النوع الأول من أنواع حديث الآحاد، وينقسم إلى قسمين:

حديث فرد مُطلق

إذا كان مدار الحديث كله على شخص واحد، مثل: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلاءِ وَعَنْ هبته»[٥٤]، فهو حديث عن عبد الله بن عمر، ولم يروه عن ابن عمر إلا عبد الله بن دينار (وهو تابعي جليل)، ويمكن أيضًا أن يرويه

---

٥٢ [صحيح البخاري، ومسلم]]
٥٣ [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.]
٥٤ [صحيح البخاري]

واحد عن واحد ، فالغريب قد لا يكون في طبقة واحدة من الإسناد بل قد يكون في طبقتين، مثل أحاديث شعب الإيمان (التي خرجها الشيخان في الصحيحين، والبيهقي، وغيرهم)

هذا الحديث لم يروه إلا عبد الله بن دينار في طبقته، عن صالح أبو زكوان السمان، وكذلك لم يروه أبو زكوان السمان عن أبي هريرة، وسمي بهذا لأنه في مداره لا يدور إلا على فرد واحد، حتي في الطرق الضعيفة نفسها، وحديث عبد الله بن دينار هذا يُعلق عليه الإمام مسلم فيقول "ورواة الحديث كلهم في هذا الحديث عيالٌ على عبد الله بن دينار"[٥٥] انتهى، والحديث لم يروه عن عبد الله بن عمر ﷺ إلا عبد الله بن دينار فصار مطلقًا

حديث فرد غريب

فرد نسبي/ غريب نسبي: أي أن يكون الحديث مشهورًا في جزء من إسناده، وغريبٌ في جزء من إسناده

أي أن السند من حيث عدد الرواة في طبقاته منقسم إلى قسمين، قسمٌ مشهورٌ رواه عدد كبير جدًا وقسم غريب لم يروه أحد أو لم يرويه إلا راوي، أو ثلاثة حتى لو كانوا ضعفاء، (الذين لا يُعتد بروايتهم لا يزيدوا عن واحد أو اثنين)، مثل حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»"[٥٦] ورواه الشيخان، فقد رواه الإمام البخاري عن الإمام الحُمَيدِي، ورواه الإمام مسلم عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب، كذلك الحميدي له راو وهو سفيان، وعبد الله بن قعنب له راو وهو الإمام مالك، وسفيان ومالك رويا عن يحيى بن سعيد

الحافظ بن حجر يقول: هذا الحديث رواه ما يقرُب من ثلاثمئة عن سعيد بن يحيى الأنصاري (فهو مشهور جدًا حتى أن الصحيحين اختلفا في الرواية، فمسلم تابع البخاري في أول راويان، أما بعد يحيى بن سعيد فقد أصبح غريبًا، لأنه لم يروه محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد، وكذلك لم يروه من طبقة علقمة غيره، وكذلك في طبقة الصحابة لم يروه إلا سيدنا عمر ﷺ

أنه مشهور في بعضه في أول الإسناد، أما في الجزء الثاني من الإسناد فقد صار غريبًا، وهذا النوع أي الغريب النسبي يُطلق عليه الفرد، أما الفرد المطلق فيطلقون عليه الغريب، فسُمّي فرد مطلق لأن مدار الحديث يقف عليه، وإذا بحثت عن هذا الحديث في كل الكتب المصنفة في تدوين السنة النبوية ستقف حتماً على عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر لماذا؟

٥٥ [صحيح مسلم]
٥٦ [مسند الحميدي]

لأنه فرد مطلق لم يَرْوِه إلا عبدالله بن دينار من طبقة التابعين كلهم، إن شئت فقل أن عبدالله بن عمر ﵄ اختص عبدالله بن دينار بهذه الرواية، فأصبح مدار الحديث على هذا الراوي وهذا ما يسمى بالحديث الغريب المطلق أو الفرد المطلق.

والغريب النسبي: اختلف عدد رواته في السند عن بعضهم البعض، صار مشهوراً في نسبة السند وغريباً في بعضه الآخر لدرجة أن الأسانيد كلها ليست واحدة وإنما مشهور جداً في نصف السند وفي النصف الآخر صار غريباً، فلذلك سُمّي غريب نسبي، يعني ليس كله ولكن فيه نسبة فقط.

الحديث العزيز

النوع الثاني من أنواع حديث الآحاد، وسبب التسمية مأخوذ من قولهم (عزَّ)، أي هو عزيزٌ في ذاته لأنه يَندُر وجوده، لدرجة أن الإمام ابن حِبّان ﵀ قال: "لن تجد حديثاً في الدنيا كلها عزيزاً من أوله إلى آخره"[٥٧] انتهى، وهو الذي يَرْوِيهِ اثنين عن اثنين، أو يَرْوِيهِ في طبقة واحدة أو طبقتين أو أكثر من طبقات الإسناد راويان فقط، بمعنى أنك إذا وجدت في أي طبقة من طبقات الإسناد راويان، يُسمّى هذا الحديث بالحديث العزيز

مثال: حديث «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلِدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[٥٨]، هذا الحديث في طبقة الصحابة رَواه راويان، أبو هريرة وأنس بن مالك ﵄، كما رَواه عن أنس راويان، قتادة وعبدالعزيز بن صهيب.

الحديث المشهور

النوع الثالث من أنواع حديث الآحاد، كلمة مشهور في اللغة معناها مُستَفِيض، يُقال فاض الماء إذا كثر واستفاض يعني جرى، الماء إذا جرى في القناة أو في النهر يقولون عليه استَفاض.

لذا فالحديث المشهور هو المُستَفِيض وسُمّي بذلك لشهرته، وهو الحديث الذي كان عدد رُواتِه أكثر من اثنين وأقل من حد التواتر، فإذا كان أقل حد التواتر عند بعض أهل العلم أربعة فهو الذي يكون عدد رُواتِه ثلاثة، أو أقل مرتبة في كل عدد الرواة تكون ثلاثة رواة، ويمكن للعدد أن يزداد لكن لا يمكن أن يقل عن اثنين، لذا في بعض الطُرُق يكون ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة لا إشكال في ذلك.

مثال: الحديث الذي رواه أبو هريرة ﵁ «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[٥٩]

---

٥٧ [جامع العلوم والحكم]
٥٨ [الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة]

حكم الحديث الآحاد عند المحدّثين من حيث الصحة والضعف

إذا اجتمعت فيه الشروط الخمسة للحديث الصحيح، صار هذا الحديث صحيحاً بشرط ألا يكون في أحد رواته أحد لا يصح التفرُّد به، أي لابدّ للراوي إذا تفرّد بالحديث أن يكون ثقةً يصح تَفرُّدُه، وإذا خالف شرطاً من الشروط الخمسة صار الحديث ضعيفاً لا يُعمَل ولا يُحتج به، وحديث الآحاد عند أهل السنة والجماعة مثل الحديث المتواتر تماماً لا مشكلة فيه، إذا اجتمعت فيه شروط الصحة ولم يَشُذ ولم يُعَل وكان رُواتُه ثقات غير مُتَكلم فيهم بأي جرح من أنواع الجرح إذا انفرد بالرواية صار حديثُه صحيحاً يُعمَل به.

مثال: حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[٦٠]، هذا حديث مُخرّج في الصحيحين رغم أننا قُلنا أنه حديث غريب، والحديث الغريب هو أقل درجات الحديث الآحاد من حيث الرواية، وهو حديث غريب نسبي والحديث الغريب النسبي يكون فيه عدد الرواة أقل من اثنين، لذا هو أول درجات الحديث الآحاد من حيث القلة في عدد الرواة، ومع ذلك خَرّجه الشيخان في الصحيحين، واتفقت كل أمة النبي ﷺ على أن كل ما خَرّجه الشيخان في الصحيحين صحيح

مداخلة د.أمير عبد الله

سأتحدث فقط عن نقطة التواتر من ناحية غير علمية (بأسلوب عامي) لأنها ستفيد في الإثباتات النقلية أو العقلية (العقلية عندما تحتج عقلاً) والنقلية عندما تحتج على أحد الأشخاص في الحديث

التواتر كمثال: أنت لم ترى دولة إيران، ولكن كلنا على يقين ونعلم أن هناك دولة تسمى إيران، كيف عرفنا ذلك؟ من التواتر، فالتواتر يفيد اليقين رغم أنك لم تراه، فأنت لم تذهب إلى إيران ولم تراها بعينيك لكنك تجزم متأكدا بوجودها، فالتواتر هو الموازي للحواس الخمسة، إذ أن الحواس الخمسة تفيد اليقين.

فأنت موجود في إيران وترى المدينة هذا يفيد اليقين، أما أنا خارج إيران كيف أعرف وليس لدي الحواس الخمس، فالذي يفيد اليقين هنا هو التواتر، التواتر ونقل الخبر، كل الدنيا اجمعت على أن هناك دولة إيران، فالأمريكي يقول أن هناك إيران، العرب والمسلمين يقولون أن هناك إيران، واليهود يقول ذلك أيضاً، فهل كل

---

٥٩ [مسند أحمد]
٦٠ [الزهد والرقائق - ابن المبارك - ت الأعظمي]

هؤلاء اجتمعوا كي يكذبوا؟ هل بينهم تواطؤ؟ لا، إذن التواتر يفيد اليقين هو المقام الموازي للحواس الخمسة، واستحالة الإجتماع والتواطؤ على الكذب .

نفس المثال نقيسه على مرض كورونا: حيث نجد أحد الأشخاص يُكذّب ويقول لا يوجد كورونا في العالم وأنهم يكذبون علينا ويخدعونا، فهل الأمريكان سيخدعوك؟ هل الأطباء المسلمين سيخدعوك؟ هل الأطباء الصينيين الذين يحاربون الأمريكان سيخدعوك؟ لا، إذن فكل هذا التواتر يدلك على أن الكورونا شيء حقيقي، وهذا هو التواتر.

فالتواتر يدلك على أن هناك شيء حقيق، التواتر يفيد اليقين، وفيه قال علماؤنا أن منكر التواتر مجنون، إذاً هذه هي فائدة وأهمية التواتر، والتواتر يكون في كل شيء، فكل دين سواءً كان الإسلام أو اليهودية، أو النصرانية تزعم أنها من السماء وأن لها نبي، فهذا أيضًا تواتر ولا يجوز أن ننكره لأنه ليس لدينا دليل لإنكاره أصلًا لأن التواتر بحد ذاته هو دليل يقيني، إذا الإسناد يفيد صحة الشيء أو الخبر، لكن إذا أردنا أن نصل لليقين فلا بدّ إما من التواتر، أو أن يكون مع الإسناد قرين يجعله يصل إلى التواتر.

لذلك نحن كمسلمين الأمة الوحيدة التي جعلت مع الإسناد قرائن

- عدل ضبط
- متصل
- من غير شذوذ ولا علة

كل هذا ارتقى بالسند الصحيح و جعله بمقام المتواتر، لذلك لا يجوز أخذ أي خبر و جعله صحيحًا، بل هناك الكثير من القرائن مع الخبر حتى تصل به إلى التصديق، فهذا هو الفرق بين المتواتر والآحاد وبهذا نعرف كيف يمكننا من المتواتر إثبات يقينية الشيء.

لذلك قال أهل العلم أن الإسناد في حال المتواتر يجب أن يكون معتمداً على الحسّ كقوله سمعنا، أو أخبرنا، أو حكى لنا، أي أن يدل على أن الشخص قد عاين وأدرك ورأى من حدّثه بهذا الأمر فقام التواتر هنا مقام الحواسّ الخمسة وتأويله سمعت من رأى وحدثني من رأى.**المحاضرة السابعة.**

طرق نقل الحديث وتحمُّلِه

ألفاظ التحديث والرواية، أي ما هي الأداة أو الصيغ التي كان المُحدثين يستعملونها في نقل الرواية نفسها فكلمة "رواية" تحتمل أمرين، مثلًا إن قلت (روى شام عن دكتور عبده) فكلمة روى هنا تحتمل أمرين:

- الأول: أن يكون شام أخذ عن دكتور عبده مباشرةً، أي جالسه وسمع منه مباشرة.
- الثاني: أن يكون هناك انقطاع، أي أن يكون شام لم يسمع من دكتورعبده مباشرةً، فيكون هناك واسطة بينهما كأن يكون شام سمع من دكتور أمير ودكتور أمير حدثه عن دكتور عبده، ولكن هذه الواسطة قُطِعت لأي سبب، مثل حالة التدليس (الحديث المدلس) وهو الذي أسقط فيه راو ليُصحح السند، وغيرها من أمور التدليس التي تكلمنا عنها.
- هل روى عمرو البكالي أبو عثمان عن عبد الله بن مسعود كما ذكر ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله أم لا؟

فالحافظ الذهبي قال أنه روى عن عبد الله بن مسعود وكذلك عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهم رضي الله عنهم من صحابة النبي ﷺ، لكن هل هذه الرواية منقطعة أم موصولة، قال الإمام البخاري أنها مقطوعة، أي أن عمرو لم يسمع من عبد الله بن مسعود، ومع أنه لم يسمع من عبد الله بن مسعود إلا أنها مازالت تُسمى "رواية"؛ لأنه كما قلنا الرواية يمكن أن تكون موصولة أي تُأخذ عن المحدث مباشرةً، أو أن تكون هناك واسطة ولكنها سقطت، فالرواية تحتمل الأمرين.

طرق التَحَمُّل أو ألفاظ الرواية والتحديث

ثمانية طرق ينقل بهم الراوي الحديث عن شيخه.

التحديث بلفظ الشيخ

أول هذه الطرق وأعلاهم مكانة: التحديث بلفظ الشيخ، أي أن يقول الراوي "حَدَّثَنا" أو "سمعت" أو "أخبرنا" أو "حدثني"، فهذه الألفاظ كلها لا تحتمل إلا شيئًا واحدًا وهو أن التلميذ أخذ عن الشيخ، مثال: الإمام مسلم -رحمه الله- في قوله حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، هل الإمام مسلم في هذا اللفظ أو طريق التحمل يحتمل شيء إلا أن الإمام مسلم جلس عند شيخيه محمد بن المثنى ومحمد بن بشار فأخذ منهم هذه الرواية؟ لا، لا تحتمل غير أنه جلس وأخذ منهما، فهذا اللفظ او طريق التَّحَمُّل هو أعلى وأتقى درجات التحمل ودرجات أخذ الحديث (تلميذ عن

شيخه) حدثني إذا حدثه الشيخ بمفرده، وحدثنا إذا حدث الشيخ مجموعة، ويجوز لغةً أن تطلق إحداهما على الأخرى (يجوز لغةً أن تستعمل أحد اللفظين مكان الآخر)، وكذلك أخبرني وأخبرنا

هل هناك فرق بين هذه الألفاظ الثلاثة "سمعت" و"أخبرنا" و"حدثني" ؟ الإجابة: اختلف أهل العلم في ذلك، فالخطيب البغدادي يقول بأن أعلى هذه الثلاثة "سمعت"، وابن الصلاح يقول أن أعلاهم "حدثنا"، لأن السمع يحتمل أن يسمع كلام الشيخ وهو يحدث غيره لا يُحَدِّثه.

فهو فقط هو.يقول سمعتُ، مثل عبدالله بن عمر مثلًا عندما يقول سمعتُ النبي ﷺ يقول: "..." . إلا أن الإمام ابن الصلاح في المقدمة خالفه، فقال إن أعلى درجات التحديث هي "حدثنا" وليس "سمعتُ". لماذا؟ لأن الراوي قد يقول: "سمعتُ" و يكون الشيخ المروي عنه يحدث شخصًا آخر، و إن كان هنا يجوز للراوي أن يروي عنه، إلا أن الرواية هنا ليست أعلى تحملاً منﷺ أن يقول "حدثنا".

قراءة التلميذ علي الشيخ

ماذا لو أن التلميذ هو الذي قرأ على الشيخ، أي أن العملية قد عُكست؛ فالمفترض أن الشيخ هو الذي يقرأ، فالشيخ يجلس في الحلقة ويقول: حدثنا فلان عن فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال كذا وكذا. هذا ما كان يحصل عادةً، فإذا انعكس الأمر و قرأ التلميذ على الشيخ، فهل تتساوى قراءة التلميذ على الشيخ مع قراءة الشيخ على التلميذ؟!، بالطبع نعم، تتساوى قراءة التلميذ على الشيخ مع قراءة الشيخ على التلميذ. و هذا هو الرأي الثاني، و به قال أئمة الحجاز، والبخاري رحمه الله وغيرهم كثير من أهل العلم، والرأي الثاني هو الرأي المعتمد عند أهل العلم.

والإمام مسلم رحمه الله قال في هذه المسألة: "ولكن عبّر عنها بـ(أخبرنا)"؛ أي لو قرأ التلميذ على الشيخ فإنه يجب على التلميذ حينها أن يقول "أخبرنا" الشيخ، و لا يقول "حدثنا" أو "سمعتُ"، فاختص هذا اللفظ "أخبرنا" بقراءة التلميذ على الشيخ، ولكن انتبهوا فهو أي لفظ أخبرنا من نفس المرتبة (مرتبة حدثنا و سمعتُ) أي المرتبة الأولى، و هي أعلى درجات طرق التحمل، أو أعلى ألفاظ التحديث والتي هي: **"**حدثنا، أخبرنا، و سمعتُ**"**.

فإذا كان التلميذ يقرأ في حضرة شيخه ومعه تلاميذ آخرين فعليه أن يقول حين يُحدِّث ويقول كل واحد من التلاميذ: "أخبرنا"؛ لأن الكل أجيز بهذه القراءة. أما لو كان يقرأ على شيخه منفرداً فإنه يقول: "أخبرني".

وبهذا قال الإمام الحاكم ومسلم وكثير من أهل العلم. حتى أن الإمام أبو بكر البرقاني يروي عن شيخه الإمام الهروي رحمه الله، أنه كان يقرأ على شيخ رواية محمد بن يوسف الفربري (تلميذ البخاري) كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري فيقول للشيخ: "حدثكم الفربري، حدثنا البخاري..." ويسوق أسانيد الإمام البخاري في كتابه

الجامع الصحيح، فلما انتهى الإمام الهروي من قراءة كتاب الجامع الصحيح، علم أن شيخه أخذ الكتاب عن الإمام الفربري قراءةً عليه، فقام بإعادة القراءة مرة أخرى؛ لأن الواجب أن لا يقول "حدثكم" بل يقول "أخبركم". إذاً أول طرق الرواية أو التحديث أو طرق التحمل تشتمل على السماع من الشيخ، والسماع من الشيخ يُعبّر عنه بثلاثة ألفاظ:

- اللفظ الأول: سمعتُ
- اللفظ الثاني: حدثنا أو حدثني (في حالة أن الشيخ هو الذي ألقى الرواية على التلاميذ، يكون لفظ الرواية بـ"حدثنا"
- اللفظ الثالث: أخبرنا أو أخبرني (في حالة قراءة التلميذ على الشيخ).

لذلك الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ﷺ لما ذهبوا إلى الإمام عبد الرزاق الصنعانى ﷺ، كان يقول أخبرنا معمر بن راشد ومعمر كان شيخه، فكان من المفترض أن يقول حدثنا لأن معمر هو الذى يقرأ عليه، فقالا له قل حدثنا .

فكل روايات أحمد وابن راهويه عن عبد الرزاق بلفظ حدثنا، أما الروايات قبلهما تكون أخبرنا لأن عبدالرزاق لم يقف على دقة الفرق بين اللفظين، إذاً لفظ حدثنا يتساوي مع أخبرنا وكذلك مع لفظ سمعت، ولكن **الفرق** أن أخبرنا يكون التلميذ هو الذي قرأ على الشيخ، ولفظ حدثنا يكون الشيخ هو الذي قرأ على التلاميذ، وهو مقبول وأعلى طرق التحمل، والتلميذ عندما يقرأ كان يقرأ من كتب الشيخ وليس من شئ آخر.

كان للإمام ابن راهوية كتب بها سبعة وعشرين ألف حديث، دفعها للإمام البخارى ليقرأها وينظر فيها، فقد كان الإمام البخاري تلميذه، والإمام إسحاق بن راهويه كان إمامًا كبيرًا وكان أحد أقران الشافعي، وكذلك الأئمة الكبار كان لهم كتب لأنهم لن يستطيعوا أن يحفظوا هذا الكم من الأحاديث بهذه الأسانيد، حتي إن شك يرجع إلى كتبه، لن تجد إلا قلة قليلة من الأئمة هم الذين كانوا يحفظون مثل الإمام البخارى والدارقطنى هؤلاء كانوا أوعية العلم، وليس شرطًا أن تكون هذه الكتب وصلتنا وإنما كانت الأحاديث التى أخذوها عن مشايخهم، ولفظ سمعت يكون لصيغة المفرد فقط، أما حدثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني تقوم مقام بعضها البعض.

الإجازة

وهو الإجازة، وتعني أن يجيز الشيخ التلميذ وتنقسم إلى أقسام كثيرة:

١- إن كانت الإجازة فى معلوم لمعلوم، مثل أن يكون شخص معلوم ويقول لفلان معلوم عينه وكنيته أنا أعطيتك هذا الكتاب عن فلان، وإن كان الشيخ أو التلميذ أحدهما قرأ على الأخر فهذه الإجازة مقبولة عند العلماء وصحيحة ولا شئ فيها، وإن لم يكن تمت قراءته أن يقول له مثلًا حدثتك ولم تحدث قراءة، الذى رفع الإجازة أساسًا هى القراءة لذلك ليس فيها خلاف بين أهل العلم، لم تحدث قراءة ونحن قلنا الأمر الأول لنفهم به الأمر الثاني وإن لم تحدث قراءة وكانت إجازة معين لمعين. فشام معروف وكتاب الدكتورعبده معروف

لكن ماذا تعنى الإجازة؟، الإجازة تعني أن أقول لك إنى أجزتك أن تنقل هذا الكتاب عنى، أن يجيز الشيخ التلميذ أي أن يحدث من كتب الشيخ أو من رواياته.

وقال له أنا أجزتك يا شام في كتابي أو في فهرس كتابي هذا أن تحمله عني. اختلف أهل العلم في هذه المسألة هل تقبل أم لا تقبل. فمنهم من قال إنها تقبل ومنهم من قال إنها ترد. وهذا النوع الثاني من أنواع الإجازة. أما النوع الثالث أن يكون معلومًا لمجهول. فالدكتور عبده جاء لنا ونحن عدد لا بأس به. وقال قد أجزتكم كتبي، ولم يحدد أي كتب فالصحيح أنها مردودة. هذه الإجازة مردودة ولم تقبل.

٢- إن كانت الإجازة معلوم في معلوم، هذا مختلف فيه عند أهل العلم، فماذا إن كان معلوم وهو (نحن عدد لا بأس به من الطلبة) لمجهول وهو (الكتب التي لم يحددها الدكتور).

٣- إن كانت الإجازة مجهول لمجهول، قد أجزت من اسمه محمد من المسلمين في بعض الكتب، وهذا مردود لا يقبل **لما؟**، لأننا لا نعرف أي محمد يقصد، وهل محمد يصلح أن يكون من المتحملين لعلم الحديث أم غير متحمل فقد يكون صغير أو مجنون أعزكم الله، أي أنه ليس من المشتغلين بعلم الحديث. بل رفع عنه القلم. فهنا تسقط نوع الإجازة فيه.

ملخص هذه الفقرة نقول إذا النوع الأول الذي ليس فيه خلاف أن يكون حدث قراءة. قرأ الشيخ بعض من كتابه أو بعض كتبه أو كل كتبه أو قرأ عليه التلميذ هذا لا خلاف بين أهل العلم على أن هذه الإجازة مقبولة. وإذا لم تحدث قراءة ولكن معين لمعين. الدكتور عبده يجيز شام في هذا الكتاب. هذا مختلف فيه بين أهل العلم. جميع الأقسام بعد ذلك فهي مردودة غير مقبولة. لأنها غير معلومة اساسا. و علم الحديث لا يقوم كله إلا على معلوم. كل المجاهيل في علم الحديث مردودة

لكن هل مجرد القراءة هو المعتبر في الإجازة؟، لا نحن قلنا النوع الأول نعم لا خلاف فيه بين أهل العلم. يعني سواء الذي قرأ الشيخ أم التلميذ فهذا لا غضاض فيه قبل. وإن كانت الإجازة من معلوم لمعلوم فقد قبلها بعض

أهل العلم وردها بعضهم الاخر. وممكن لا يقرأ عليه وتصح إجازة معه. قلنا نعم عند بعض أهل العلم تصح إجازة. وعند البعض الاخر ردوها.

حكم الرواية من وراء حجاب

هل عندنا رواية من وراء حجاب؟، نعم. عندنا رواية من وراء حجاب وهي مقبولة. ومقبولة عند كل علماء الحديث بشرطين. والدليل على ذلك أن أمهات المؤمنين أزواج النبي عليه الصلاة والسلام كن يحدثن رجال المسلمين من وراء حجاب. وقد قبل جمهور أهل العلم ووراء حجاب تعني أن هناك ساتر بيني وبينه أي أنني لا أراه أو هناك حاجز بيني وبينه مثل ستارة أو حائط ولكني أسمع الصوت جيداً وهذه الرواية مقبولة. ولكن لها شرطين:

- الشرط الأول

أن تكون عالماً به، مثل مسروق بن الأجدع، كان يدخل على أم المؤمنين عائشة ﵂ وكان يسمع من وراء حجاب، هذا لابد أن يعلم أن الصوت الذي يحدثه هي أم المؤمنين أم عبد الله ﵂ لأنه ينقل الرواية عمن؟ ينقلها عن عائشة ﵂، فلابد أن يكون يعلم صوتها. يبلغه أحد دخل عليها أكثر من مرة وأخذ عنها الحديث فحفظ صوتها ﵂، المهم أن يكون عالمًا بأن هذا صوتها. لأنه لا يصح أن يقول حدثتني أم المؤمنين عائشة وهو يشك إن كانت حدثته عائشة أم غيرها.

- الشرط الثاني

ألا يكون هذا الحاجز أو الحجاب يمنع السماع. لأنه لو منع يؤدي إلى عدم ضبط الرواية. أتذكرون شروط الحديث الصحيح؟ وشروط وجوب الراوي نفسه، (سنتحدث فيها إن شاء الله الآن) ألا وهي الضبط فلو كان هذا الحاجز سميك (حائط كبير مثلًا)

رواية الحديث من وراء حجاب

قلنا أنها تصح عند جمهور أهل العلم والدليل على ذلك أيضاً حديث شعبة بن الحجاج ﵀ الحديث " إن بلال ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم " بالطبع لا أحد رأى عبدالله ابن أم مكتوم ﵁ ولا أحد رأى بلال ﵁ وهو يؤذن مع ذلك أُخذ بأذانهما بنص كلام النبي ﷺ ولذلك قبلوا هذه الرواية وقلنا أيضاً موضوع أمهات المؤمنين ﵅دليل على تحمل الرواية عنهم.

المناولة

النوع الرابع من أنواع طرق تحمل الرواية والتحديث، وتسمى بالمناولة، وهي أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه (كتابه الأصلى) أو فرعاً مقابلاً به ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فأرويه عني أو أجزت لك روايته عني (يعطيه له يداً بيد)

مثال: الإمام البخاري يعطي الإمام الترمذي أو الإمام مسلم كتابه (الجامع الصحيح) مناولة يداً بيد ويقول له أجزت لك هذا الكتاب فارويه عني أو حدث به عني أو أجزت لك روايته عني ثم يملكه إياه أو يقول له خذ وانسخه وقابل به (أي انسخه وبعد انتهاء النسخ يعود ويراجعه ثم رده إليّ الكتاب الأصلى ونحو ذلك) وهذا ما يسميه أهل العلم بمقابلة الأصول، والمناولة جائزة حتى لو كانت فيها إجازة.

كما قلنا أن هذه الأمور كلها وأنت تقرأ في كتاب المقدمة لابن الصلاح ستجد دائماً ثلاث آراء بعيداً عن النوع الأول وهو السماع من الشيخ، باقي الأنواع السابعة وأنت تذاكرهم ستجد دائماً بها ثلاث أنواع قوم يرفضون والأكثرية على الجواز وقوم يبيحون حتى أنه منهم في الأقلية وهي النوع الثالث ستجد أنه يذكر إجماع أهل العلم وستجد دائماً الحافظ ابن الصلاح أو غير الحافظ ابن الصلاح دائماً يرد عليه.

الفرق بين المناولة والقراءة على الشيخ

المناولة: وهي إعطاء الشيخ للطالب الكتاب أصله أو نسخه منه كي يحدث منه.

القراءة على الشيخ: هي فتح الطالب للكتاب والقراءة على الشيخ.

حكم المناولة: جائزة، وهناك من أهل العلم من قال بجواز قول حدثنا ويجوز قول أخبرنا ويجوز القول حدثني مناولة وما إلى ذلك واللفظ السائر في كل هذه الأمور هي قول أخبرنا، بالطبع هذه المحاضرة أحاول إختصارها على قدر المستطاع ولكن يجب عليك أن تقرأ هذه المحاضرة من كتاب المقدمه للإمام ابن الصلاح رحمه الله

الوجادة

ويسمي الوجادة، يقول الحافظ ابن الصلاح بأنها كلمة غريبة في مصطلح العرب.

فالوجادة تعني: وهي أن شخص وجد كتاب شخص فحدث عنه، وجدت كتاباً مكتوب فيه أنه لفلان أو أنا أعلم أنه لفلان هذا اسمه الوجاده.

لفظ الوجاده: لا يجوز إقران التحديث والإخبار بالمسألة لا يجوز قول حدثني ولا أخبرني لأنه من طريق مختلف جداً، وإنما الراجح فيها أن أقول (قال فلان كذا وكذا) أو (رويت عن فلان كذا وكذا) المهم هو الخروج عن ألفاظ التحديث الثلاثة وهي مصارحة.

الشيخ رقم واحد في التحديث حتى الحافظ ابن الصلاح ﷺ يقول لك مثاله أن يقف على كتاب شيخ فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكنه لم يسمع منه وذلك إذا وجده بخطه ولا له من إجابة ولكن بشرط أن أعلم أنّ هذا الخط خاص بالدكتور عبده على سبيل المثال وأنا على ثقة بطريق أو بآخر أنّ هذا الخط للدكتور عبده.

ألفاظ التمريض

هذا نوع آخر من أنواع التحديث وهي ليست صيغة الجزم أي إذا كانت الألفاظ الثلاثة الأولى ألفاظ جزم كحدثني أو أخبرني أو سمعته.

لكن هناك ألفاظ تسمى عند أهل العلم صيغة التمريض مثل "قال وعن وأما ورويت" فهذه كلها تعتبر ألفاظ تمريض أي أنّها ألفاظ تحتمل أن أكون أنا قد أخذت عن الدكتور عبده أو لم آخذ أي يوجد واسطة، حيث يمكن الأخذ عن الدكتور عبده وأقول قال الدكتور عبده مثلاً كوجودي في مناظرة علمية وليست مناظرة لبيان الحق بيننا الاثنين ويكون بيننا حديث فأقول قال الدكتور عبده أو عنه أو أنه.

كل هذه الألفاظ يسميها أهل العلم ألفاظ تمريض، لأنها ليست على صيغة الجزم لأني لم أقل حدثني لأنّ حدثني تعني الجزم أنّ الدكتور عبده حدثني وأجزم أنني سمعت منه أو قرأت عنه، إنما هذه الألفاظ تسمى صيغة تمريض.

شروط ارتقاء صيغة التمريض هل ترتقي صيغة التمريض؟

ترتقي من خلال أمرين:

- الأمر الأول: أن يكون التلميذ ليس مدلس لأنه لو كان مدّلس لم تقبل روايته.
- والأمر الثاني: أن يكون أدرك هذا الشيخ.

وهنا هذه الألفاظ تحمل من التمريض على الجزم إذاً سؤال هنا على هذا الكلام: الإمام ابن حزم ﷺ على حديث تحريم المعازف في صحيح الإمام البخاري لماذا ابن حزم يقول عن هذا الحديث أنّه معلل؟! **وذلك** لأن الإمام البخاري يرويه على صيغة التمريض الذي هو قال هشام بن عمّار وهشام بن عمار هذا شيخ الإمام البخاري ولكنّ

الإمام البخاري يروي هذه الرواية بصيغة التمريض بدلاً عن قول حدثني أو أخبرنا أو سمعت أو ما إلى ذلك من ألفاظ الجزم.

هل أصاب الإمام ابن حزم أم أخطأ

إذاً الإمام ابن حزم أخطأ لماذا؟ دعك من كلام الإمام الحافظ بن حجر، ورد الإمام الحافظ بن حجر على هذه المسألة أنّ الإمام الحافظ بن حجر ردّ رداً ماتعاً ولكن لا يخدمنا هنا لأن الإمام البخاري ليس مدلس حتى يقول الإمام ابن حزم أنه أخطأ وأضف على ذلك أنه شيخ الإمام البخاري ثقة ولو روي بصيغة تمريض فهي كصيغة الجزم لأنّ الإمام البخاري ليس مدلساً، وبكل تأكيد الإمام الحافظ بن حجر ﷺ، ردّ على هذه المسألة الإمام ابن حزم أخطأ هنا لأنّ الإمام البخاري ثقة فلو روي بصيغة التمريض فهي كصيغة الجزم لأن الإمام البخاري ليس مدلسًا طبعاً، والإمام البخاري ثقة فلو روى بصيغة التمريض فهو هنا ثقة يحدث.

وطبعاً الحافظ بن حجرﷺ، ردّ رداً مختلفاً في هذه المسألة أو ينفع أيضاً في الرد على الظاهرية أو هناك أشخاص يقولون رد معلل في البخاري كيف يكون معلل في البخاري ويرويه أبو عبد الله في الصحيح والإمام البخاري رواه بصيغة تمريض ليس من شيخه أي ابن حزم يريد أن يقول أنّ فيه انقطاع وأنّ البخاري رواه بصيغة التمريض وهو لا يوجد فيه انقطاع وكل القضية أن الإمام البخاري شكّ في الصحابي هل هو أبو مالك أو أبو عامر فلما كان هناك شك في الصحابي روى الحديث وعندما شكّ الإمام البخاري في هذا الصحابي روى الحديث بصيغة التمريض وكان هذا رد الحافظ ونحن بحاجة للرد هذا من أجل الدفاع به عن صحيح الإمام البخاري.

فنقول أن الإمام ابن حزم أخطأ نعم أخطأ وذلك لأن الإمام البخاري ليس مدلس والإمام البخاري روى أحاديث أخرى لهشام بصيغة الجزم والإمام ابن حجر يذكر هنا السبب الذي جعل الإمام البخاري يروي بصيغة التمريض يعني كلام بن حزم مردود عليه.

شروط قبول حديث المدلس وشروط ردّه

يقول أحدهم اذا صرح بالتحديث، أي منهم ما يتحمل التصريح بالتحديث وأيًا منهم لا يحتمل التصريح بالتحديث إذا قال بصيغة الجزم وهي التصريح من شيخه رقم ١ فقط يعني المدلس لا يقبل حديثه في طرق التحمل الثمانية في مقدمة ابن الصلاح في الأمر الأول فقط إذاً صرح بالتحديث عن شيخه.

ملحوظة لا يهم أن يكون المدلس شكك في الصحابي من عدمه لإن الصحابة كلهم عدول فلو شك فيما كان صحابي أو آخر فليست هذه القضية، بل القضية هي أن ابن حزم جعل الإشكال عند الإمام البخاري في أول الرواية التي رواها بصيغة التمريض إذاً فالحديث ضعيف ومنقطع في واسطة بين البخاري وشيخه هشام،

أحد الإخوة يسأل ماهو العدل الضابط؟!، العدل الضابط هذا شرط لصحة الحديث وشرط وجوب في الراوي أي إذا أردنا أن نقبل الراوي ويكون راوي يقبل حديثه لابد أن يكون عدل ضابط، وكذلك الحديث لابد أن يكون أتى من طريق راوي عدل ضابط، والراوي العدل الضابط في اللغة هو الأمر الذي يمنع صاحبه من الوقوع في الميل والهوى، قال الله ﷻتعالى ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ﴾[المائدة: ٨]

أما عن تعريف العدل عند علماء الحديث هي ملكة تمنع صاحبها من الوقوع في أسباب الفسق وخوارم المروءة، كما أن أسباب الفسق تكون أشياء محرمة شرعاً وهو ما يُقع فيها مثل الكذب وما إلي ذلك.

أما عن خوارم المروءة ممكن أن يكون شئ محرم شرعاً وممكن أن يكون شئ مستقبح في عادات المسلمين أي إنه ممكن أن يكون من خوارم المروءة الكذب أيضًا فهذا محرم شرعًا ويمكن أن يكون شئ مستقبح من العادات كأن يأكل أحدهم في الطريق مثلاً فهذه من خوارم المروءة، وأيضًا اللغط في الأسواق وأيضًا أعزكم الله البول في طريق المسلمين قال فيها رسول الله ﷺ اتقوها. هذا يسمى كله بخوارم المروءة.

الحكم لو أن الراوي حدَّث بحديث ثم نسيه

إمام من الأئمة حدّث بحديث ثم بعد ذلك سألوه عن هذا الحديث فقال: "لا أعرفه"، ومثاله ما رواه **سليمان ابن موسى** ﷺ قال: "حدّثنا الزّهري عن عروة بن الزُّبَيْر عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة ﵂ أنّ النبيّ ﷺ قال: (أيما امرأةٍ نُكحتْ بغيرِ إذنِ وليّها فنكاحُها باطلٌ)"[٦١]

هذا الحديث مشهور جدا، ومشهور بصفة خاصة من طرف **الإمام الزهريّ** ﵁، لكنّ **ابن جُرَيْجٍ** ﵁ -وهو أحد أئمة الحجاز الكبار- يقول أنه سأل **الزُّهريّ** ﵀ عن هذا الحديث فقال أنه لا يعرفه، يعني أنّ **سليمان ابن موسى** ﵁ يرويه عن **الزهري** ﵁ و**ابن جريج** ﵁ يقول أن **الزهريّ** ﵀ لم يعرفه حين سأله عَنه.

قال أهل العلم: "النسيان هنا عارض"انتهى، فكل الناس تنسى وجلَّ من لا يسهو، فقليل جدا أن تجد من لا ينسى، لدرجة أن **الإمام الخطيب** ﵀ألّف كتابا سمّاه (كتاب من حدّث بحديث ثم نسيه).

٦١ الراوي : عائشة أم المؤمنين | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح الترمذي: الصفحة أو الرقم : ١١٠٢ | خلاصة حكم المحدث : صحيح

فالمُعَوَّل هنا هو ثقة الراوي أي يؤخذ بكلام التلميذ، أما نسيان شيخه فلا يعول عليه، فلو أراد الشيخ أن يحدّث بهذا الحديث، لا بد أن يرويه عن تلميذه، مثل ما رواه **ربيعة بن عبد الرحمن** ﵁ -شيخ **الإمام مالك** ﵀- عن **سهيل بن أبي صالح** ﵁، عن **أبيه** ﵁، عن **أبي هريرة** ﵁ أن النبي ﷺ: "قضى بشاهد ويمين"[٦٢] انتهى.

عبد العزيز بن محمد الدّارَوَرْدِيّ يقول أنه سأل **سهيل ابن أبي صالح** عن هذا الحديث فقال أنه لا يعرفه، فكان **سهيل** يروي هذا الحديث هكذا: "حدثني ربيعةُ عني، عن أبي، عن أبي هريرة، أنّ النبيَّ ﷺ"[٦٣] انتهى، وذلك، لأنه نسيه، أي نسي إسناده الأول، إذن لا بد أن يرويه من طريق تلميذه، والنسيان عارض والراوي (أي التلميذ) ثقة، فالثقة تحجب العارض.

الحكم إذا أنكر الشيخ الرواية

إذا أنكر الشيخ الرواية، بحيث لا يقول: 'أنا نسيت ولا أذكره'، ولكنه ينكر ويجحد هذه الرواية، ويمكن أيضا أن يُكَذِّبَ الراوي -أي تلميذه-، تصير هذه الرواية ساقطةً ولا تُقبَل، يعني أنّه في الحالة الأولى تقبل لأن النسيان عارض، أما هنا فقد حدث جحود، بينما حُكْمُ الراوي يبقى ثقة كما هو؛ لتعارض الثقة مع الجحود، فأسقط كلاهما الآخر فأُسقِطَت الرواية.

الحديث الموضوع

الحديث الموضوع بابه ليس بالطويل، لكن فيه عمل كثير.

تعريف الحديث الموضوع

- الحديث الموضوع: هو الحديث المختلَقُ المكذوب المصنوع على النبي ﷺ

أي أنّ شخصا ما ألّف سندا لغرض ما، وقد يكون كلّ رجال هذا السّند ثقات، وقد يكون كل رجاله في الصحيحين، ثم يضع هذا الشخص كذبا على النبي ﷺ روايةً، لأيّ غرضٍ من الأغراض.

---

٦٢ الراوي : أبو هريرة | المحدث : ابن القيم | المصدر : تهذيب السنن: الصفحة أو الرقم : ٢٩/١٠ | أحاديث مشابهة | خلاصة حكم المحدث : صحيح
٦٣ التمهيد - ابن عبد البر - ت بشار (٢/ ١٤٦)

حكم الحديث الموضوع

حكم هذا الحديث أنه من أشرّ أنواع الأحاديث، وهي لا تُسنَد للنبي ﷺ إلا لبيان أنها موضوعة، أي أنّه لا يحِلّ لأيّ أحد أن يسنِدها للنبي ﷺ إلا لبيان أنها أحاديث موضوعة.

ففي (صحيح) الإمام البخاري رحمه الله وفي (مقدمة) الإمام مسلم رحمه الله وغيرهما، قال النبي ﷺ: (مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[٦٤]، فهذا وعيد شديد من النبي ﷺ لمن كذب عليه، لذلك كان الحديث الموضوع من أشرّ أنواع الحديث، ولا يحق أن يدخل في باب (فضائل الأعمال).

سؤال: الحديث الضعيف يدخل في باب (فضائل الأعمال) عند جمهور أهل العلم، فما الضير في أن ينطبق الأمر على الحديث الموضوع أيضا؟

الجواب: إنّ هذا لا يجوز إذ أنّ الحديث الموضوع لم يصِحَّ قطّ عن النبي ﷺ بأي طريق، وإنّما هو وُضِعَ قصدا عن النبي ﷺ.

أقسام الحديث الموضوع

وينقسم الحديث الموضوع إلى قسمين:

١. حديث موضوع بغير قصد: أي أنّ واضعه لم يكن يقصد الكذب على النبي ﷺ؛
٢. حديث وُضع بقصد لغرض ما.

وضعٌ غير مقصود عن النبي ﷺ

فائدة: قاعدة في كامل (كتاب السّنن): كل ما انفرد به **الإمام ابن ماجه** رحمه الله في السنن فهو ضعيف.

مثال ذلك: ما رواه مثلا **الإمام ابن ماجة** رحمه الله في (السنن) من حديث **إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيّ** رحمه الله واسماعيل ابن محمد هو شيخه، يروي **عن ثابت بن موسى الزاهد** رحمه الله، قال: "حدثنا شُرَيْك حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعا"انتهى ـفنحن إذا تمعنّا في السند، فإنّه سند لا شيء فيه، لكن، هذا الحديث الذي سأقوله هو حديث موضوع عن النبي ﷺـ، (من كَثُرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)[٦٥]، حتى أن المتن يبدو

---

[٦٤] الراوي : المغيرة بن شعبة | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري: الصفحة أو الرقم: ١٢٩١ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]
[٦٥] الراوي : جابر بن عبدالله | المحدث : الألباني | المصدر : السلسلة الضعيفة: الصفحة أو الرقم : ٤٦٤٤ | خلاصة حكم المحدث : [موضوع]

مليحا حسنا، أي أنه شبيه نوعا ما بكلام النبي ﷺ، فلم يعط جزاء عظيما جدا كما يفعل الوضّاعون، بل كان كلامه قريبا من كلام رسول الله ﷺ.

سؤال: إذن ما هي علة الحديث وما الذي يجعلنا نتأكد من أن هذا الحديث موضوع؟

الجواب: **ثابت بن موسى الزاهد** ؓ هو إمامٌ في الزهد، إمام زاهد، فهو ليس كذابًا، ولم يتعمد الكذب على النبي ﷺ، إلا أنه كان يومًا داخلًا المسجد و **شُريك** ؓ يُحَدِّث، -أي أنّ **الإمام شُريكًا** ؓ كان يلقي حديثًا-، وكان بينهما ملاطفة، -أي يلاطفان بعضهما البعض في الحديث كلما تقابلا-، فشُرَيْكٌ ؓ حين كان ثابت ؓ داخلا المسجد، ساق السند فقال: "حدثنا الأعمش عن أبي موسى عن جابر بن عبد الله ؓ أن النبي ﷺ قال"انتهى-وهذا سند لا غبار فيه- ثم التفت فوجد **ثابتا** ؓ، فقطع حديثه و أراد أن يلاطف ثابتا ؓ و يمازحه الحوار، فقال هذا الكلام، -أي "من كَثُرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"انتهى، وهو كلام **شُرَيْك** ؓ وليس كلام النبي ﷺ، فهو يقوله ملاطفة **لثابت ابن موسى** ؓ، أي من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار، فهو يعلم أن **ثابتا** ؓ إمامٌ زاهدٌ يقوم الليل يصلي لله ﷻ فقال هذه الرواية.

فخرج **ثابت ابن موسى** ؓ يحدث به على أنه حديث، فهذا وضعٌ على النبي ﷺ، إلا أنّ واضعه، -**ثابت ابن موسى** ؓ- لا يقصد الكذب على النبي ﷺ، لأنّ علم الحديث لم يكن صنعته، ولم يكن له نَفَسٌ في الحديث، و أخذها وحدّث الناس بها ظنًا منه أنها حديث.

وضعٌ مقصود عن النبي ﷺ

هو أن يضع أحد الكذابين عن النبي ﷺ حديثا، مثل إفساد الدين، أو الزندقة في دين الله ﷻ، أي رجل زنديق يريد أن يكذب على النبي ﷺ لغرض إفساد الإسلام فيضع حديثا بسندٍ قوى جدا، وهذا يقسم إلى عدة أنواع:

إفساد الدين

- الغاية منه: الإفساد، و الإلحاد، و الزندقة في الدين.

مثال ذلك: ما يرويه **محمد بن سعيد الشامي المصلوب** عن **حُميد** عن **أنس** ؓ، -وهذا سند حديث فعلًا، ولكنه سيزيد فيه- أن النبي ﷺ قال: (أنا خاتم النبيين، ولا نبي بعدي إلا أن يشاء الله)[٦٦]، فكلمة 'إلا أن يشاء الله' هذه

٦٦ الراوي : أنس بن مالك | المحدث : الجورقاني | المصدر : الأباطيل والمناكير| الصفحة أو الرقم : ١/٢٦٠ | خلاصة حكم المحدث : موضوع باطل

مكذوبة على النبي ﷺ، والحديث أصلًا في (البخاري): (أنا العاقب، فلا نبي بعدي)[٦٧]، ثم انتهى الحديث، وفي القرآن الكريم قال الله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فهذا الحديث خالف حديثًا صريحاً في (البخاري)، و خالف آية في كتاب الله ﷻ ، لا تحتاج تفسيرًا ولا تأويلًا.

سؤال: هل كان محمد ابن سعيد المصلوب ملحدًا؟ ولماذا قام بهذا؟

الجواب: نعم كان ملحدا أظهر الإسلام و أبطن الكفر، فما كان منه إلا أن أدخل الأحاديث الكاذبة على النبي ﷺ، فهو كذّاب، وضّاع، فهذا تجاوز مرحلة متهم بالكذب فلا يقبل حديثه، و قام بهذا من أجل إفساد الإسلام، ومن أجل الزندقة على الإسلام: هكذا كان صنيع الكذابين.

حماد بن زيد رحمه الله يقول: "وضعت الزَّنَادِقَة على رَسُول الله ﷺ أَرْبَعَة عشر ألف حَدِيث ﷺ"[٦٨]انتهى، **فعلماء نقد الحديث** انتقدوها و عرفوا أنها مكذوبة على رسول الله ﷺ.

أن يضع الحديث "حسبةً لله"

فلك أن تتخيل: النبي ﷺ يقول في حديث صحيح أخرجه **البخاري** رحمه الله في (صحيحه): قال رسول الله ﷺ: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[٦٩] وهذا يضع الحديث حسبةً، كأنه يتقرب إلى الله ﷻ بالكذب على رسول الله ﷺ.

مثال ذلك: **أبو عصمة مريم بن أبي نوح الجامع**، هذا الرجل الذي قال فيه **ابن حيان** رحمه الله "نوح الجامع: جمع كل شيء إلا الصدق"[٧٠]انتهى، فهو رجل كذاب: هذا الرجل كان أحد رواة الحديث عن **عكرمة** عن **ابن عباس** رضي الله عنه: فهو ساق حديثًا مكذوبًا على **عكرمة**، و بالتالي هو مكذوبٌ عن النبي ﷺ؛ وهذا الحديث يذكر فيه كل فضائل سور القرآن الكريم بالترتيب، الحديث ذكره **الإمام الواحدي النيسابوري** رحمه الله في أسباب النزول.

يحيي بن سعيد القطان رحمه الله سأل **أبو عصمة:** "لماذا فعلت هذا؟"، -يقصد لمَ وضعت حديث عن فضائل السور، لماذا تكذب على رسول الله ﷺ، وعلى كتاب الله ﷻ؟-، قال: "إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ وَاشْتَغَلُوا

---

٦٧ الراوي : عبدالله بن عباس | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري: الصفحة أو الرقم : ٢٩٤١ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]
٦٨ الموضوعات ـ ابن الجوزي (١/ ٣٨)
٦٩ الراوي : المغيرة بن شعبة | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري: الصفحة أو الرقم: ١٢٩١ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]
٧٠ تفسير الطبري - جامع البيان - ط دار التربية والتراث (٩/ ٤٠٣): مترجم في التهذيب، والكبير ٤ / ٢ / ١١١، وابن أبي حاتم ٤ / ١ / ٤٨٤

بِفِقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَغَازِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، فَوَضَعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حِسْبَةً"[٧١]انتهى، فألّف هذه الأحاديث حسبةً، يعتقد أنها تقربه إلى الله ﷻ و بالطبع هذا كذب مردود لا نقبله.

مثاله أيضا: كان **الإمام أحمد** ؒ و **يحيى بن معين** ؒ في أحد المساجد و كان هناك قصاص –أي رجل يقول القصص-، وكثير من خطباء المنابر اليوم إلا من رحم الله ﷻ، فكان هذا الرجل يقول: حدثنا **أحمد بن حنبل** ؒ **ويحيى بن معين** ؒ بسنديهما إلى النبي ﷺ أنه قال: 'إذا قال الرجل لا إله إلا الله فإن الله تعالى يخلق من هذه الكلمة طيرا له سبعين ألف رأس في كل رأس سبعين ألف منقار في كل منقار يسبح الله تعالى بسبعين ألف لغة ثم يكون كل ذلك في ميزان حسنات العبد إلى قيام الساعة'

فالإمامان في المسجد، أحدهما أحد أئمة أهل السنة و الجماعة و الثاني إمام أهل الجرح والتعديل، ولكنه يكذب عَليهما، فحين همَّ **ابن معين** ؒ يريد أن يكلمه نهاه **الإمام أحمد** ؒ، فهذا إمام الجرح والتعديل بنفسه، لن يتركه، فهو لم يترك حتى امتحان أئمته وشيوخه، فكيف بهذا الأمر؟

"قال له يحيى بن معين بيده تعال، فجاء متوهما النوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث، فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان لابد والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة، قال له يحيى كيف علمت أني أحمق؟ قال كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين"[٧٢]انتهى، فهو ساق هذا الحديث كأنه حسبة، يعني يرغب الناس في الذكر وما إلى ذلك، وهذا كان شأنه.

وقد يضع الحديث على النبي ﷺ ليكتسب بذلك مالا، رجل لديه بضاعة وأراد أن يبيع البضاعة فماذا يفعل؟ يؤلف حديثا على النبي ﷺ حتى يروج لبضاعته:

مثال ذلك: **محمد بن حجاج**، فهو هذا كان يبيع الهريسة، فساق حديثا للنبي ﷺ وقال:'الهريسة تشد الظهر': قبحه الله ﷻ، كذب على النبي ﷺ لأجل أن يروج بضاعته.

وقد يكذب على النبي ﷺ لتملك الأمراء، يريد عطاء من الأمراء: فيكذب على رسول الله ﷺ حتى يجد مكانة عند الأمراء أو الخلفاء.

---

٧١ تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - باب التنبيه على أحاديث وضعت في فضل سور القرآن وغيره (١/ ٧٨)
٧٢ رواه ابن الجوزي ~ في (مقدمة الموضوعات) بإسناده إلى جعفر بن محمد الطيالسي (٤٦/١)

مثال ذلك: **غياث ابن إبراهيم** دخل يوما على **المهدي** ﷾ الذي هو خليفة المؤمنين المهدي، -والمهدي هذا عالم في اللغة وعالم في الحديث-، فوجده يلاعب فرخ حمام، فساق سندا للنبي ﷺ وقال: 'لا سبق إلا في نصل أو حافر أو ذو جناح'

المهدي عرف أن غياث **بن إبراهيم** يتملق إليه، فقام من مجلسه وأمر بذبح هذا الحمام لأنه عالم ولا يقبل الكذب على النبي ﷺ، لكن طبعا الغرض أن **غياث ابن إبراهيم** يكذب على رسول الله ﷺ

هذه هي الأمور التي يقومون بها كذبا على رسول الله ﷺ، خاصة الصنف الأول، لأن القصاصين إن ذكرت أحاديثهم في كتب أهل العلم فهي معلومة معروفة، إنما الزنادقة يأتون بسند عال جدا من ناحية ومن الناحية الأخرى قد يلحنون في الأحاديث

فأحد هؤلاء الزنادقة **عبد** الكريم بن العوجاء قال: 'لقد وضعت لكم أربعة آلاف حديث أحل لكم الحرام وأحرم لكم فيها الحلال'، **أمير المؤمنين المهدي** قال له: "ينتقدها جهابذة الحديث عبد الله ابن المبارك وصحبه"انتهى

يعني أنه فعل هذا لكي يضيع على الناس دينهم، فالله ﷻ ما بعث النبي ﷺ إلا لتحليل الحلال وتحريم الحرام، فهو قد عمل عكس ما أرسل الله ﷻ به نبيه ﷺ، فهذا مارق لا محالة، فحتى لما سيق لخالد القصري، لما ساقه إلى أن يصلبه، قال هذا الكلام كما لو أنه لا يندم من فعلته

قال **ابن الصلاح** ﵀: "ينبغي للمحدث أن لا يروي حديثه بقراءة لحان"انتهى، "فعن أبي داود السنجي قال: "سمعت الأصمعي يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار)"[٧٣]"لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه، إذا لحن الرجل في الحديث فقد كذب على النبي ﷺ، فما بالك أن يتعمد وأن يضع الكذب على رسول الله ﷺ، أعوذ بالله من هذا الضلال

ومن أهم الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة كتاب (الواهيات) لابن الجوزي ﵀: وهذا الكتاب له قصة مضحكة جدا، فقد كان **الإمام الخطيب** يوما يدرس لتلاميذه، فأتى رجل يسأل عن حديث، فقال له **الإمام الخطيب** ﵀: "هذا حديث ضعيف"، فقال الرجل: إنه موجود في كتب الصحاح، فقال له **الخطيب**: "خرّجه إذن من كتب الصحاح"، فأتى الرجل اليوم التالي بالحديث من كتاب (الواهيات) **لابن الجوزي** ﵀، فضحك تلاميذ **الخطيب** ﵀ لأن الحديث ليس صنعة الرجل، وقد جاء يجادل بحديث قد ذكره **ابن الجوزي** في (الواهيات)؛ وهو من

٧٣ الراوي : الزبير بن العوام | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري: الصفحة أو الرقم : ١٠٧ | | خلاصة حكم المحدث : [صحيح] | انظر شرح الحديث رقم ٤٨٩١

الكتب المصنفة في الموضوعات، و **لابن الجوزي** أيضًا كتاب (الموضوعات) في الأحاديث الموضوعة، وهناك كتب عديدة لأهل العلم قد صُنّفت في الأحاديث الموضوعة؛ والأحاديث الموضوعة هى شر أنواع الحديث.

الناسخ والمنسوخ فى علم الحديث

تعريف الناسخ والمنسوخ

- يعرّفه **ابن الصلاح** ﵀: "أن يأتي الشارع بحكم لاحق ـحكم متأخر ـ ينسخ به حكم سابق"انتهى

وأعلم الأمة بهذا العلم هو **الإمام الشافعي** ﵀ كما نص على ذلك **الإمام أحمد** ﵀ وذكره **ابن الصلاح** ﵀ فى هذا الكتاب.

طريقة معرفة الناسخ والمنسوخ

نعرفها بأربعة أمور:

إقرار النبي ﷺ

مثال ذلك: ما رواه **الإمام مسلم** ﵀ فى (صحيحه) من حديث **بُرَيدَة** ﵁ أن النبي ﷺ قال: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)[٧٤]؛ إذن من الواضح أنه ﷺ كان قد نهى عن زيارة القبور في حديث سابق، ثم تم نسخ هذا الحكم (النهي) بهذا الحديث.

إقرار الصحابة ﵃

أن يكون هذا (النسخ) بإقرار من صحابة النبي ﷺ، فالصحابة كانوا يعلمون تاريخ قول النبي ﷺ للأحكام (أو للحديث)، فهم يقررون بناءً على ما عاينوه من النبي ﷺ بأن هذا الحديث قد نسخ ذاك الحديث.

مثال ذلك: ما رواه **النسائي** ﵀ فى (السنن) من حديث **جابر** ﵁ وعن أبيه، قال: (كان آخِرَ الأمرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوضوءِ ممَّا مسَّتِ النَّار)[٧٥]، الحكم السابق كان أنك لو أكلت أي شيء طُبخ على النار، فإنك تتوضأ منه لأنه قد نقض وضوءك، كما جاء في حديث **أبي هريرة** ﵁: (الوضوءُ مِمَّا مسَّتِ النَّارُ، ولو من ثَورِ أقِطٍ)

---

٧٤ الراوي : بريدة بن الحصيب الأسلمي | المحدث : ابن الجوزي | المصدر : ناسخ الحديث ومنسوخه: الصفحة أو الرقم : ٣١٤ | خلاصة حكم المحدث : صحيح
٧٥ سنن النسائي - كتاب الطهارة - حديث رقم (١٨٥). حكم الحديث:صحيح.

فقالَ لَهُ ابنُ عبَّاسٍ ﷺ: "يا أبا هُريرةَ أنتوضَّأُ منَ الدُّهنِ؟ أنتوضَّأُ منَ الحميمِ؟، قالَ: فقالَ أبو هريرةَ: يا ابنَ أخي إذا سمِعتَ حديثًا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ فلا تضرِبْ لَهُ مثلًا"[٧٦] أي لا تُعارِض، إذاً فالحكم قد نُسِخ، وعلمنا من هذا الحديث أن هذا(حديث **جابر** ﷺ) قد نسخ ذاك (حديث **أبي هريرة** ﷺ)

إقرار التاريخ

أن نعلم نحن هذا الأمر من التاريخ، ونحن نعرف أن الناسخ يأخذ الحكم مما نزل متأخرًا.

مثال ذلك: حديث **شداد بن أوس** ﷺ عن النبي ﷺ: (أفطر الحاجم والمحجوم)[٧٧]، بمعنى أن الحجامة تفطر من فعلها ومن فعلت له، و لكن **عبدالله بن عباس** ﷺ روى حديثاً آخر وهو: "أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وهو مُحْرِمٌ، واحْتَجَمَ وهو صَائِمٌ"[٧٨]

الإمام الشافعي ﷺ يقول أن حديث **ابن عباس** ﷺ قد نسخ حديث **شداد بن أوس** ﷺ، لأن حديث **شداد بن أوس** رواه عن النبي ﷺ في الفتح (فتح مكة) فى السنة الثامنة للهجرة، وحديث **ابن عباس** ﷺ رواه عن النبي ﷺ في الحج فى السنة العاشرة للهجرة، فعلمنا أن حديث **ابن عباس** ﷺ قد جاء متأخرا فنسخ حديث **شداد ابن أوس** ﷺ.

إقرار الإجماع

أن يكون الإجماع على أن هذا الحديث منسوخ.

مثال ذلك: حديث: (إذا شرِبوا الخَمرَ فاجلِدوهُم، ثمَّ إذا شَرِبوا فاجلِدوهُم، ثمَّ إذا شَرِبوا فاجلِدوهُم، ثمَّ إذا شَرِبوا فاقتُلوهُم)[٧٩]، أي إذا أقيم الحد على رجل للمرة الرابعة فى شرب الخمر فإنه يُقتل، هذا الحكم منسوخ بإجماع أمة النبي ﷺ.

الإجماع هو المصدر الثالث في التشريع: فأن تُجْمِع أمة النبي ﷺ أو العلماء في أي حقبة من حقب الأمة: هذا يسمى إجماعًا على أن هذا الحديث منسوخ؛ لأن النبي ﷺ لم يعمل به حتى لو قاله ﷺ، فعدم عمل النبي ﷺ به أدى

---

٧٦ الراوي : أبو هريرة | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح الترمذي | الصفحة أو الرقم :٧٩ | خلاصة حكم المحدث : حسن | التخريج : أخرجه الترمذي (٧٩) واللفظ له، والبزار (٧٩٦٩)، والطوسي في ((مختصر الأحكام)) (٦٦) باختلاف يسير

٧٧ الراوي : ثوبان مولى رسول الله ﷺ | المحدث : ابن تيمية | المصدر : حقيقة الصيام ،الصفحة أو الرقم : ٧٣.
خلاصة حكم المحدث : صحيح .التخريج : أخرجه أبو داود (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وأحمد (٢٢٥٠٣)

٧٨ الراوي : عبدالله بن عباس | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري. الصفحة أو الرقم :١٩٣٨ | خلاصة حكم المحدث: صحيح.

٧٩ الراوي : معاوية بن أبي سفيان | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح ابن ماجه. الصفحة أو الرقم:٢١٠٢ | خلاصة حكم المحدث : حسن صحيح.

إلى إجماع الأمة على أنه منسوخ، أما الإجماع نفسه فلا ينسخ الحديث، وإنما عدم عمل النبي ﷺ بالحديث أدى إلى أن يصبح هذا الحديث منسوخا.

من حيث السند والرواية فالحديث المنسوخ صحيح لا شيء فيه، ولكن الحكم به هو الذي عُطِّل، ففي القرآن الكريم مثل هذا، فهل يجوز الآن أن يأتيَ شخص ويستشهد بقول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖۚ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، ويقول إن هذه الآية لا تُقرأ لأنها منسوخة بآية ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٣٤]؟ الإجابة قطعاً لا، فهذا قرآن وهذا قرآن إلا أن الآية الأخيرة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖۚ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، منسوخة الحكم فقط.

كذلك الحديث هو صحيح روايةً وصحيح متنًا إلا أن حكمه عُطِّل لأنه منسوخ، فحديث **شداد بن أوس** ﷺ كان في صلح الحديبية عندما قال النبي ﷺ (أفطر الحاجم والمحجوم) وصيام النبي ﷺ يوم الفتح وصلح الحديبية كان في العام السادس، والفتح في العام الثامن.

باب التتابع والشواهد: الإعتبار

تعريف الإعتبار

- الإعتبار: هو أن يتم جمع الحديث بكامل طرقه من كل مصنفات الحديث: فتأتي بالحديث وتجمع كل طرقه من الصحاح والمسانيد والسنن والمعاجم وكل الكتب التي اهتمت بجمع الحديث الشريف، والمقصود بطريق الحديث: السند.

أقسام الإعتبار

الإعتبار ينقسم إلى قسمين:

- باب التتابُع؛
- باب الشواهد.

باب التتابع

التتابع: هو أن يتابع الراوي راويًا آخر، فإن تابعه من أول السند صار هذا التتابع تامًّا وإن تابعه على شيخه أو شيخ شيخه أو تابعه من أوله إلى قبل آخر الإسناد صار هذا التتابع قاصرًا

ينقسم التتابع إلى قسمين: وإن صار الطريقان مستقيمين بدون اقتصار، فتصبح الرواية رواية تامة، فالتتابع:

١. تتابع تام: هو أن يتابع الرواي راويًا آخر من أول السند إلى آخره؛

٢. تتابع قاصر: أن تقتصر الرواية سواء في أول السند أو آخره.

مثال ذلك من أقوال الصحابة: الإمام **ابن الصلاح** ﷺ في (المقدمة): الإمام **ابن الصلاح** ﷺ أراد أن يُبين لنا الإعتبار فقال أنّ ما رواه **حماد** عن **أيوب** عن **ابن سيرين** عن **أبي هريرة** ﷺ: "أحبب حبيبك هونًا ما"[٨٠] حديث **الإمام الترمذي** ﷺ في (السنن)

يقول الإمام **ابن الصلاح** ﷺ أنّا إذا وجدنا متابعًا **لحماد** صارت هذه الرواية تتابعًا تامًّا ولو لم يكن متابعاً لحمَّاد، فمن الممكن أن نجد **الأيوب** ﷺ الذي هو شيخه، ولو لم نجد **الأيوب**، فسنجد **ابن سيرين** ﷺ، ولو لم نجد **لإبن سيرين**، فنَجِدُ **لأبي هريرة** ﷺ ولو لم نجد **لحمَّاد** ﷺ، تكون الرواية قاصرة.

ولو وجدنا **لحمَّاد**، تصير الرواية تتابعا تاما، وبالطبع هذا الحديث من باب الفرد المطلق، وليس له أي روايات، وهذا الحديث تم ذكره للتوضيح لأنه ليس له تتابع.

- مثال ذلك من أحاديث رسول الله ﷺ: ما رواه الإمام الشافعي ﷺ في كتابه (الأم) قال: "حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: (الشهر تسع وعشرون فإن رأيتم الهلال فصوموا، وإلا فأقدروا له قَدْره) وهذه رواية الشافعي ﷺفي كتابه (الأم)

سؤال: هل هناك أحد تابع الإمام الشافعي ﷺ في هذه الرواية؟ نعم، وهو **عبد الله بن مسلمة القعنبيُ** ﷺ، فقد روى هذه الرواية بهذا السند عن **الإمام مالك** في (المُوَطَّأ)، وهو موطأ الإمام مالك برواية القعنبي، وكذلك رواها

---

٨٠ رواه التِّرمذي (١٩٩٧)، والطَّبراني في ((المعجم الأوسط)) (٣/٣٥٧) (٣٣٩٥). قال التَّرمذي: غريب؛ لا نعرفه بهذا الإسناد إلَّا مِن هذا الوجه، والصَّحيح عن عليٍّ موقوفًا، وقال ابن حبان في ((المجروحين)) (١/٤٤٦): إنَّما هذا قول علي بن أبي طالب فقط.، وقال العراقي في ((تخريج الإحياء)) (٢/٢٣٢): رجاله ثقات ورجال مسلم، لكن الرَّاوي تردَّد في رفعه، وصحَّحه الألباني في ((صحيح سنن التَّرمذي)) (١٩٩٧).

الإمام مسلم ﷺ: إذاً هذا التتابع، تتابع تام لأنه هناك راوٍ روى مع **الإمام الشافعي** ﷺ هذه الرواية أيضاً؛ وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، فأصبحت الرواية تامة.

هل من الممكن أن تكون الرواية مختصرة؟ ومعنى مختصرة أي أن الإسناد كله ليس كاملاً، وهذا هو الفرق بين التتابع التام والتتابع المختصر:فنقول أنه نعم من الممكن، فهذه الرواية بهذا السند لها رواية مختصرة.

مثال ذلك: حديث **عاصم بن محمد** ﷺ يرويه **الإمام بن خزيمة** ﷺ أيضاً في صحيحه، فالإمام **ابن خزيمة** ﷺ يروي هذا الحديث ولكن بسندٍ آخر من رواية **عاصم بن محمد** عن **أبيه** عن **جده عبد الله بن عمر** ﷺ بنفس الحديث

- إذاً **الإمام ابن خزيمة** ﷺلم يوافق رواية **الشافعي** ﷺ و**عبد الله بن قعنب** ﷺ إلا في الصحابي فقط، فصارت هذه الرواية روايةً مختصرة، لأن السند تقابل في الصحابي وهو **عبد الله بن عمر** ﷺ
- إذاً هذه الرواية بين **الشافعي** وبين **عبد الله بن قعنب** روايةٌ تامة، أما بين (كتاب الشافعي) و(موطأ الإمام مالك) وبين رواية **بن خزيمة** فهي روايةٌ قاصرة.
- أما لو الرواية رويت من صحابي آخر، وهنا الإختلاف في الصحابي، يصبح حديث أحدهما للآخر شاهدا.

مثل ما ذكرنا من رواية بنفس اللفظ، يرويها **الإمام النسائي** ﷺ عن **عبد الله بن عباس** ﷺ: فالشاهد هو أن يرويه صحابي غير الصحابي الأول: فروايات الصحابة تسمى روايات شواهد وليست تتابع.

وكذلك يرويه **الإمام البخاري** ﷺ في صحيحه من حديث **محمد بن زياد** عن **أبي هريرة** ﷺ ولكن بلفظ مختلف؛ قال النبي ﷺ: (فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً)

باب الشواهد

الشاهد هذا مختص بأصحاب النبي ﷺ: لو كان له طريقان من الصحابة ﷺ، أي له راويان أو أكثر من الصحابة، يسمى الصحابي شاهدا للآخر

التتابع: هو أن يكون في طريق الإسناد، ويجوز أن يطلق على التتابع أنه شاهد والعكس صحيح، ولكن موضوع اللفظ وهو أن يختلف لفظ الحديث، فهذا اختلف فيه أهل العلم: فقالوا: "إذا اختلف اللفظ صار شاهداً، وإذا اتحد اللفظ صار تتابعا"انتهى، وهذا كلام ضعيف.

والصحيح كما ذكر **الحافظ بن حجر** ﷺ و**الخطيب البغدادي** ﷺ وغيرهما من أهل العلم أنه:

- لو روى الرواية صحابيان مختلفان يصير أحدهما شاهداً للآخر؛
- ولو اختلفت طرق الحديث في الإسناد صار تتابعاً تاماً؛
- ولو تقابلا إما في أول الإسناد أو في آخره صار تتابعاً مختصرا.

شرط التتابع

أن يكون ممن يتَحمل حديثه: أي ألا يكون الراوي مجروحاً جرحاً شديداً، لأنه لو كان مجروحاً جرحا شديداً لن يقبل على الرغم من أن الحديث الثاني قوي.

مثال ذلك: الحديث الذي رواه **ابن الصلاح** ﷺ حديث قوي، فحين يُقال: **الحسن بن دينار** ﷺ روى هذا مع **حماد** عن **أيوب** عن **ابن سيرين** عن **أبي هريرة** ﷺ عن النبي ﷺ، لا يُتوقّع أن يكون في ذلك إشكال باعتبار أنّا مَحونا **حمّاد** ووضعنا مكانه **الحسن**، و**حمّاد** ﷺ يشهد **للحسن بن دينار** ﷺ، قال: "لا"انتهى، لأن الشرط:

- ألّا يكون الراوي مجروحا جرحا شديدا؛
- ألا يكون كذّابا ولا مُتهما بالكذب؛
- ألا يكون ضعفه شديد؛
- أن يكون ممن يُتحمّل أداؤه على أي وجه من الوجوه.

وفي صورة أنه كان مُدلّسا: المدلّس له وجه يُتحمّل به، -وهو إذا صرّح بالتحديث-، أي أنه في الأصل يُقبل حديثه: أي له وجه يُقبل به، ولكنه هنا عنعن بالتحديث، هو ضبطه خفيف ولكنه غير متهم بالكذب، صار ضعيفاً، ولكن وجد من يَتحمّل معه، فصار تحمُّله يُؤدّي، إنما أن يكون الراوي متهما بالكذب أو كذّابا أو وضّاعا فلا يدخل في باب التتابع والشواهد.

إذن: "شرط التتابع والشواهد: أن يكون الراوي يُتحمّل منه"انتهى، وهذا الذي قاله **الإمام الدارقطني** ﷺ.

لذلك ستجد في الصحيحين أحاديثا يرويها رواة ضعفاء السبب فيها هو التتابع والشواهد، مثل: **الإمام حفص** ﷺ، -الذي يقرأ أهل مصر بقراءته-، فقد أتى هناك لأن له متابعا، فرفعه، لأن هذا محال طبعاً أن يكون **الإمام حفص** ﷺ متهما بالكذب.

فائدة التتابع

الأئمة قديماً كانوا يجمعون (المسانيد) كلها و(كتب الصحاح) و(السنن) كلها و(موطأ) **الإمام مالك** ﵁ ويستمرون في البحث في كل حديث على حدة، حتى يستخرج كل طرق الحديث، وذلك بغاية:

١. إخراج الحديث من باب الغرابة، -أي حتى لا يكون حديثا غريبا-، إلى درجة التواتر، أو يرفعه ويصير حديثاً مشهوراً أو عزيزاً، المهم أنه يرفعه من درجة الغرابة، أو يُقوّي مالا يمكن تفرُّده، -أي أن الراوي هنا لا يُحتمل التّفرد-.

مثال ذلك: إذا كانت لديّ رواية في مسند **الإمام أحمد** ﵀، إذن حينها أبحث لراوٍ آخر يكون تابعَ هذا الراوي على هذه الرواية، حتى يصير الحديث صحيحا، فهذه الأمور يفعلها علماء النقد في علم الحديث حتى يصلون إلى هذا الأمر.

٢. معرفة سبر الرواة: المقصود بمعرفة سبر الرواة، هو معرفة من وافق ومن خالف في هذه الرواية، وهذا داخل في باب الحديث الحسن لغيرة، و يدخل أيضا في باب الشذوذ، أيضاً لأننا عندما نجمع كل طرق الحديث مع بعضها البعض وننظر فيها، سنعرف من الذي شذَّ ومن الذي أنكر الحديث يعني من الذي كان حديثه منكراً لأنه لا يُتحمّل تفرُّده فخالف الثقات ومن من الثقات خالف من هو أوثق منه، إما كان بمجموع العدد أوخالف من هو أوثق منه في الرواية فصار حديثه شاذاً، فهذه الأمور كلها يقوم بها أهل العلم

- المتابعة: طريق واحد بأكثر من راوٍ أو بأكثر من طريق، فعندما قلنا أن الحديث رواه **الإمام النسائي** ﵀ من طريق آخر عن **ابن عباس** ﵁ ورواه **الإمام البخاري** ﵀ من طريق آخر عن **أبي هريرة** ﵁ وهو نفس الحديث.
- التتابع القاصر: هو إما أن يكون أول السند ملتقٍ مع بعضه البعض، أو آخر السند ملتقٍ مع بعضه البعض.

فالمفروض أنه لنا طريقان للحديث، فلو أنّ هذين الطريقين لم يتقابلا حتى يصلا للنبي ﷺ صار هذا التتابع تاماً، أمّا إن تقابلا إما في أول الرواية أو في آخرها، صارت الرواية بذلك قاصرة.

مثال ذلك: حديث **الإمام الشافعي** ﵀ الذي يرويه في كتابه (الأم) عن **مالك** ﵁ عن **عبدالله بن دينار** ﵁ عن **عبدالله بن عمر** ﵄، هذا الحديث يرويه أيضا **الإمام ابن خزيمة** ﵀ في (صحيحه) بسند آخر تماماً، ولكن لم يُوصله للنبي ﷺ، وإنما وصل به إلى **عبدالله بن عمر** الصحابي ﵁، فصار هذا التتابع قاصراً.

- الشاهد في الصحابة ﵃: الشاهد لا يكون إلا في الصحابة ﵃، أن يكون الحديث رواه صحابيان أو أكثر.

مثال ذلك: حديث (أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله)، فهذا الحديث رواه ثماني عشرة صحابياً ﵃، خذ أي صحابي منهم وليكن مثلا **عبدالله بن عمر** ﵁ وقل: 'هذا الحديث له شاهد من رواية **عبدالله بن عمر** ﵁': سيكون كلامك صحيحا، أو قل: 'هذا الحديث له شاهد من رواية **جابر بن عبدالله** ﵁'، فسيكون أيضا كلامك صحيحا

مثال آخر: حديث (نزل القرآن على سبعة أحرف) هذا الحديث رواه واحد وعشرون صاحبياً ﵃، فإن قلت: 'رواه **عمر** ﵁' فكلامك صحيح، قل أي أحد من الرواة الواحد والعشرين ﵃، **كهشام** ﵁ مثلاً وقل: 'هذا الحديث له شاهد من حديث هشام'.

- التتابع التام: روايتان مختلفتان في السند: من أول السند إلى آخره، ومن الممكن أن تكون من أول الراوي ولكن بنفس الإسناد، المهم أن التتابع التام يكون في أول الرواية مختلفان، إما لآخر الرواية وإما أن يكون شيخهما واحد، كأنها مشاهدة.

مراجعة لما سبق

حديث الآحاد بين أهل السنة و الأشاعرة

يُعمل بالحديث الآحاد عند أهل السنة والجماعة في كل شيء، فهو حديث صحيح نسبته إلى النبي ﷺ، الحديث المتواتر في تقسيمه ينقسم إلى قسمين فقط وأمثلته مشهورة جدًّا، أما الحديث الآحاد فيعمل به عند أهل السنة والجماعة في كل الأبواب، أي حديث إذا صحت نسبته إلى النبي ﷺ صار حديثًا صحيحًا يعمل به في الإعتقاد وفي الأقوال والأفعال وفي كل شيء.

تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر، هذا لم يعرفْه الأئمة المؤسِّسون لهذا العلم، فكلام المتكلمين أن الحديث الآحاد لايُعمل به جاء في القرن الخامس الهجري، فأين هذا الكلام ممن أسسوا لنا علم مصطلح الحديث، كشعبة بن الحجاج، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهم من جهابذة هذا الفن؟ هم أصلًا لم

يسمعوا بهذا الكلام -أي الكلام الذي يقوله المتكلمون أو الأشاعرة على وجه التحديد: أنّ الحديث الآحاد لا يُعمل به في باب الاعتقاد-، ويردون أحاديث وردت في (صحيح مسلم) وفي (صحيح البخاري) أيضًا، والسبب في ذلك أنه حديث آحاد.

أما عند أهل السنة والجماعة: إن صحّ الخبر أو صحّت نسبة الحديث إلى النبي ﷺ صار حديثًا صحيحًا يُعمل به في كل شيء، ولا أحد يقول بعد هذا آحاد وهذا متواتر، فالذي يهمنا أن تصحَّ نسبته إلى النبي ﷺ بكلام علماء أهل الحديث، وشرط أن يكون عالمًا من علماء الحديث، لا أن يكون فقيهًا ولا أصوليا ولا من علماء الكلام ولا من غيرهم، لابد أن يكون قد اشتغل بعلم الحديث ووقف على أصول هذا الفن وصار أحد أئمته، إن قال عن هذا الحديث صحيحًا ووافقه الأئمة على هذا القول صار هذا الحديث يعمل به في كل شيء.

الحديث المتواتر

الحديث المتواتر أقلّه أربعة، خمسة، سبعة، إثنا عشر، خمسة عشر، أربعون، ومنهم من قال سبعون، وهذا الرقم ذكره الحافظ بن حجر ﷬ في (نزهة النظر: شرح نخبة الفِكْر)، فهذا من كلام بعض أهْل العلم أيضاً، "سواء كان أربعاً أو خمساً أو سبعاً أو إثني عشر أو خمسة عشر أو عشرون أو حتى سبعون"، فهذا كله اختلاف لأقوال العلماء وأَقَلُّهُ أربعة، يعني "لا يكون المتواترُ بأَقَلِّ من أربعة" وهذا كلام **الحافظ بن حجر**.

الحافظ السيوطي ﷬ عند تَتَبُّع كتابه ستجد أحاديث متواترة، وذكرنا أن **ابن الصلاح** لما تكلم في المقدمة رَدَّ عليه الحافظ بن حجر ﷬ بأنه قد وهَنَ في القضية، حتى الحافظ بن الصلاح ﷬ لم يقلْ كل الأحاديث وإنما قال: "هناك حديث متواتر" وهو حديث: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

الحافظ السيوطي له كتابان، كتابٌ طويل وكتاب اختصر فيه، فلم يذكر فيه إلا أصحاب النبي ﷺ.

الحديث الشاهد

الشاهد هو أن يكون الحديث رواه صحابيان: كحديث (أُمِرت أن أقاتل الناس)، فهذا حديث لم يروه صحابيان، بل رواه ثمانية عشر صحابياً فلو قُلْنا بأنَّ عبد الله بن عمر هو الذي روى هذا الحديث فأصبح بهذا جابر بن عبد الله شاهداً لهذا الحديث فنقول: خَرَّج الشيخان في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر كذا وكذا، وهذا الحديث له شاهدٌ من حديث جابر، أو له شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمرو، فالشاهد هو أن يكون للحديثِ راويان من طبقة الصحابة أو أكثر.

الحديث الشاهد موجود في طبقة الصحابة فقط (هو حديث يرويه صحابي واحد فقط فلو أنّ هذا الحديث يرويه صحابي آخر يسمى شاهدا) فالشاهد يقتصر على أصحاب رسول الله ﷺ فقط.

المثال الأول

حديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) هذا الحديث لم يروه أحد غير أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﵁، هذا الحديث ليس له شاهد حيث لم يروه أحد من كل طبقات صحابة رسول الله ﷺ إلا عثمان بن عفان ﵁.

المثال الثاني

الشاهد في حديث (أُمرت أن أقاتل الناس) رواه ثمانية عشر صحابياً فنستطيع أن نقول رواه عبدالله بن عمر ﵁ وله شاهد من رواية جابر بن عبد الله.

تنويه: الحديث الشاهد ليس له علاقة بطبقات الآحاد فكلامنا هنا عن التتابع والشواهد، لأن التتابع والشواهد يصلحان في الأحاديث التي اقتصرت فيها الصحة، والمجروح فيه يكون جرحاً خفيفاً فندخل فيه التتابع والشواهد من أجل رفع الجرح.

فيكون لا شاهد لها، مثل رواية عثمان ﵁ التي ضربنا بها المثل، فإن كان لها، نقول هذا الحديث رواه ابن عمر وله شاهدٌ من حديث أنس، أو هذا الحديث رواه أنس وله شاهدٌ من أبي هريرة ﵁.

التتابع القاصر

التتابع القاصر هو أن يكون سنَدُ الحديث من مبتدئه إلى متنهاه تقابل الراوي في وسط الإسناد، فأنا لدي سندان لحديث: وليكن مثلاً أن الإمام مسلم يروي حديثا بسنَدَيْنِ والسَّنَدَان تقابلا في وسط الإسناد ولم يصل السندان إلى النبي ﷺ، بل كلُّ سندٍ بطريق مختلف عن الآخر، إنما في وسط الإسناد تقابلا عند راوٍ معين.

مثال: الإمام مسلم مرة يقول حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشَّار، قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شُعْبة بن الحجاج، فهنا أوقف الإسناد عند شعبة،ثم يأتي من حديثٍ آخر يقول حدثنا أبو بكرٍ بن أبي شيبةَ، حدثنا الأسود حدثنا شُعبة: فلو جعلنا التتابع في الطريق الأول نقول أن له تتابعا آخر ولكنه تتابع ناقص تقابل عن شُعْبَةَ بن الحجاج: في حديث (إن في أصحابي إثناعشر منافقاً): حديث الإمام مسلم ﵀ يقول حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر، قال حدثنا شعبة بن الحجاج، وقف الإسناد عند شعبة بن الحجاج فالإسناد لن يكمل

ولكن ما يهمنا هو من أجل أن تفهم التتابع القاصر وأن الحديث وقف عند شعبة؛ نريد تتابع لهذا الحديث فنجده أيضاً في صحيح الإمام مسلم ﷺ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة.

سمي التتابع بالقاصر ليس لأنه اقتصر على راوٍ واحد بل لأن الإسناد تقابل، فاقتصر على الراوي الذي تقابلت عنده الرواية فصار قاصراً عليه.

إذاً عندنا طريقان: الأول محمد بن المثنى ومحمد بن بشار والثاني طريق أبو بكر بن أبي شيبة تقابلاً عند شعبة بن الحجاج فصارت الرواية قاصرة على شعبة، وليس هو قاصر أنه أتى من طريق واحد بل هو من أوله له أكثر من طريق ولكن اقتصر على واحد فقط وهو شعبة بن الحجاج.

معنى قاصرا على شعبة: عندنا تتابع تام وتتابع قاصر.

- التتابع التام: عندنا طريقان، طريق إسناد أول والمفترض أن هذا الطريق في التتابع التام سيصل إلى النبي ﷺ، والطريق الثاني أيضًا سيصل إلى النبي ﷺ، وهذا ما يُسمى التتابع التام، وضربنا المحاضرة الماضية مثالًا واضحًا عن أنس وأبي هريرة وهو: (وإن غُمّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا)، وهي رواية البخاري والإمام مالك والإمام مسلم وابن خزيمة.

فعندنا طريقان يصلان بالنبي ﷺ، ولم يتقابلا (يلتقيا)، أي لم يكن هناك راوٍ مشترك في وسط الإسناد جمع بين الروايتين وكان عنده منتهى الحديث.

- التتابع القاصر: إذا كان عندنا راوٍ جمع الطريقين، أي السندين يسيران والتقيا عنده، تسمى رواية قاصرة، وهذا هو معنى التتابع القاصر.

فحين نقول أن هذا الحديث يرويه الإمام مسلم من رواية محمد بن بشار ومحمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة، ثم نأتي بالرواية من باب آخر حدثنا أبو بكر حدثنا الأسود حدثنا شعبة، إذًا أصبحت الرواية قاصرة على شعبة بن الحجاج.

الحديث المدرج

تعريف الحديث المدرج

الحديث المُدرج من أقسام الحديث الضعيف:

والإدراج لغةً: اسم مفعول من أدرجتُ الشيء أي أدخلتُه في بعضه البعض.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يُعرف أن في سنده أو في متنه زيادة ليست منه، هذه الزيادة إما على السند وإما على المتن.

أحد الرواة أدخل في الحديث شيئاً ليس منه، هذا الشيء الذي دخل يكون إما في الإسناد وإما في المتن، أي لفظ زيادة ليس من كلام النبيﷺ بل أضافه أحد طبقات الإسناد، قد يكون هذه اللفظ شرحاً منه أو بياناً منه أو بياناً لسبب الحديث أي ما الذي جعل النبيﷺ يقول هذا الحديث، ويُمكن أن يكون الصحابي نفسه هو الذي يُضيف هذه الزيادة، فيظُنُّ أحد الرواة أن هذا من كلام النبي ﷺ فيدخله فيه : فصار هذا الدخل ضعيفاً.

بهذا التعريف عرفنا أن الإدراج يدخل في سند الحديث ويدخل أيضاً في متنه.

أقسام الحديث المُدرج

السند والمتن، لأننا قُلنا أنه يدخل في السند كما يدخل في المتن.

أقسام الحديث المدرج بالنسبة للسند

النوع الأول

أن يروي الراوي عن شيخه حديثاً ليس كاملاً، أي روى حديثا وهذا الحديث يمكن أن تكون فيه زيادة ألفاظ، ويمكن أن تكون زيادة الألفاظ هذه من الصحابي نفسه، يقول هذا الحديث بطريقتين، طريقة يقتصر فيها عن الأخرى بألفاظ، فيأتي الراوي الذي بعده (الذي يروى عن الصحابي) ويروي هذا الحديث بلفظ ثم يدخل اللفظ الآخر من رواية راوٍ آخر، فيأتي من بعده فيقوم بعملية دمج للرواية كلها، (إدراج للرواية كلها) بدمج لفظ هذه ولفظ هذه.

مثال: أنا مثلاً أروي حديثا عن الدكتور عبده فأقول: حدثني الدكتور عبده كذا وكذا، هل هذا الحديث كامل؟ لا، فهناك لفظ معين، أو فيه تكملة معينة أنا أخذتها عن الدكتور أمير، عن الدكتور عبده، فأقول حدثني الدكتور عبده كذا و كذا، وحدثني الدكتور أمير عن الدكتور عبده كذا وكذا، فيأتي (س) من الناس وليكن مثلًا أحمد فيقول حدثني الدكتور شام حدثني الدكتور عبده كذا وكذا ويذكر الكلام كله بما فيه كلام الدكتور أمير نفسه.

ما فعله أحمد يسمى إدراجا حيث أدرج كلام الدكتور أمير فأدخله في كلام الدكتور عبده (مع العلم أن الكلام كله كلام الدكتور عبده) ولكنه عمل إدراج في السند.

ولنفهم أكثر: أنا أروي حديثا عن الدكتور عبده، هذا الحديث به لفظ أنا رويته عن الدكتور أمير فيأتي من بعدي فيقول حدثني شام، ويأخذ الحديث كله عن الدكتور عبده بما فيه كلام الدكتور أمير، ليس زيادة من الراوي لكن الراوي أدرج حديثي كله بعضه في البعض: فكان يجب على الراوي أن يُبين أن الحديث به لفظ أتى عن طريق الدكتور أمير عن الدكتور عبده (هذا مثال للتوضيح حتى يتضح الأمر حين نأخذ السند فلا يكون الأمر صعبًا)

الحديث كله كامل عن الدكتور عبده، ولكن به لفظ أنا رويته عن الدكتور أمير عن الدكتور عبده، فالمفروض من يأتي بعدي ويقول حدثني شام حدثني الدكتور عبده كذا وكذا، وحدثني شام حدثني الدكتور أمير حدثني الدكتور عبده كذا وكذا، لكنه قام بالإدراج أو دمج القولين فجعل الرواية كلها عن الدكتور عبده وحذف الدكتور أمير.

- مثال: حديث إسماعيل بن جعفر عن حُميد الطويل عن أنس ﷺ في قصة العُرانيين (قبيلة عربية مشهورة غدرت براعي إبل رسول الله ﷺ، وهذه شبهة يطلقها علينا النصارى قبحهم الله ولا يفهمون فقه الحديث أصلا)

إسماعيل بن جعفر يروي عن حُميد عن أنس ﷺ (انتبه للسند لأنه، كلام مهم جدا هو قصير وليس طويلا)، عن اسماعيل بن جعفر عن حُمَيد عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال لهم: (لو خرجتم إلى إبلها فشربتم من ألبانها وأبوالها) هذا الحديث يرويه إسماعيل بن جعفر عن حُمَيد عن أنس ﷺ مباشرة، النبي ﷺ يقول لهم: (لو خرجتم إلى إبلها فشربتم من ألبانها وأبوالها) يعني إبل النبي ﷺ وأصحابه: إسماعيل بن جعفر جاء بهذا الحديث مباشرة، حُميد لم يسمع كل هذا الحديث من أنس، وإنما سمع كلمة (وأبوالها) من قتادة عن أنس فحدث بهذا، يعني حُميد يحدّث بالحديث كله ويأتي عند كلمة (وأبوالها) يقول: "وقال قتادة عن أنس وأبوالها"، جاء إسماعيل بن جعفر حذف قتادة وجعل اللفظ كله لحميد، رواية إسماعيل أضاف لفظ (وأبوالها) على كلام حُميد وإنما هو يرويه حميد عن قتادة عن أنس وليس حميد عن أنس.

النوع الثاني

أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راوٍ مقتصر على أحد الإسنادين، أو أن يروى أحد الحديثين بإسناد خاص لكن يزيد فيه عن المتن ما ليس منه.

بمعنى: أنا عندي متنين مختلفين لكن هذين المتنين فيهما تواتر لفظي، الذي حدث أن أحد المتون فيه زيادة عن الآخر، وهذا الحديث له إسنادان مختلفان عن بعضهما البعض، يأتي راوٍ يروي الحديثين بسند واحد، هذا يسمى إدراج رواية الحديث الأول في الحديث الثاني ورواه بإسناد واحد فقط، هذا الحديث أصبح بهذه الرواية ضعيفاً والسبب في ذلك أن الراوي أدرج رواية فيه.

مثال: إذا كنت أروي حديثا بسند عن الدكتور عبده وسند عن الدكتور أمير، كل منهما يحدثني بسنده، فأقول أنا: حدثني الدكتور أمير عن فلان عن فلان كذا وكذا، وأقوم بإدخال رواية الدكتور عبده في نفس السند الذي حدثني به الدكتور أمير، مع أنه لم يحدثني بهذه الرواية الذي حدثني بها الدكتور عبده، فأنا أدمجت الروايتين في بعضهما البعض وبدل أن آتي بهما بسندين، أتيت بهم في سند واحد.

مثاله: الحديث الذي يرويه الإمام البخاري ﷺ في صحيحه (إيَّاكُمْ والظَّنَّ، فإنَّ الظَّنَّ أكْذَبُ الحَديثِ، ولا تَحَسَّسُوا ، ولا تَجَسَّسُوا ، ولا تَباغَضُوا ، ولا تَدابَرُوا ، وكُونُوا عِبادَ اللَّهِ إخْوانًا) هذا الحديث يرويه **الإمام مالك** عن **الزهري** عن **أنس**، والرواية الأخرى يرويها **الإمام مالك** عن **أبي الزناد** عن **أبي هريرة** ﷺ، فأصبح هناك سندان مختلفان، والتقاء السندين عند **الإمام مالك**، الرواية الأولى ليس فيها (ولا تنافسوا) على عكس الرواية الثانية، فهو قام بحذف سند وأدخل اللفظ (ولا تنافسوا) فيه، فصار هذا اللفظ مدرجا من حديث آخر دخل فيه، فكان من المفترض أن يرويه بالسند الذي هو له عن أبي هريرة، بدلاً من أن يدخله في حديث أنس.

وهذا يوصلنا إلى شيء مهم جداً وهو دقة علماء علم الحديث في تتبع كلام النبي ﷺ، حيث وصل بهم قمة الدقة أنه يعلم أن هذا اللفظ ﷺ زيادته في هذا الحديث وهو ليس منه وإنما هو أصلاً من حديث آخر وأن راوي هذا الحديث أدخله فيه، وهذا يوضح الدقة في الحديث.

فالحديث المدرج من الأحاديث التي تُعلمنا دقة علماء الأحاديث ووقوفهم على خبر رسول الله ﷺ لأن هذا دين ندين به لرب العالمين ﷻ.

النوع الثالث

من أنواع الحديث المدرج: أن يروي جماعة الحديث حديثا واحدا بأسانيد مختلفة يرويه عنهم راوٍ، فيجمع كل هذه الروايات فيدخلها في بعضها البعض وهو حديث واحد، وهذا ليس فيه مشكلة، و لكن هذا الحديث إسناده فيه اختلاف بين الزيادة والنقصان، إلا أن كل الزيادة صحيحة، وكل النقصان أيضا صحيح

مثال: أن أقول مرة: حدثني **الدكتور أمير عن الدكتور عبده**، ومرة أقول: حدثني **الدكتور عبده**، وهذه الرواية صحيحة، أي أنني رويت هذا الحديث مرتين، مرة عن الدكتور أمير مباشرة، ومرة عن الدكتور عبده مباشرة، فيأتي أحدهم بعدي ولنسمه أحمد مثلا فيقول: حدثني الدكتور شام، حدثني الدكتور أمير عن الدكتور عبده، وهذا ليس فيه شيء (أي الرواية صحيحة)، ثم يأتي شخص آخر فيروي عن أحمد ويحذف الدكتور أمير أو يزيد الدكتور أمير على الرواية، لأنني (أي الدكتور شام) لما رويت هذه الرواية مرة أدخلت الدكتور أمير، ومرة

أخرجته من الرواية، لأنني رويتها بطريقين مختلفين وكلاهما صحيح، مرة حدثني الدكتور أمير عن الدكتور عبده، ومرة حدثني بها الدكتور عبده مباشرة.

مثال: لدينا حديث (أيّ الذنب أعظم) الذي هو حديث **الإمام البخاري** من حديث **عبد الله بن مسعود** ﷺ: "سُئِلَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: أيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أكْبَرُ؟ قالَ: أنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وهو خَلَقَكَ. قُلتُ: ثُمَّ أيٌّ؟ قالَ: ثُمَّ أنْ تَقْتُلَ ولَدَكَ خَشْيَةَ أنْ يَطْعَمَ معكَ. قُلتُ: ثُمَّ أيٌّ؟ قالَ: أنْ تُزَانِيَ بحَلِيلَةِ جَارِكَ. قالَ: ونَزَلَتْ هذِه الآيَةُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ رَسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]"

هذا الحديث رواه أبو وائل عن **ابن مسعود** ﷺ عنه مباشرة من غير واسطة، و كذلك رواه أبو وائل عن **أبي ميسرة** عن **ابن مسعود**، يعني أبو وائل روى هذا الحديث هو نفسه بطريقتين، مرة يرويه عن أبي ميسرة عن ابن مسعود، ومرة يرويه هو نفسه عن ابن مسعود، فهو مرة يرويه "مباشرة" عن ابن مسعود، ومرة يرويه "بواسطة" أبو ميسرة عن ابن مسعود، و أيضاً:

- الواصل ابن حيان يروي هذا الحديث عن **أبي سلمة** عن **ابن مسعود** مباشرة؛
- الأعمش يروي هذا الحديث عن **أبي سلمة** عن **أبي ميسرة** عن **ابن مسعود؛**
- سفيان بن سعيد الثوري يروى هذا الحديث عن **الأعمش** عن **أبي سلمة** عن **أبي ميسرة** عن **ابن مسعود**.

ولدينا الإختلاف هنا في رواية واصل، الذي روى الحديث بدون **أبي ميسرة** (أي أن أبا ميسرة ليس واسطة)، فأتى **عبد الرحمن بن مهدي** ﷺ فقال: حدثنا **سفيان بن سعيد الثوري** عن **الأعمش** وعن واصل (الذي هو ابن حيان)، عن **أبي ميسرة** عن **عبد الله بن مسعود**، فأدخل **أبا ميسرة** في رواية واصل، أي زاد فيها إدراجا، هذا الحديث كان من المفروض أن يروى بطريقين، **فعبد الرحمن بن مهدي** يقول أن هذا الحديث له طريقين.

طريق يرويه عن **الأعمش** عن **سفيان ابن سعيد الثوري** عن **أبي سلمة**، مرة يُدْخِل فيه **أبا ميسرة** -وهي هذه الرواية- وإذا روى من حديث **واصل ابن حيان** يحذف **ابن ميسرة**، هو لم يفعل هكذا، وإنما هو أدخل **أبا ميسرة** في كل الروايات، سواء رواية **الأعمش** أو رواية **واصل**، فهو هنا لم يدلس وإنما زاد في رواية **واصل ابن حيان**، زاد **أبا ميسرة عمرو ابن شرحبيل**.

لمزيد من الشرح: من المفترض أن يروي **عبد الرحمن بن مهدي** هذا الحديث بطريقين: طريق **سفيان بن سعيد الثوري**، (هو زاد لأنه أراد جمع الأسانيد فأدرج الرواية، فهو حديث واحد، مرة بإدخال واسطة بين أبي وائل

ومرة لا يدخلها فيها) فالمفترض أن يخرج **عبد الرحمن بن مهدي** رواية **واصل بن عبد الرحمن** تماما، أو يدخلها مع تبيين أنّ **واصل بن حيان** قد روى هذا الحديث دون واسطة بين **أبي سلمة أبا وائل** وبين **عبد الله بن مسعود**، أي كان من المفترض أن يُفَصِّل في الرّواية، لكن حين لم يفصّل، أدرج في رواية **واصل بن حيان**، **أبا ميسرة عمرو بن شرحبيل.**

سؤال: إذا كانت زيادة الثقة مقبولة، لماذا هنا تم تضعيفه؟

جواب: هنا لم يتم تضعيف الحديث، وإنما تم إضعاف طريق إدراجه، بقول 'هذا الحديث من هذه الرواية معلل' لأن عبد الرحمن بن مهدي روى هذا الحديث من طريق **واصل بن حيان** عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن **عبد الله بن مسعود**، في حين أن **واصل ابن حيان** لم يروه عن **أبي وائل** عن **أبي ميسرة** وإنما رواه عن **أبي وائل** عن **عبد الله بن مسعود** مباشرة، فصارت الرواية مباشرة، فلم يتم أبدا إضعاف الحديث، فالحديث بصحيح الإمام البخاري، وإنما ضعفنا طريق **عبد الرحمن بن مهدي** الذي أدرج فيه **أبا ميسرة** زيادة.

سؤال: هل هي معللة وضعيفة؟

جواب: نعم وليس كل معلل ضعيف وهذا رد **ابن حجر** على **الدارقطني** و**ابن حزم** وغيرهم في أحاديث الشيخين، والمتن أيضا يقع فيه الإدراج بسلاسة

أقسام الحديث المدرج بالنسبة للمتن

ذكرنا أن أنواع الإدراج في السند ثلاثة، أما أنواع الإدراج في المتن كذلك ثلاثة:

النوع الأول

أول شيء أن يكون الإدراج في أوله مثل ما رواه **الإمام أحمد** ﷺ في مسنده و**ابن ماجة**،عن **الأوزاعي** قال: "حدثنا يحيى بن كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة الأسلمي قال: "كُنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ في غَزْوةٍ، فقال: بَكِّروا بالصَّلاةِ في اليَومِ الغَيمِ -هو اليوم الذي تكاد السماء أن تمطر فيه-؛ (فإنَّه مَن فاتَه صَلاةُ العَصْرِ حَبِطَ عَمَلُه)"

علما أن الحديث صحيح، ولكن الذي حصل أن قوله "بكروا بالصلاة في اليوم الغيم" من كلام بريدة الذي هو الصحابي ﷺ، أي من كلام بريدة الأسلمي ﷺ وليس من كلام النبي ﷺ، يعني أول الحديث مدرج، فما الذي

حصل؟ قال: هذا الكلام ليس من كلام بريدة، ولكنه من كلام النبي ﷺ والذي أخطأ فيه هو **الأوزاعي أبو عمرو** إمام أهل الشام، أضاف كلام بريدة للنبي ﷺ، لأن هذا الحديث رواه **هشام** مفصلا الذي هو بريدة يقول: 'كنا مع النبي ﷺ في يوم الغيم فقال عليه الصلاة والسلام" فهنا حصل تفصيل.

إنما **الأوزاعي** جعل الكلام كله من كلام النبي ﷺ، أما كلام النبي ﷺ فقط (من ترك صلاة العصر حبط عمله) إنما **بريدة** يقول "كنا مع النبي ﷺ في يوم الغيم" هذا من كلام الصحابي، **الأوزاعي** أخطأ فأدرج كلام الصحابي في كلام النبي ﷺ، أي أنه زاد في كلام النبي ﷺ ما هو من كلام الصحابي: هذا إسمه الإدراج في أول الإسناد.

النوع الثاني

أن يقع الإدراج في وسط الحديث مثل ما رواه **الإمام الدارقطني** رحمه الله، قال: "حدثنا أحمد عبد الله ابن محمد الوكيل قال أخبرنا عليّ ابن مسلم حدثنا محمد ابن بكر أخبرنا عبد الحميد بن جعفر عن هشام ابن عروة عن أبيه عن بصرة بنت صفوان قالت: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من مس ذكره -أو أنثييه- فليتوضأ)"

عروة ابن الزبير زاد في الحديث "أو أنثييه"، يعني أدرج في حديث النبي ﷺ في وسطه ما ليس منه

حديث النبي ﷺ الصحيح هو: (من مس ذكره فليتوضأ) والدليل على ذلك، أن **أيوب السختياني وحماد بن زيد** وغيرهما، يروونه عن **عروة** بالتفصيل، فهنا أدرج في وسط الحديث وفي كلام النبي ﷺ ما ليس منه.

النوع الثالث

من أنواع الحديث: الإدراج المثني وهو أن يقع الإدراج في آخره مثل حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: "أخذ رسول الله ﷺ بيدي فعلمني التشهد" الذي هو"التحيات لله، الصلوات والطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله" هذه هي الرواية للنبي ﷺ هذه هي الرواية الصحيحة.

زهير بن معاوية أدرج في هذا الحديث ما هو من كلام **عبدالله بن مسعود** رضي الله عنه، الذي هو "قال له إذا أردت أن تقوم فقم وإذا أردت أن تجلس فاجلس فقد أديت صلاتك"، هذا الكلام كلام **عبد الله بن مسعود** ولكنه ظن أنه كلام النبي ﷺ فأدرجه فيه.

إذن الحديث المدرج من حيث التقسيم ينقسم إلى قسمين، وكل قسم فيه ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

كيفية معرفة الحديث مدرج

- أن يخبرنا بذلك إمام من أئمة هذا الشأن أن هذا الحديث فيه إدراج، لأنه اطلع على الأمر وعرف أن هذا إدراج من النبي ﷺ.
- أن يكون في الكلام تفصيل، يعني إما أنّ الصحابي أو الذي قام بالإدراج يخبرنا أنه أدرج فيه: مثل حديث "أسبغوا الوضوء" و(ويل للاعقاب من النار)، أو حديث عبدالله بن مسعود ﷺ الذي في الصحيح، فمن المفروض أن الحديث هكذا: (مَن مَاتَ يُشْرِكُ باللَّهِ شيئًا دَخَلَ النَّارَ. وقُلتُ أنَا: مَن مَاتَ لا يُشْرِكُ باللَّهِ شيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ)، هذا الحديث عبدالله بن مسعود ﷺ فصل فيه أن هذا كم كلامه، وأنه هو الذي قال الجملة الثانية التي هي شهادة لأهل الجنة بالجنة، فهنا تفصيل كما في الحديث الأول "أسبغوا الوضوء"، هذا كلام أبو هريرة بدليل أنه قال: "فإني سمعت أبو القاسم ﷺ يقول (ويل للأعقاب من النار)" فلما قال: "فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول" وقال الحديث عرفنا أن الكلام السابق "أسبغوا الوضوء" من كلام أبي هريرة.

تنويه: هذا الإدراج مقبول، لأنه شارح للحديث يعني الإدراج يقبل إذا كان يشرحا الحديث.

فعرفنا أن الإدراج يكون بأمور ثلاثة:

- إما أن يكون عالم من العلماء يخبر بهذا القول؛
- أو أن يكون فيه تفصيل؛
- أو أن تكون هناك روايات مثل الأمثلة التي درسناها.

هناك رواية تبين أنه وقع إدراج، فنعلم به لأنه أخذها من حديث فوضعها في حديث غيره، وقد يتساءل شخص: هذا الحديث صحيح فكيف يمكن أن يكون هناك موضوع في حديث صحيح؟ فأقول لك: هذا يبين دقة علماء الحديث في علم الحديث.

فالحديث الموضوع ليس له علاقة بالحديث المدرج أبدا، الحديث الموضوع مكذوب على النبي محمد ﷺ، سواء كان واضعه تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، أو كان واضعه لم يقصد الكذب على رسول الله ﷺ

أما المدرج فقد يكون حدث وهن من الراوي أو أخطأ الراوي فظن أن كلام الصحابي مضاف إلى كلام الرسول ﷺ، فساقه، فلو أن الحديث من قبيل الإفراد وفيه إدراج، أبطلنا الإدراج وصار الحديث صحيحا.

ونعلم بإدراجه من أحد الأمور الثلاثة:

- الإخبار: واحد من أئمة الشأن أخبر بهذا؛
- عن طريق سبر للروايات: سردت الروايات بعضها ببعض فعلمنا أن في أحدها إدراجا؛
- بالتنصيص والتفصيل: أي أنّ الراوي نفسه يقول مثل عبد الله بن مسعود، وكذلك أبا هريرة ﵁،"أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار" ورواية أخرى تقول"أسبغوا الوضوء فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول (ويل للأعقاب من النار)"، ولا يحدث عكس ذلك لأنهم كانوا أحرى من ذلك بكثير.

وقد قلنا سابقاً أخطأ **الإمام الأوزاعي** عندما نقل "قال رسول الله ﷺ: من فاتته صلاة العصر حبط عمله"، و**الإمام الأوزاعي** رواها كلها كأنها من كلام الرسول ﷺ، فهذا خطأ من **الإمام الأوزاعي** ولا يعد كذباً على النبي ﷺ لأنه إما أن يكون من باب أن يشرح شيئا في الحديث، وإما أن يكون من باب خطأ الراوي، فهذا من الخطأ المعفوعنه، (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما أستكرهوا عليه)

مراجعة

التتابع والشواهد

الغاية من التتابع والشواهد عند علماء الحديث أمران:

إدراك ما كان ضُعفُه قليلا عند المحدّثين، فيَرفع درجته من الضعف إلى الصحة: وهذا يدخل تحت باب الحديث الحسن لغيره، فالحديث الحسن لغيره أصله حديث ضعيف، إلا أنّ الراوي الضعيف فيه ليس مجروحا جرحا شديدا وقد تابعه أحد آخر، فرفعه من درجة الضعف إلى درجة الحسن لغيره، وسنن **الإمام الترمذي** مليئة بمثل هذا النوع من الحديث.

أن يرفع الحديث من حد الغرابة أو كونه حديثاً فرداً نسبياً أو فرداً مطلقاً إلى كونه حديثاً عزيزاً، أو مستفيضاً، أو متواتراً: إذ أنّ أصل الحديث غريب، فرفعته من حد الغرابة إلى حد الإستفاضة، أو كونه حديثاً عزيزا، أو كونه حديثاً متواترا، فالمهم أنها رفعت الحديث من الغرابة، أو من الفرد النسبي، أو الفرد المطلق-كل هذه مصطلحات لا مشاحة فيها- إلى كونه مستفيضاً، أو عزيزاً، أو متواتراً، والمعلوم أن هذه الدرجات الثلاث أعلى في الرواية من الحديث الغريب أو الحديث الفرد.

مثال ذلك: الحديث الذي ذكره **الحافظ بن حجر** ﵀ في كتابه (نزهة النظر)، و هو يجمع التتابع والشواهد، و هو نفس الحديث الذي رواه **الإمام الشافعي** ﵀ في كتابه (الأم) عن شيخه **مالك** ﵀، وكان **عبدالله بن مَسْلَمَة القعنبي** قد تابع الشافعيٌّ عليهِ، كذلك رواه **الإمام البخاري**، وأيضا رواه **الإمام ابن خزيمة** متابعة قاصرة.

ما رواه **الإمام الشافعي** ﵀ في كتابه **(الأم)**، عن **مالك**، عن **عبدالله بن دينار**، عن **ابن عمر** أن رسول الله ﷺ قال: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُونَ لَيْلَةً، فلا تَصُومُوا حتَّى تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ علَيْكُم فأكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلَاثِينَ)[81]، الحديث بهذا اللفظ، كما قال **الحافظ بن حجر:** "ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك قد رووه بلفظ آخر، وهو: فإن غُم عليكم فأقدروا له "انتهى، إلا أنه وُجد متابع له وهو **عبدالله بن مسلمة القعنبي** ﵀ الذي تابع الشافعي على هذه الرواية، فأخرج الحديث من حد الغرابة إلى حد العزيز، وكذلك رواه **الإمام ابن خزيمة**، و رواه **الإمام البخاري**، و رواه **الإمام النسائي**

رواه **الإمام ابن خزيمة** متابعة قاصرة لأنه رواه من رواية **عاصم بن محمد**، عن أبيه **محمد بن زيد**، عن جده **عبدالله بن عمر** ﵄، فأشتركا (أي ابن خزيمة و الشافعي) في الراوي (الصحابي) عبدالله بن عمر فأصبحت هذه متابعة قاصرة.

الحديث المبهم

تعريف الحديث المبهم

الحديث المبهم هو الحديث الذي في طبقة إسناده رجلٌ لا نعرفه

مثال عن الحديث المبهم: الرواية المشهورة للكسائي ﵀ عن عمرو بن العاص ﵁ أنه قال لرجل: "تلك عقول كادها باريها"، فهذه الرواية بها رجلٌ مبهم الذي هو بين الكسائي وبين عمرو بن العاص ﵁.

حكم الحديث المبهم

الحديث المبهم حديثٌ ضعيف، والسبب في ضعفه: أننا إذا أردنا أن نعرف ما صحة خبرٍ فلابد من معرفةِ رجاله حتى نحكم عليه إما بالصحة أو بالضعف، فلما كان هذا الحديثُ فيه رجل لا نستطيع أن نحكُمَ عليه لا بصحةٍ ولا بضعف، حكمنا على هذا الحديثِ بالضعف فأيّ حديثٍ به رجل مبهم محكومٌ عليه بأنه حديثٌ ضعيف

٨١ الراوي : عبدالله بن عمر | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري: الصفحة أو الرقم: ١٩٠٧ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

لو كان هناك إمام من أئمة النقد أو إمام من أئمة التجريح أخبرنا بقوله: "أخبرنا الثقةُ عن فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال كذا وكذا، هذا الرجل حكمه مبهم، ولكن حكم هذا الحديث إذا كان هذا الإمام يروي عن إمامٍ نعْرِفهُ صار الحديثُ صحيحاً، كالإمام أحمد مثلاً كان إذا حدَّث عن الشافعي ﷺ كان يقول أخبرنا الثقة، فنحن نعلم أن الإمام أحمد عندما يقول أخبرنا الثقة أنه يقصد أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ﷺ، والإمام الشافعي ﷺ مشهورٌ ومعلومْ.

ولكن لا ينطبق هذا الكلام على أيّ عالم من علماء النقد أو علماء الجرح والتعديل، لأن الجرح والتعديل يختلف من عالمٍ لعالم، فقد يكون مجروحاً عند عالمٍ، كابن معين مثلاً أو أبو حاتم الرازي، أو أبو زرعة الرازي، قد يكون مجروحاً عندهم إلا أنه ثقةً عند غيرهم، وقد يكون ثقةً عندهم -كأبي عيسى الترمذي أو ابن حِبَّان أو غيرهم من الأئمة المتساهلين- ولكنه مجروح عند غيرهم.

فالذي يفصل هنا، هو أن يكون الإمام معروفا، فعدنما يقول: "أخبرنا الثقة" نبحث في هذا الثقة، أما إذا كان معلوماً ومعروفاً يصير بهذا الحديث صحيحاً، وإلا حُكِمَ عليه بأنه رجلٌ مبهم.

جهالة العين وجهالة الحال

إذا ذكُرَ رواي مرة واحدة فقط في حديثٍ صارَ مجهول العين، أي غير معروف -فهنا يكون الحديث عن راوٍ غير معلوم عند علماء الحديث-، وإن ذُكِر مرتين، صار مجهول الحال -إلا إذا تَكَلَّم فيه أحدٌ من علماء النقد وذكر معرفتهُ به وهذا يكون نادراً جداً-

طبقات الرواة

مفهوم طبقات الرواة

الطبقة في الرواة عبارة عن جماعة اشتركوا في السِنّ ولقاء المشايخ، تقاربت أعمارهم وأخذوا عن المشايخ نفسهم، فهؤلاء يُقال عنهم "طبقة واحدة"؛ لأن أعمارهم متقاربة ويأخذون عن شيخٍ واحد.

وقد يكون الراوي من طبقتين؛ وهذا قد يحدث لاعتبارات مختلفة تكلم عنها علماء الجرح أو علماء الطبقات مثل الحافظ بن حجر وابن سعد والحافظ الذهبي وغيرهم رحمهم الله جميعا.

الرواة من طبقتين

من الصحابة

مثال أنس بن مالك:

١. طبقة الصحابة الأكثر رواية عن رسول الله ﷺ: فأنس بن مالك من حيث ثبوت صحته إلى النبي ﷺ يُعد في طبقة الستة أو العشرة الذين هم أكثر الناس رواية عنه ﷺ (وهو من طبقة الصحابة)

٢. طبقة صغار أصحاب النبي ﷺ: (من حيث السن): فهو من طبقة صغار أصحاب النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ لما قَدِم المدينة كان أنس عمره تسع أو عشر سنوات، أي أنه يوم مات النبي ﷺ كان عمر أنس عشرين أو إحدى وعشرين سنة، فهو لا يتساوى في السن مع الشيوخ من أصحاب النبي ﷺ كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من كبار أصحاب رسول الله ﷺ.

إذن من نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقةً واحدة، أي الذي يقول أنّ الصحابة كلهم طبقةٌ واحدة كابن حبان؛

والذي نظر إليهم باعتبار قَدْرٍ زائد كالسبق إلى الإسلام مثلًا أو فارق السن أو شهود المشاهد الفاصلة، فالذي أسلم في آخر حياة النبي ﷺ لا يتساوى مع من شهد بدرًا أو شهد أحد، فمن نظر إلى هذه الاعتبارات جعل الصحابة طبقتين، فيجعل المتقدمين أو كبار الصحابة في طبقة، ويجعل المتأخرين في السن أو من لم يشهد المشاهد الفاصلة في طبقة ويُطلق عليهم صغار أصحاب النبي ﷺ

من التابعين

فمن نظر إليهم باعتبار الأخذ عن بعض الصحابة فقط، فهو يجعل الجميع في طبقة واحدة، بمعنى إن أخذ أي أحد حديثا أو حديثين أو ثلاثة عن الصحابة يتساوى مع من أدرك كبار الصحابة كسعيد بن المسيب وغيره من التابعين الكبار رحمهم الله تعالى.

أما من نظر إليهم باعتبار اللقاء فقد قسمهم كما فعل محمد بن سعد.

من أساسيات علم الطبقات

- معرفة التواريخ: ومن المهم جدا في علم الطبقات أن تعلم أعمارهم ومولدهم، فعلم التاريخ مهم جدا في علم الحديث؛ لأنه في بعض الأحيان يكون اسم التلميذ متفقا مع اسم الشيخ، وقد يتفق اسم التلميذ مع اسم الشيخ مع اسم شيخِ شيخِه، فمن باب التفريق يجب أن تعلم متى وُلِد كل واحدٍ منهم، وبالتالي تعرف من أدرك من، ومن أخذ عن من.
- معرفة الأصول: وكذلك من المهم معرفة البلدان والأوطان، ومعرفة الصَنعَة إن وُجِدَت، لأن الراوي يمكن أن يُنسب إلى صنعته أو بلده أو قبيلته، فكل هذا مما لا بد أن تعرفه في علم الطبقات، والسبب في ذلك: الأمن من تداخل الإسمين لا إذا اتفقا نُطقا، ولكن إذا اتفقا بالنسب، فمثلًا إن قال أحدهم : فلان عن سفيان، فأي السفيانين يقصد؟ هل يقصد سفيان بن سعيد الثوري، أم سفيان بن عُيينَة

فأهل العلم قالوا أن هذا يُقَسَّم بالرواة أنفسهم، وهذا ما فعله الإمام المِزّي في التهذيب، فلو فلان وفلان وفلان أخذوا عنه يكون سفيان الثوري، ولو أخذ هو عن فلان وفلان وفلان يكون أيضًا سفيان الثوري، وكذلك في تلاميذ سفيان بن عيينة، فتلاميذه متأخرون في الزمن عن تلاميذ سفيان الثوري، وعلمنا ذلك من ميلاد سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وكذلك تلاميذهما وكذلك من الطبقة التي أخذ عنها كل منهما، وإن كان كلاهما أدرك من أدرك من أصحاب النبي ﷺ (وسفيان الثوري هو أستاذ سفيان بن عيينة إلا أن شهرة سفيان بن عيينة وعلمه جعلاه يتساوى في القدر مع سفيان بن سعيد الثوري)

باب الجرح والتعديل

مدارس الجرح والتعديل

مدرسة المتشددين

القسم الأول متشدد جدا لدرجة أنه إذا جرّح أحدا ما فلا يُقبل منه الجرح إلا إذا كان مفسّرا أو أن يشترك معه غيره في التجريح.

مثال على هذا القسم: يحيى بن معين إمام الجرح و التعديل، إذا قال فلان ضعيف لا يؤخذ منه، لأن يحيى بن معين وكذلك يحيى بن سعيد القطان يعتبران متشددين جدا في موضوع الجرح والتعديل. فهما يضعفان للوهنة والوهنتين والخطأ و الخطئين، فإذا وقع رجل في خطأ أو خطئين يحكم عليه أهل هذا القسم بالضعف.

من الجدير بالذكر أنه يؤخذ من أصحاب هذا القسم التوثيق لأنهم إذا وثقوا أحدا فهو جدير أن يكون ثقة، فيؤخذ منه في التوثيق أما في الجرح والتعديل فلا يقبل إلا بشيئين:

- الأول: أن يكون جرحه مفسرا، أي أن يقول فلان مجروح لكذا وكذا؛
- الثاني: أن يوافقه عليه أحد غيره، فإن وافقه غيره أخذ بكلامه.

مدرسة المتساهلين

القسم الثاني يتمثل في مدرسة المتساهلين.

مثال على هذا القسم: **الإمام الترمذي و الإمام الحاكم و الإمام البيهقي و أحيانا الدارقطني و البزار**: فهؤلاء متساهلون لا يقبل منهم التوثيق إلا أن يوافقهم أحد غيرهم، لأنه مثلا الإمام ابن حبان يوثق المجاهيل، هم أصلا مجاهيل، و كنا قد قلنا أن المجهول سواء كان مجهول العين أو مجهول الحال أو مبهما، لا يقبل حديثه وحديثه ضعيف، لأن الأخبار لابد من توثيقها عن طريق الرواة حتى تقبل، و هذا شرط الحديث الصحيح، فبالرجوع إلى الحديث الصحيح ستجد هذا واضحا.

مدرسة المعتدلين

القسم الثالث يمثل الصنف البين-بين، أي المعتدل الذي لا يجرح للخطأ والخطئين وفي نفس الوقت منصف معتدل.

مثال على هذا القسم: الإمام أبو عبدالله البخاري و أبو عبدالله أحمد بن حنبل و أبو زرعة الرازي وغيرهم رحمهم الله ﷺ.

من آيات حفظ الله للحديث النبوي

يجب الإنتباه إلى أنه في علماء الجرح والتعديل أو علماء النقل "من فضل الله ﷻ" لا يوجد عالمين اتفقا على تجريح ثقة أو اتفقا على توثيق ضعيف: فعلى الرغم من أنهم مدارس وكل مدرسة تمتاز بشيء وتظن بشيء، يجب أن نطمئن في هذه المسألة، و هذا فضل الله ﷻ على حفظ حديث رسول الله ﷺ حتى لا يضيع، أن لا تجد عالمين اتفقا على تضعيف الثقة أو توثيق رجل ضعيف.

من الممكن أن يكون عندهم أخطاء، ولكن هذه الأخطاء إذا انفرد بها واحد، يُرَدُّ عليه في التو واللحظة.

أمثلة للرد على من أخطأ من علماء الجرح والتعديل:

- الإمام ابن حزم: **الإمام ابن حزم** قال على **محمد أبو عيسى الترمذي** -و الذي هو من أجلّ تلاميذ الإمام البخاري و صاحب السنن، فهو غني عن التعريف-، كتابه السنن قيل فيه: "من كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم"، إلّا أن الإمام ابن حزم ﵀ قال فيه مجهول: أهل العلم قالوا في سبب تجهيله له هو أنه لم يكن يعرفه فحكم عليه بالجهالة، -و أنا صراحة لا أستسيغ هذا السبب مع جهلي بالسبب الحقيقي- لكن لم يقل بهذا القول أحد.

الإمام أبو جعفر العقيلي: **أبو جعفر العقيلي**، وهو أحد النقاد الكبار، تكلم في **علي بن المديني**، وعلي بن المديني هو إمام أهل العلل وإمام أهل الحفظ، طبعا رد عليه الأئمة في هذا الشأن.

فائدة: الإمام الذهبي ﵀ يقول: "لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة"انتهى، وذلك من حفظ الله ﷻ لأمة النبي ﷺ و لحديث رسوله ﷺ.

تقديم الجرح على التعديل

قال ابن الصلاح: "الجرح مقدم على التعديل"انتهى، أي لو أن هناك راو إمام ناقد فسّر الجرح كأن يقول: "هذا فلان ضعيف لكونه كذا و كذا"، مثلا اختلط في آخر العمر، فكل من روي عنه أصبح حديثه ضعيفا و السبب في الضعف أنّنا لا نعرف متى اختلط عنه ومن أخذ عنه قبل الإختلاط وبعد الإختلاط، فهذا التضعيف أصبح تفسيرا: أي أصبح التضعيف مفسَّرا.

ثم يأتي عالم آخر يقول بأنّه ثقة، "فأصبح الجَرح مقدَّمًا على التعديل إن صدر مبيّنا مِن عارِف بأسبابه لأنّه إن كان غير مفسَّرا لم يَقدح في من ثَبُتت عدالته"انتهى، وهذا في المدرسة الأولى وهي مدرسة ابن مَعين وابن حِبّان وابن أبي حاتم وغيرهم.

قال: "فإن خلا المجروح عن التعديل قُبِل الجرح فيه مُجمَلا"انتهى، مثلا: **محمد بن سعيد المصلوب** -هذا الكذّاب الوضّاع-، لم يقل أحد من أهل العلم قط بأنّه ثِقة، فلو قال به أحد من أهل العلم مِثل ابن حِبّان أو الإمام النسائي أو غيرهم، بأنّه ضعيف، فلا تنتظر أن يفسّر لك الجَرح، لأنّ هذا مُجمَع على تضعيفه أصلا، "فإذا كان الراوي مُجمَع على تضعيفه أو خلا الراوي من التعديل صار الجَرح فيه مجمَلا غير مبيّنِ السبب، قُبِل على ذلك"انتهى

مراتِب الجَرح والتعديل

لمّا سُئل الإمام أحمد ﷺ: "ما تقول في فلان؟" قال: "ثِقة"، فقال له الرجل: "أحُجّة هو؟" قال: "وَيْحَك! الحُجّة يحيى ابن سعيد القطّان" وهو أحد شيوخ الإمام أحمد.

إذن لماذا فرّق الإمام أحمد بين ثِقة وحُجّة؟ لأنّ درجة الحُجّة أعلى من درجة الثقة؛ فعلِمنا أنّ الجَرح مراتب وكذلك التعديل مراتب.

معايير الجَرح والتعديل

١. أوّل شيء أن يكون الجَرح مفسَّرا إذا اختلف في الراوي؛

٢. الشيء الثاني أنّ هذا الجَرح المفسَّر مقدَّم على التعديل.

لو أنّ هناك راوٍ فسَّر الجَرح، ثمّ أتى عالِمٌ ناقِدٍ مِن بعده في الزمن أو مِن بَلَد الذي جُرِّح، وعدّله، على الصحيح أن يُؤخذ بقول المُعدِّل بعد قول الجارِح، إلّا أن يكون المجروح كان كذّابًا على النبيّ ﷺ، لأنّه على الصحيح عند أهل العِلم لا يُقبَل منه حديث لرسول الله ﷺ حتّى وإن تاب، وهذا فرْق بين متّهم بالكذب وكذّاب.

مراتب الجرح والتعديل

مراتب الجرح

المرتبة الأولى: "أسوأها الوصف بما دلّ على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعَل، كَأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوَضع، أو هو رُكن الكذب، ونحو ذلك"انتهى

فائدة: علماء الجَرح والتعديل كانوا يمتحِنون الكذّابين، وإحدى قواعد امتحان الرواة في الجَرح والتعديل: التاريخ.

يروي الإمام مسلم في (مقدّمة الصحيح) عن شيخه الدارمي قصّةَ الرجل الذي كان يكذب على عبدالله بن مسعود، قال: "كنّا مع علي ﷺ في صفّين"، وموقعة صفّين حدثت سنة سبعة وثلاثين، "وقد خَرَج علينا ابن مسعود"، وابن مسعود على الراجح والصحيح أنّه توفّيَ سنة اثنين وثلاثين، فقال له الإمام الدارمي: "أتراه بُعِث بعد موته؟"

فائدة: ومِن قواعد علماء الجَرح والتعديل أنّهم كانوا يمتحِنون الشيوخ حتى يعرفوا هل اختلط أم مازال عقله قويّا يستطيع الحفظ ولا يختلط في أحاديث رسول الله ﷺ.

- المرتبة الثانية: "ما كان قريبا مِن هذا الوصف وهو وصف أفْعَل للكذب مثل: دجّال أو وضّاع أو كذّاب"انتهى، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة إلا أنها لا تساوي أفعل التي هي أعلى صيغ المبالغة الخمس في لغة العرب.
- المرتبة الثالثة: "ما دلّ على الجَرح كقولهم فُلان ليّن أو سيّء الحِفظ أو فيه مَقال"انتهى، وكلِمة "فيه مَقال" تجدها غالِبا عند الأئمّة المتأخّرين.
- المرتبة الرابعة: قول: "المتروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر حديث أو ليس بالقويّ"انتهى

فهذه إذن مراتِب الجَرح، وهناك فرق بين قولهم كذّاب وبين متّهم بالكذِب، فالكذّاب يكون يكذِب على النبيّ ﷺ، يعني هو الذي يضَعُ الحديث على النبيّ ﷺ، أمّا قولهم المتّهم بالكذِب فهذا يكذِب على الناس ويتركوه لشدة كذبه على الناس تورعا من أن يكون يكذب على النبي ﷺ.

هذا هو الفرق بين كذاب ومتهم بالكذب، وهذا يدخل في النوع الثاني والنوع الثالث من الأنواع التي ذكرناها.

مراتب التعديل

- المرتبة الأولى: قال: "أرفعها ما يدل على المبالغة، فلان حُجّة، فلان إليه المنتهى في حديث رسول الله ﷺ، فلان سيد أهل بلده في حديث رسول الله ﷺ، وأصرح ذلك التعبير بأفعَل كأوثق الناس، أي أثبت الناس أو إليه المنتهى في التثبت"انتهى
- المرتبة الثانية: "ما تأكد بصفة من صفات الدالة على التعديل أو صفتين: كثقة ثقة أو ثبت ثبت؛ فلان ثبت ثبت في الحديث. أو ثقة حافظ. أو عدل ضابط"انتهى، وهذا توكيد لفظي، فعندما يقال فلان ثقة ثقة، أراد أن يخرجها من التوثيق الى التوكيد اللفظي، مثل قول الله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر: ٢١]، فهذا على بعض قول أهل العلم توكيد لفظي، ويقصد به تكرار اللفظ مرتين.
- المرتبة الثالثة (الدنيا): "ما أُشعِر بالقرب من أسهل التجريح، كشيخ، أو يروى حديثه أو يعتبر به ونحو ذلك"انتهى

فهذه تسمى عند علماء الجرح والتعديل بمراتب الجرح والتعديل.

معرفة أنساب الرواة

معرفة أنساب الرواة شيء مهم جدا، لأنه من الممكن أن يُسمّى أحد أحيانا باسمه وأحيانا أخرى:

- يُنسب لنسبه: "من الممكن أن يكون له إسمه وله نسب، فيأتي أحد من العلماء يسميه مرة باسمه ومرة بنسبه، فيختلط على من لم يطلع على أنساب الرواة فيظن أنهما راويتين والصحيح أنه راو واحد"انتهى

مثال ذلك: **الصحابي المقداد بن الأسود**، الذي هو **المقداد بن عمرو**، قصة إسلامه جميلة جدا في صحيح الإمام مسلم: فالمقداد بن الأسود نسب الى الأسود الزهري، لكونه تبناه، لما الأسود الزهري تبناه لقب به فقيل له "**المقداد بن الأسود**" و إنما هو "**المقداد بن عمر**" ﷺ، فأنا لو لم أعرف هذا، لوجدته مرة "المقداد بن الأسود" ومرة أجده "المقداد بن عمر" فأظن أنهما راويان وإنما هو راوٍ واحد.

- يُنسب لأمه: وقد ينسب إلى أمه مثل "إسماعيل بن عُلَيّة" أحد شيوخ الشافعي ﷺ، وقد كان يكره هذا الإسم، لذلك من أدب الشافعي ﷺ أنه كان يقول: "إسماعيل الذي يقال له بن علية"انتهى وهو إسماعيل بن إبراهيم، وهو أحد رواة الشيخين، فقد روى له الشيخان في الصحيحين، فأنا لو جهلت هذا؛ أي أنّ إسماعيل بن علية هو نفسه إسماعيل بن إبراهيم شيخ الإمام أحمد والشافعي رحمهما الله تعالى لاختلط علي الأمر وظننت أنهما راويان.
- يُنسِب إلى غير ما يُسبقُ إليه الفهم: مثل "**الحَذَّاء**" و "**سليمان التيمي**" فإنه لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم.
- يُنسب إلى جده: "وكذا من نسب إلى جده فلا يغني التباسه لمن وافقه أسمه واسم أبيه واسم جده"انتهى:

ومن الممكن أن يتفق اسم الراوي واسم أبيه واسم جده مع بعضهم البعض: مثل: **الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب** ﷺ وعن الحسن وأبيه، فهذا أيضا لابد أن يكون معروفا.

وقد يتفق الإسم واسم الأب مع اسم الجد واسم الأب فصاعدا "كأبي اليمن الكلبي" فهو "زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن"، والحافظ بن حجر إسمه قريب من هذا إلا أنّ فيه إختلافا فهو معكوس.

وقد يتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا، "كعمران عن عمران عن عمران": الأول يعرف بالقصير، والثانى أبو رجاء العطاردي، والثالث عمران بن حصين الصحابي ﷺ وعن أبيه: فكل هذا يدخل فى أنساب الرواة، فلابد أن تكون على معرفة به حتى لا تختلط وتقع في لبس أنت في غنى عنه.

علم الجرح والتعديل

تعريف الجرح والتعديل

الجرح

الجرح لغة: مصدر (جَرَحَ يَجْرَحُهُ؛ ويُقال بالتشديد جرَّحه)، أي إذا أثّر فيه بسكين أو بسلاح أو نحو ذلك.

التجريح اصطلاحا: هو وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بصفات تقتضي عدم قبول روايته، فعندما يجرِّحون راوياً فإنهم يصفونه بوصفٍ: هذا الوصف يقتضتي التجريح، يجرح ضبطه أو يجرح عدالته، وبالتالي ترد شهادته ويرد خبره فلا يقبل.

إذن الجرح يكون في الراوي بأحد أمرين أو بالأمرين معاً، إما جرح في العدالة أو جرح في الضبط أو الضبط والعدالة معاً، هذا كان تعريف الجرح عند علماء الحديث.

فائدة: من سُلبت عدالته صار "فاسقاً"، أي إذا أُتهم في العدالة صار فاسقاً، ومن اتُّهم في ضبطه صار مغفلاً، لأنه لايستطيع أن يضبط ما يحفظه سواء كان هذا الضبط ضبط صدر –أي حفظ- أو ضبط كتابة –أي في كتابه الذي يكتب فيه-، ففي كلا الأمرين يسمى "مغفلا".

التعديل

التعديل لغة **:**مأخوذ من العدل وهو ضد الجَوْرِ -الذي هو الظلم- وما قام في النفوس أنه مستقيم، فالعدل من الناس هو الشخص المَرْضِيُّ المستوي الطريقة، شخص عدل أي طريقته مستقيمة.

اصطلاحاً: وصف الراوي في عدالته وضبطه بوصف يوجب قبول روايته، أي فلان عدّله أهل العلم: يعني أنهم قبلوا روايته، أي أنهم ارتضوا هذه الرواية ولم يقوموا بجرحه.

إذن التعديل لابد أن يشتمل العدل والضبط الاثنين معاً، فإذا كان التجريح يختص بالضبط والعدل كذلك التعديل يختص أيضاً بالضبط ويختص بالعدل.

مصدر علم الجرح والتعديل

القرآن الكريم

علم الجرح والتعديل علمٌ قديم ذكره الله ﷻ في الكتاب العزيز، وذكره النبي ﷺ في السُنّة الشريفة وكذلك الصحابة والتابعين وتابعوهم، فإن الله ﷻ شهد للصحابة ﷺ بأنهم عدول، فقال ﷻ:

- ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤]
- ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]
- ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]

السنة النبوية الشريفة

وفي (صحيح البخاري)، قال النبي ﷺ: (نِعْمَ عبدُ اللهِ وأخو العشيرةِ خالدُ بنُ الوليدِ)[٨٢]، فهذه شهادة من النبي ﷺ بالتعديل لخالد ﷺ، كذلك ثناء النبي ﷺ على كثير من الصحابة، وبُغض الله ﷻ ورسوله ﷺ وبيان التجريح سواء لأهل النفاق أو أهل الكفر في الكتاب والسُنّة، أيضاً كان هذا دأب الصحابة في علم الجرح والتعديل ودأب التابعين رحمهم الله ﷻ.

مراجعة

مراتب الجرح والتعديل

مراتب الجرح

- المرتبة الأولى: "أسوأها الوصف بما دلّ على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بِأفعلَ، كَأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوَضع، أو هو رُكن الكذب، ونحو ذلك"انتهى

٨٢ الراوي : أبو بكر الصديق | المحدث : شعيب الأرناؤوط | المصدر : تخريج المسندالصفحة أو الرقم | 43 : خلاصة حكم المحدث : صحيح بشواهدهالتخريج : أخرجه أحمد (٤٣) واللفظ له، وابن أبي خيثمة في ((التاريخ)) (٢٨٤٩)، وابن أبي عاصم في ((الآحاد والمثاني)) (٦٩٦)

- المرتبة الثانية: "ما كان قريبا مِن هذا الوصف وهو وصف أفْعَل للكذب مثل: دجّال أو وضّاع أو كذّاب"انتهى

- المرتبة الثالثة: "ما دلّ على الجَرح كقولهم فُلان ليّن أو سيّء الحِفظ أو فيه مَقال"انتهى

- المرتبة الرابعة: قول: "المتروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر حديث أو ليس بالقويّ"انتهى

مراتب التعديل

- المرتبة الأولى: قال: "أرفعها ما يدل على المبالغة، فلان حُجّة، فلان إليه المنتهى في حديث رسول الله ﷺ، فلان سيد أهل بلده في حديث رسول الله ﷺ، وأصرح ذلك التعبير بأفعَل كأوثق الناس، أي أثبت الناس أو إليه المنتهى في التثبت"انتهى

- المرتبة الثانية: "ما تأكد بصفة من صفات الدالة على التعديل أو صفتين: كثقة ثقة أو ثبت ثبت؛ فلان ثبت ثبت في الحديث. أو ثقة حافظ. أو عدل ضابط"انتهى

- المرتبة الثالثة (الدنيا): "ما أُشعِر بالقرب من أسهل التجريح، كشيخ، أو يروى حديثه أو يعتبر به ونحو ذلك"انتهى

خصوصية ألفاظ الجرح والتعديل عند الأئمة

إن ألفاظ الجرح والتعديل لاتقوم على العموم، بمعنى: كل إمام من أئمة الجرح والتعديل عنده ألفاظ قد تكون خاصة به، فعلى سبيل المثال **الإمام البخاري** ﷬ عندما يقول: "فلان فيه نظر" فهذا لا يعني أن فلانا ضعيف، لأن البخاري ﷬ قد يكون حكم على هذا الحديث فقط، وليس حكماً عاماً ،وهذا ليس خاصا بالإمام البخاري ﷬ فقط، ولكنه عامٌ في علماء الجرح والتعديل، أي أنهم إذا أطلقوا ألفاظاً، فدائماما تكون خاصة متعلقة بالإمام نفسه، ويعرف هذا الأمر بالتتبع لأهل العلم ولأهل النقد ولمعرفة ألفاظ كل واحدٍ منهم ولا يحصل طالب العلم على ذلك إلا بتتبع هؤلاء.

الحكم العام

الحكم العام هو الأحكام العامة التي اتفق عليها علماء الجرح والتعديل: فهناك أحكام عامة يتفقون عليها، إنما في إطلاق الألفاظ في الجرح والتعديل قد يكون لبعضهم لفظ يقصده الإمام، ولا يكون هذا اللفظ حكماً عاماً، بل يكون عند فلان من أهل العلم فقط، إذن الأمر متعلق بتتبع ألفاظ العلماء من حيث الجرح ومن حيث التعديل.

فائدة: لا تقبل إلا رواية الراوي الذي هو: ضبط وعدل؛ فالأمر لا يقف على صفة واحدة وإنما لابد من جتماع العدالة واجتماع الضبط، فالجرح والتعديل قائمان على الأمرين وليس على أمر واحد منهما.

المستور

تعريف المستور

المستور: هو من عرفت عدالته الظاهرة دون الباطنه، فهو في الظاهر عدل أما في الباطن فلا نعرفه ولم يطلع عليه حتى الأئمة النقاد أنفسهم، فقد يكون لقلة مروياته ولكنه معروف غير مجهول، فلو كان مجهولاً غير معروف فلا يُقبل حديثه مطلقاً سواء كان مجهول الحال أو مجهول العين، إنما المستور معلوم ومعروف وعدالته الظاهرة معروفة.

ليس كل إنسانٍ عدالته الباطنة مجهولة، فالأئمة النُقاد قالوا في العلماء الذين استفاض خبرهم كأحمد ﷺ، الشافعي ﷺ، مالك ﷺ، وشعبة بن الحجاج ﷺ، وسفيان بن سعيد الثوري ﷺ، وعبدالرحمن بن مهدي ﷺ، ووكيع بن الجراح ﷺ، وعلي بن المديني ﷺ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ﷺ، ومسلم بن الحجاج ﷺ: أنّ عدالتهم الباطنة كعدالتهم الظاهرة، لأن هؤلاء قد استفاض خبرهم بين الناس بل ونقل عنهم العلم، فإذا كان أحدهم نُقل عنه العلم وعدالته الباطنة غير معروفة، إذن لن نعرف أبدا عدالة مستور الحال.

فالذين استفاض خبرهم وهم أصحاب الطبقة الأولى كما قسمهم الإمام مسلم ﷺ، هؤلاء عدالتهم الظاهرة كعدالتهم الباطنة.

مثال: **الإمام مالك** ﷺ على سبيل المثال كان ينقل بالحرف عن النبي ﷺ، فـ(تالله) عند الإمام مالك تختلف عن (بالله) وتختلف عن (والله)، حتى **يحيى بن سعيد القطان** ﷺ يقول: "كان مالك ﷺ إذا شك في الحرف تركه"انتهى، هذا عدالته الظاهرة كعدالته الباطنه ومن سار مثله ﷺ.

حكم مستور الحال

مستور الحال يقبل للعلم بعدالته الظاهرة، والمنجدية في ذلك مأخوذة من حديث النبي ﷺ: (٢ - أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا أنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، ويُقِيمُوا الصَّلاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكاةَ، فإذا فَعَلُوا، عَصَمُوا مِنِّي دِماءَهُمْ، وأَمْوالَهُمْ إلَّا بحَقِّها، وحِسابُهُمْ علَى اللَّهِ)[٨٣]

فهؤلاء عاملهم النبي ﷺ بالظاهر، وترك باطنهم لله ﷻ، كذلك المستور الذي عرف حال ظاهره، يُقبل حديثه ويكون باطنه لربه ﷻ وحكم قبول روايته على الصحيح عند أهل العلم: أنها تقبل.

بل يكفي أن البخاري ﷺ ومسلم ﷺ خرّجا له في (الصحيحين):مثال ذلك:

- الإمام البخاري ﷺ في (صحيحه) خرّج مثلاً **لابن مرداس السلمي** وهو مستور الحال
- **ربيعة بن كعب** خرّج له الإمام مسلم ﷺ في (الصحيح) وهو أيضا مستور الحال.

فهذا دل دلالة واضحة على أن الشيخان رحمهما الله ﷻ، استدلاّ في (الصحيحين) بمستور الحال، فدل على أن مستور الحال تُقبل روايته، لكن، بشرط مهم:إذا تُبع، فلا يصح أن يكون كثير المرويات، وإنما حديثا أو حديثين كهؤلاء الذين خرّج لهم البخاري ﷺ: لهم فقط حديث أو حديثين، فلا بد أن يكون متابعا حتى تُقبل روايته كمستور الحال.

قبول رواة مستور الحال تكون في من تعذرت الخبرة الباطنة بأحوالهم وخاصة في طبقة التابعين، لأن طبقة التابعين كان فيها مدار الحديث كله على ستة من الذين تلقوا الحديث عن أصحاب رسول الله ﷺ ، وفيه غيرهم تلقى الحديث ولكن مدار الحديث على هؤلاء الستة، و إذا لم نجد الحديث عند هؤلاء الستة ووجدناه عند مستور الحال، قُبِلَ، لأن انتشار الحديث في طبقة التابعين لم يكن كمثل انتشاره في طبقة تابعي التابعين: كطبقة سفيان بن عيينة ﷺ ومن بعده، والتي هي طبقة الإمام أحمد ﷺ أو من بعده: كطبقة الإمام البخاري ﷺ وما إلى ذلك...

فدل الأمر على القبول وخاصة إذا اقتربنا من زمن النبي ﷺ، لأنه لم يكن هناك العدد الكبير الذي انشغل بالحديث كما هو الحال في طبقات دونهم أو الأدنى منهم، وما إلى ذلك، وقد قال **الإمام الخطيب البغدادي** ﷺ في كتابه (الكفاية): "ومن لم يروي حديثا أو حديثين ولم يُعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب -أي طلب الحديث- غير أن

٨٣ الراوي : عبدالله بن عمر | المحدث : مسلم | المصدر : صحيح مسلم| الصفحة أو الرقم : ٢٢ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

ظاهره الصدق ومشهود له -يعني الظاهر عليه أنه صادق وكذلك مشهود له في الصدق ومشهود له بالعدالة- قُبِلَ حُرّا كان أو عبدا"انتهى، ذكرا كان أو أنثى: المهم أن يكون مشهودا له بالعدالة وما إلى ذلك.

طريقة معرفة مستور الحال

ويعرف هذا برواية عدلين عنه أو عدل واحد، كما في (صحيح البخاري)، فُعرَف مستور الحال برواية عدل أو بإمام ناقد (علماء النقد هم العلماء الذين يحكمون على علماء الجرح والتعديل)، **كالإمام أحمد** ﵀، **أو يحيى بن سعيد القطان**. فيعرف إذن مستور الحال إذا روى عنه إمام ناقد، أو روى عنه عدل أو عدلين، أو روى عنه ثقة، أي إمام ثقة معروف بأنه لا يروي إلا عن ثقات: لأن هنالك من علماء الحديث من لا يروي إلا عن ثقه، (فمثلا لم يكن سفيان بن سعيد الثوري ﵀ كذلك، رغم أنه إمام الدنيا، إلا أنه كان يأخذ الحديث عن أي أحد، لكنه يعلم الصدق من الكذب، حتى أنهم سألوه مرةً عن محمد بن سائب الكلبي و هو كذاب وضاع فقال:"إني لَأعلم صدقه من كذبه"انتهى، فهو يعلم متى يكذب و متى يكون صادقا و يوافق الرواة).

رواية الفاسق

تعريف الفسق

الفسق لغة: هو الخروج الظاهر: يقال: خرجت الرطبة عن قشرتها أي فسقت -فإذا وجدت بلحة خرجت عن قشرتها أو برتقالة خرجت عن قشرتها لن آكلها لأنها هكذا فسقت-

رواية الفاسق: رواية الفاسق هي التي تخالف رواية العدل الضابط، و الراوي الفاسق هو من عُرِفَ بعدم عدالته

حكم رواية الفاسق

رواية الفاسق مردودة بالإجماع، لأن شهادته تُرَدّ أصلا، قال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] كذلك يرد حديثه بإجماع أهل العلم و لا يقبل حديثه مطلقا.

طريقة معرفة الفاسق

معرفة الفاسق تعرف بأمور منها:

- الإستفاضة: أنّ أنّه استفاض خبره بين الناس: كمحمد بن سعيد المصلوب مثلا، ومحمد بن سائب الكلبي و الواقدي أيضا؛ هؤلاء استفاض خبرهم بين الناس فعُرفوا بالفسق أو بالتنصيص -أي أن ينص عليه إمام ناقد؛ إما عالم جرح أو تعديل، فينص على أن هذا فاسق لا تقبل روايته- أو أنه يروي المنكرات والموضوعات، فتجده دائما متخصصا برواية المناكير، فهذا أيضا يعرف أنه فاسق.
- كذلك يُعرف الفاسق بالتضعيف الضمنيّ: والمقصود به أن يضَعِّف الحديث وليس هناك علة لتضعيف هذا الحديث إلا هذا الراوي، فإذا حكم إمام من أئمة الحديث أو من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الحديث ضعيف ونظرنا في هذا الحديث فلم نجد له علة إلا هذا الراوي، علمنا أنه مضعف ضمنيا لأن الحديث ضعف بسببه.
- كذلك ترك العمل بمقتضى حديثه مع غلبة الظن أنّ ترك العمل به لم يكن لسبب آخر إلا أنه من رواية ذلك الراوي.

إشتراط العدالة و الضبط لقبول الأخبار

لو نظرنا لشروط الحديث الصحيح فهي خمسة شروط:

١. الإسناد المتصل
٢. العدالة
٣. الضبط
٤. إنتفاء الشذوذ
٥. إنتفاء العلة

مدار الحديث الصحيح على أن يكون الراوي عدلا ضابطا، لأنه لو لم يكن عدلا ضابطا فإما سيقع في الشذوذ أو سيقع في العلة، وقد **قال الإمام إبن الصلاح** ﷺ في كتاب (معرفة أنواع الحديث): "أجمع جماهير أئمة الحديث و الفقه على أنه يشترط في من يحتج بروايته أن يكون عدلا ضبطا لما يرويه"انتهى

هذا إجماع لكل أهل العلم من علماء الحديث و الفقه، لهذا قلت أن الفاسق ترد شهادته عند الفقهاء أيضا.

العدالة وشروطها

تعريفات مهمة

تعريف العدالة

العدالة: هي ملكة تَحمِل المرء على ملازمة التقوى والمروءة.

تعريف المَلَكَة

المَلَكَة: هي الصفة الراسخة أو الهيئة الراسخة في النفس، وهي السجِيّة أو الضمير.

لأنّ الهيئة العارضة للنفس إن لم تكن راسخة سُمّيَت حالة، لذلك فالضمير أمر مصاحب للإنسان طوال حياته، لكن يمكن أن يموت هذا الضمير؛ فإذا كان الإنسان غير سويّ وليس على الفِطرة التي هي فَطرَه الله ﷻ عليها يموت ضميره، ولكنّ الضمير غير الحال الذي يعتري الإنسان ثمّ يذهب بعد ذلك، إنّما الفِطرة باقية معه لأنّها هي الضمير الذي خلقه الله ﷻ.

تعريف التقوى

التقوى: هي اجتناب الأعمال السيّئة أي المنهيّات من شِرك أو فِسق أو بِدع مع فِعل المأمورات.

تعريف المروءة

المروءة: هي آداب نفسية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، يعني هو الأمر الذي يُنزّه الإنسان على ترك كل ما يُستقبَح أو يُشين (مثلا أن يأكل في الشارع أو يتبول في طريق الناس أعزّكم الله ﷻ)

تعريف خَوارِم المروءة

خوارم المروءة: تختلف من نظر عالِم إلى نظر عالِم آخر، وخَوارِم المروءة قد تكون يقينيّة وقد تكون ظنيّة.

فالكذب من خوارم المروءة، والكاذِب يُرَدّ حديثه وتُرَدّ شهادته مطلقًا، وممكن أن يكون فيه من خوارِم المروءة الأخرى فتُقبَل شهادته، ولكن الكذب إذا وقع الإنسان فيه تُرَدّ شهادته مُطلَقا ولا تُقبل إطلاقًا.

فخَوارِم المروءة تختلف من إمام لإمام، بالتالي فهي تختلف من بيئة لِبيئة ومِن عُرف لِعُرف وما إلى ذلك، ولكن هناك أمور لابدّ أن يُتّفق عليها كالكذب، فهو أصلا يُعتبر من الكبائر، ولكنّه أيضا من خوارِم المروءة.

تعريف العدل

العدل عَرَّفَه الإمام الشافعي ﷺ في (الرسالة): "هوأن يعمل بطاعة الله ﷻ"انتهى، ومعنى ذلك: أن يعمل المسلم بطاعة الله ﷻ، فبذلك يصير عدلًا، وتُعرف درجة عدله على قدر إكماله لطاعة الله ﷻ

والعدل هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، أو من له مَلَكَة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

أقسام العدالة

تنقسم العدالة إلى قسمين:

- عدالة ظاهرة: [لمستور الحال]: وهي الإسلام وعدم العلم بالمُفَسِّق (أي ألا يكون هناك أمر يجرح في الراوي ويُفسِّقُه)، وتعرف من خلال الخبرة السطحية بالراوي دون بحث أو تنقيب عن أحواله.
- عدالة باطنة: [للأئمة الكبار]: وهي الإسلام والعلم بعدم المُفَسِّق، وتُعرَف من خلال خبايا أمره، ممن جالسوه أو سافروا معه أو جلس في بيتهم أو جلسوا في بيته.

شروط العدالة

- الإسلام: ولو تحمَّل حال الكفر وأَدَّى الحديث بعد الإسلام ، قُبِلَ منه، كحديث الإمام البخاري ومسلم والنسائي وأبو داوود وأحمد وغيرهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، أن أبا سفيان حدثه: أي الحديث الذي دار بين صُلح الحديبية وفَتْح مكة، يعني قبل إسلامه، وبهذا يكون أبو سفيان رضي الله تعالى عنه قد تحمَّل هذا الحديث وهو كافر؛ إلا أنه أدَّاه بعد الإسلام ولما أدَّاه بعد الإسلام قُبِلَ منه؛
- العقل: من شروط العدالة العقل، فلا تُقبَل رواية المجنون
- السلامة من أسباب الفسق؛
- السلامة من خوارِم المروءة: اشترط العلماء السلامة من خوارِم المروءة لأنّ الإخلال بها إمّا أن يكون لخَبَل في العقل أو لِنقصان في الدين أو لِقلّة حياء، وكل ذلك رافع للثقة بقوله، كل هذه الأمور التي تجعل

الإنسان الذي يخرِم المروءة يقع فيها، تتسبّب في أن تُرفَع عنه الثقة، لأنّ من لا يجتنب هذه الأمور فالغالب أنّه لا يجتنب الكذب، يعني إذا كان يقع في خوارِم المروءة فالغالب أنّه لا يجتنب الكذب.

خوارِم المروءة هي الأمور التي عليها عادات العقلاء، مثلا جماعة في بيئة ما اجتمعوا على أمور يستقبحون من يفعل ذلك، وقد تكون هذه الأمور أصلا أمورا محرّمة، إلّا أنّ عاداتهم اجتمعت على ذلك فأصبح الأمر يُنقِص من صاحبه، فتخيّل عالِم حديث أو طالب عِلم حديث، والناس ينظرون إليه نظرة مخيفة ويقِلّون من أمره، لذلك اشترط العلماء رحمهم الله السلامة من خوارِم المروءة؛

- البلوغ: الصبي إذا تَحَمَّل قبل البلوغ يقبل من الحديث إذا أدَّاه بعد البلوغ ولا يقْبل منه قبل البلوغ كالصحابي محمود بن الربيع ﵁: لأن الصَبي قَبل البلوغ غير مُكلف، وبعض أهل العلم قالوا لأنه لا يستطيع التمييز، فإن كان لا يستطيع التمييز فإنه لا يُقبلُ منه

وَتَكَلَّم أهل العِلْم في موضوع متى يستطيع الصبي أن يُمَيِّز بكلام كبير جداً: فالإمام أحمد مثلاً قال أنّه إذا إستطاع أن يُفرقَ بين البقرة والجمل فإنه يُقبلُ منه حديثه وما إلى ذلك والمسألة يطول فيها الكلام

فالصبي لا يُقبل منه لأنه أيضاً قد يقع في الكَذِب وهو لا يدري، فلأنه لا يستطيع التمييز أصلاً كما أنه قد لا يستطيع فهْم ما يقول، لذلك إشترط أهل العلم أن يكون بالغاً.

طريقة معرفة أهل العلم والنقد لعدالة الراوي

امتحان الراوي

وهذا كان من شغل الأئمة النُقاد (علماء الجرح والتعديل)، ويمكن أن يكون شيخه ومع ذلك يمتحنه:

مثال ذلك: كما في القصة المشهورة التي قام بها **يحيى بن معين** ﵀ مع **الفضل بن دَكين** ﵀، والفضل بن دَكِين شيخه -أي أن فضل هو شيخ يحيى-، وكذلك **الإمام أحمد** ﵀ هو شيخ **يحيى** ﵀، فسافرا إليه ثم ما كان منه إلا أنه امتحن **الفضل** ﵀، وكان **الإمام أحمد** ﵀ قد نهاه عن ذلك ولكنه أصر على ذلك، **فيحيى بن معين** إمام أهل الجرح والتعديل وهذا شغله.

فكتب يحيى أحاديثا بها أحاديث للفضل بن دَكِين، وأحاديثا لغيره، ثم دفعها **لأحمد بن نصر**، وقال له إذا خَف المجلس فادفعها إليه -أي للفضل-، فلما أخذها الفضل ونظر فيها، جعل نظَرَه يدور في الورقة، واستنكر هذا، وعَرف أن هذا امتحان، واستشف بِذكائه وعلمه ﵀ الأمر، وأن هذا من فعل يحيى بن معين، والإمام أحمد قال عنه: " أما هذا - يعني أحمد بن حنبل - فآدب من أن يفعل ذلك، وأما أنت فلا تجرؤ على أن تفعل ذلك، وليس هذا إلا من عمل هذا"، ثم ضرب يحيى بن معين ﵀.

فهذه من الأمور التي كان يعرف بها علماء الجرح والتعديل توثيق رواية الراوي

سبر الرواية

والمقصود بسبر الراوي: أن يأتوا بمَرويَّات الراوي ومرويات أقرانه -كما ذكر الإمام مسلم ﷺ في (مقدمة صحيحه)-، ثم ينظرون فيها مع أقرانه؛ فإن كان الظاهر مخالفته لأقرانه؛ حكموا عليه بالغلط، وإن كانت قليلة، يعني خالفهم في أمور خفيفة؛ تسامحوا فيها ونظروا أين موطن الخطأ، لأنه يمكن أن يكون تَفَرَّد وروايته صحيحه، ويُعرف هذا بكثرة المُلازمة، فإن مالكا ﷺ مثلًا أفضل من الزُهري ﷺ، لكثرة الملازمة، ولو خالف مالك وسُفيان بن عيينة، قُدِّمَ مالك مع جلالة قدرِ سفيان بن عيينة، وذلك لكثرة ملازمة مالك ﷺ، وهذا ما يُسمى "سَبْرُ الرواية"، أي يأتون بالروايةِ ويقارِنوها، فإن كان الغالب الصِحة قَبِلوه وإن كان الغالبُ الخَطَأ ردُّوا حديثه ويتَّهم بالضَّعف وأنَّه لا يسْتطيع أن يظبط، إما أن يظبط كتابه وإما أن يظبط حفْظَهُ.

سؤال الراوي

أن تلقى عليه الأسئلة فيجيب فيها؛ وسواء أخطأ أو لم يخطأ، يبقى هذا أمرا يستطيع منه العلماء أن يحكموا عليه.

المذاكرة

كما يقول **أبو زرعة الرازي** ﷺ للإمام **عبد الله بن أحمد بن حنبل** ﷺ إبن الإمام أحمد ﷺ:"إن أباك يحفظ ألف ألف حديث"، فكيف عرف أن الإمام أحمد ﷺ يحفظ مليون حديث؟ ذاكره في المليون حديث؛ لأن أبا زرعة الرازي ﷺ إذا دخل على الإمام أحمد ﷺ إمتنع الإمام أحمد ﷺ عن صلاة النافلة حتى يجلسا مع بعضهما البعض للمذاكرة، والإمام أحمد ﷺ قال لإبنه عبد الله ﷺ:"أئتِ بكتب وكيع بن الجراح فاذكر لي السند أذكر لك المتن أو اذكر المتن أذكر لك السند أو اذكر الأبواب أذكر لك الفصول" وما إلى ذلك، فهذا يسمى مذاكرة؛ فمن المذاكرة يعرفون رواية الراوي هل هي صحيحة أم دخل عليها شيء.

التلقين

تلقين الراوي لينظر أيفطن لها أم يلتقطها، ودائما الأئمة الكبار في آخر عمرهم كانوا يلَقَّنون إذا اختلط عليهم، ومنهم أئمة كبار جدا، مثل **عبد الرازق الصنعاني** ﷺ صاحب المصنف، فقد اختلط في آخر عمره، فكان إذا لقن يقبل التلقين؛ كحديثه في **معاوية** ﷺ عن **أبي عبد الرحمن** ﷺ، فهؤلاء كانوا يمتحنون بهذا التلقين؛ إذا لقن بحديث

وقبله يستطيع أن يحكم عليه بأنه اختلط عليه أو يعطيه للإمام الناقد ، وأراد أحدهم أن يفعل هذا مع **أبي بكر بن أبي شيبة** ﷺ صاحب المصنف وهو أحد شيوخ الإمام البخاري ﷺ فانتبه لها ﷺ وعرف أن هذا تلقين.

فالتلقين أن يعطي الشخص حديثا في سنده أو في متنه شيء، فإن قبل الحديث وحدث به عرفوا أنه اختلط عليه أو أنه لم يضبط؛ سواء ضبط صدر أو ضبط حفظ، فيحكم عليه الناقد بما يراه، أما إن إنتبه له كما إنتبه أبو بكر بن أبي شيبة ﷺ له علموا علما يقينا أنه متيقن حافظ مدرك لما يروي ولما يحدث.

قلب الأسانيد

قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها؛ كما هي القصة التي دارت مع **الإمام البخاري** ﷺ في أهل بغداد، هذه القصة يعلق عليها **الإمام ابن حجر** رحمه تعليقا ماتعا جدا؛ السبب في ذلك أنهم قلبوا المتون مع الأسانيد وانتبه لها **الإمام البخاري** ﷺ ورد هذه الأسانيد إلى متونها، أو على الأقل إنتبه لها؛ لأنه لو انتبه لها فهذا يدل دلالة واضحة أن الإمام عدل ضابط إمام كبير؛ لأنه انتبه إلى مائة حديث تم قلب أسانيدها مع متونها.

النظر في سيرة الراوي وسلوكه

التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته والنظر في سيرته؛ لأنه بالنظر في سيرته يعرف إذا كان عدلا ضابطا أم لا.

الإستفاضة

معرفة العدل الضابط عن طريق الإستفاضة

يعرف المتأخرون المتقدمين بأمور كالإستفاضة: فمثلا شخص أَمْرُه استفاض بين الناس فعرفوه: مثلا لن يأتي من المتأخرين أحد يسأل عن الإمام أحمد ﷺ ولن يأتي أي طالب علم في الحديث و يسأل ما حكم أحمد بن حنبل ﷺ في الرواية كما فعل بقي بن مخلد ﷺ -و هو إمام أهل الأندلس و صاحب أكبر مسند في الدنيا- عندما دخل بغداد في الفترة التي منع فيها الإمام أحمد ﷺ من التحديث فوجد حلقة ليحيى بن معين ﷺ -وقد كان رجلا غريبا عن البلد- فظل يسأل ويسأل إلى أن استثقله الناس، فقال: "ما تقول في أحمد بن حنبل؟" فقال يحيى بن معين: "أمثلي يسأل عن أحمد؟ إن أحمد يسأل عن الناس"، وهذا لأن **الإمام أحمد** ﷺ استفاض خبره بين الناس أنه إمام كبير حِبْرٌ عَلَمٌ يحمل عنه العلم وهو ممن حمل هذا العلم في أمة النبي ﷺ. فهذا أيضا من الأمور التي كان المتأخرون يعملون به.

علم الجرح والتعديل دائماً يكون فيه الإمام مطلعا على الرواة ويحكم عليهم، وهذا كان موجوداً في كل طبقة من طبقات علماء الحديث، فما خلت طبقة من طبقات علماء الحديث إلا وكان فيهم ممن اشتغل بعلم الجرح والتعديل

حتى ينظر في حكم الرواة، ليخبرنا هل أن هذا الراوي ثقة نأخذ حديثه أم لا، لأن علم الجرح والتعديل باب عظيم من أبواب علوم الحديث، لم تتركه الأمة منذ زمن الصحابة إلى أن دوّنت سُنَّة النبي ﷺ وانتهى العلماء من تدوين السُنّة تماماً، وهذا العلم كما قال الإمام البيهقي ﷺ: "به نعرف حلال السُنّة من حرامها"انتهى، وهذا لأن المنافقين والأفاكين إذا ما أرادوا أن يُدخِلوا في الحديث ما ليس منه، منعناهم بعلم الجرح والتعديل، حتى لا يدخل حلال السُنّة من حرامها، ما كان من الدين الذي ارتضاه الله ﷻ لعباده أن يعبدوه به ﷻ.

فائدة: إسم هذا الكتاب الذي منه هذه المحاضرة: (مدخل إلى علم الجرح والتعديل) لصاحبه: أبو حازم محمد الشربيني.

خاتمة

بارك الله لي ولكم في الكتاب والسُنّة

ندعوا الله ﷻ أن نكون على الدرب سائرين وعلى سُنَّة نبينا محمد ﷺ مستقيمين، وجزاكم الله ﷻ خيراً

وأدعو الله ﷻ أن يجعل عملنا هذا لوجهه خالصا، ويجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة إنه بكل جميلٍ كفيل

وهو حسبنا ونعم الوكيل وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

لاتنسوا أخاكم من صالح دعائكم



الأسئلة

سؤال ١: الصحابة المعاصرون للنبي ﷺ، الرسول أمرهم بعدم الكتابة أو بعدم كتابة الوحي، فكيف نفسر هذا ونقول أن الصحابة الأوائل كانوا يكتبون الحديث؟

جواب ١: في بادئ الأمر نهى النبي ﷺ الصحابة عن كتابة الحديث حتى لا يختلط الكلام بالقرآن الكريم ولكن بعد ذلك أمرهم النبي ﷺ أو أذِنَ لهم بالكتابة يتخلل ذلك ما قاله لعبد الله ابن عمرو ابن العاص لما كان يجالس غير المسلمين وقالوا أن صاحبك بَشَر يغضب وينسى وما شابه ذلك فقال فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال اكتب والذي بعثني بالحق وما يخرج منه إلا حقا وأشار إلى فِيهِ ﷺ وقول أبي هريرة رضي الله عنه لما سُئِل هل تعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أَحْفَظ منك أو أكثر حفظاً للحديث منك؟ قال لا ولكن **عبد الله بن عمرو بن العاص** فإنه كان يكتب ولا أكتب وهنا إلا كما قال أهل العلم هو استثناء منقطع وتأتي بمعنى ولكن أي لا أعلم أحداً أَحْفَظ مني ولكن **عبد الله بن عمرو بن العاص** كان يكتب وطبعاً هذا له شاهد في السنة لقول النبي ﷺ ألا إني كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تُذَكِّرُ بالآخرة فلا بأس أن يكون هناك أمر من النبي ﷺ في بادئ الإسلام ثم يُنْسَخ أو يُغَيَّر يعني حسب ما تقتضي المصلحة وقد ذَكَر **ابن حجر** في مقدمة الفتح في قوله: "إعلم علمني الله وإياك أنه في بادئ الأمر نَهَى رسول الله ﷺ عن كتابة السُّنَّة ولكن عندما استقر القرآن في قلوبهم أذِنَ لهم" والله تعالى أعلم.

****

سؤال ٢: هل يجوز أن نأخذ رواية أو مُجْمَلٌ رواية من بعض الرافضة أو من الفرق التي هي علي غير مذهب أهل السنة والجماعة حتي ولو ثبت ضبط هذه الروايه؟

جواب ٢: نعم هذا سؤال جوابه في محاضرات لاحقة ويدخل في باب الرواية عن ال مبتدعة أهل العلم اشترطوا أنه يجوز الرواية عن الْمُبْتَدِعَ بشرطين: أن يكون صادقا يعني لا يكذب ولم نَعْهَد عليه الكذب أو لا تكون الرواية مؤيدة لبدعته يعني مثلا في قول النبي ﷺ (شَفَاعَتِي حُقَّت لِأَصْحَابِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي) في إسناد هذه الرواية رجل خارجي والخوارج كما تعلمون يقولون أن أصحاب الكبائر كفار وكانوا يُكَفِرُون بالكبيرة ولاكن الفهم الصحيح لهذا الحديث أن شَفَاعَتِي حُقَّت لِأَصْحَابِ الْكَبَائِر، لا تعني كما قال الخوارج أن المقصود بهم أصحاب الصلوات لا ليس كذلك إستناداً لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]، لذلك يجوز لنا أن نروي عنه ولكن نرد فهمه يعني نأخذ الرواية ونرد فهمه للرواية إذا كان يعني فيما يخص الخوارج لكن نعم يجوز الرواية عن المبتدع إذا كان صادقا إن لم نعهد عليه كذبا وأن الرواية لا تؤيد بدعته.

****

سؤال ٣: ما هو شرط البخاري؟

جواب ٣: شرط البخاري صعب جداً فإنه كان يشترط الرُّقْيَة والمعاصرة وله كلام في العنعنة وطبعاً هذا الشرط قد إِسْتُخْلِصَ استخلاصاً من صحيحه يعني فيما أعلم يعني لَمْ يُصَرِّحْ عن شرطه لكن أهل العلم خاصة الذين شرحوا صحيح البخاري استخلصوا هذا الشرط إستخلاصاً الكلام فيه يطول لكن هو من أصعب الشروط في قبول رواية الحديث.

****

سؤال ٤: هل لو كان الشخص أجنبي أي أعجمي لكنه فصيح في اللغة هل يصح أن نأخذ منه الحديث عن رسول الله ﷺ؟

جواب ٤: طبعا حيث أن **الإمام الألباني** كان أعجمياً **والإمام البخاري** كان أعجمياً وأيضاً هناك أقوال في **مسلم** أيضا أنه كان من أهل نيسابور **والإمام البخاري** كان من بخاري وليس من العرب فالإجابة هي نعم.

****

سؤال ٥: كيف يتم التأكد من الإسناد؟

جواب ٥: الإسناد يعني المحدثون حيث أن يتظافر لعلوم الإسناد علم الرجال النقاد مثل يحيى بن معين وابن أبي حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأحمد ابن حنبل فهناك جرح وتعديل وعلم رجال وعلوم آله كثيرة تصب في مصلحة دراسة الإسلام ونجمع الروايات والشواهد وأقوال النقاد وما شابه ذلك يعني إجابات هذه الأسئلة محتاجة محاضرة كاملة.

****

سؤال ٦: ما معنى شخص أعجمي؟

جواب ٦: أي غير عربي يتكلم غير العربيه كما قال الله ﷻ: ﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]

****

سؤال ٧: ما المقصود بالشيخين؟

جواب ٧: هما الإمامان **البخاري ومسلم** عِنْدَ الْمُحَدِّثِين.

****

سؤال ٨: ما هي أنواع الحديث؟

جواب ٨: أما الأنواع فقد ذكرتها حيث إن كل رواية وردت بسند فهي تسمى في اللغة العربية تسمى حديثا لكن عند أهل الاصطلاح يعني ما اتفقوا أن يستخدموا كلمة حديث هو ما صح أو ما ورد أو ما انتهى إلى النبي ﷺ يعني في آخره نقول قال رسول الله ﷺ فعل رسول الله ﷺ وهكذا فهذه الثلاثة أنواع حسب الطبقة الزمانية، الحديث المرفوع كما ذكرت في التلخيص هو كل حديث ذكر فيه الرسول ﷺ فنقول رفع إلى النبي ﷺ وهناك الموقوف أي قول الصحابي وهناك المقطوع وهو قول التابعي هذه أنواع الحديث ومن ناحية الإسناد هناك المتواتر وهناك العزيز وهناك الغريب أما عن عدد الرواد في كل طبقة فستأتي في محاضرات لاحقة إن شاء الله.

****

سؤال ٩: ما معنى أن الحديث موقوف؟

جواب ٩: هو قول الصحابي يعني كأن يقول الصحابي رضي الله عنه شرحه لحادثة أو آية أو ما شابه يعني أي إن الإسناد لم يكتمل إلى النبي ﷺ فوقف عند الصحابي فنقول موقوف وقد يكون الحديث الموقوف صحيحا ضعيفا يعني ننزل عليه أيضا أحكام علم الحديث كما ننزله على الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ.

****

سؤال ١٠: ما هو تعريف الحديث الصحيح؟

جواب ١٠: الحديث الصحيح هو ما رواه العدل الضابط عن مثله وقوله عن مثله أي عن عدل ضابط أيضا عن عدل ضابط عن عدل ضابط بسند متصل إلى منتهاه وإلى منتهاه معناها أن يكون الإسناد متصلا لأنه أحد علل الأسانيد يضعف الإسناد أن يكون الحديث منقطعا فيه انقطاع أو فيه إرسال أو فيه تعليق أو فيه قلب فأحيانا يقلب

الإسناد فإذا الحديث الصحيح ما رواه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير ما شذوذ ولا علة قادحة يعني الثبات هذه الشروط الثلاثة وانتفاء العلل والشذوذ هذا شرط الحديث الصحيح كإسناد أما كمتن أيضا هناك نقد المتون لكن على الأغلب هو ما ذكرته الآن.

****

سؤال ١١: ما الفرق بين الحديث المتروك والمنكر؟

جواب ١١: هناك كتاب لابن حجر العسقلاني اسمه تقريب التهذيب في المقدمة عمل ابن حجر في مقدمة ذلك الكتاب وضع لائحة قسم فيها الرواة إلي عشرة مراتب قال أعلي مرتبة هي المرتبة الأولي وفيها الصحابة وذلك لشرفهم والمرتبة الثانية من اكتسب لقب ثقة مكرر أو لقب آخر معه مثل ثقة حافظ أو ثقة ثبت أو ثقة حجة المرتبة الثالثة الثقة فقط وهي أن نقول فلان ثقة فقط بدون تكرار بدون تأكيد وبدون لقب المرتبة الرابعة الصدوق وهو الذي حفظه بين بين ويرقي حديثه إلي الحسن أي إن إذا وجدنا رواية فيها الصدوق فهذا يحسن الرواية وهناك في المرتبة الخامسة الراوي يكون صدوق ولقب بجانبه مثل أن نقول صدوق وله أوهام صدوق وله بدعة فهذا قد يحسن لغيره أو يتقوي بغيره وذلك إلي أننصل إلي المرتبة التاسعة وهو مرتبة الحديث المتروك وهو أن يكون الراوي فيه قد اتهم بالكذب والمرتبة العاشرة وهي أن يكون راوي الحديث كذاب أي كذب علي النبي ﷺ، والمتروك ومعني أنه اتهم بالكذب وهو أنه ممكن أن يكذب علي الناس في التجارة وفي المواعيد أو في الأخبار والقصص لاكن في أخبار النبي ﷺ لم نمسك علية كذبا فهنا نقول متروك إحتياطا لأنه لا يؤمن جانبه أما المرتبة العاشرة أما المنكر وهو الحديث الذي فيه علة قد يكون منكرا لتميز العلة ولاكن لا شك أن المتروك والمنكر قد يتشابهان في المواقف.

****

سؤال ١٢: ماذا لو كان أهل العلم حكموا على الحديث بالضعف وهو صحيح؟

جواب ١٢: حكموا عليه من باب المتن وليس من باب السند، إذا قال المصنف أو الناقد أو المصحح للحديث أن هذا الحديث صحيح الإسناد فليس معناه أن الحديث صحيح، لماذا؟

لأن هذا الحديث إما أن تجده شاذاً وإما أن تجده منكراً وإما أن تجده معللاً (هناك علة في المتن)، فلذلك تنظر للسند تجده سند سبيكة ذهب، مثل الحديث الذي ذكره الإمام مسلم قال للإمام البخاري فيه: دعني أقبّل قدميك

ورجليك يا أستاذ الأستاذين. لماذا؟ الإمام البخاري رحمه الله تعالى حكم على الحديث بالضعف، والإمام مسلم لما سمع الحديث قال هذا إسنادٌ مليح. فقال ليس بشيء، لماذا؟ موسى ابن اسماعيل ابن عقبة لم يسمع من سهيل بن أبي صالح.

فأهل العلم عندما يحكمون على الحديث الذي نرى وإنه حديث صحيح، فيه علة خفيت عليه، إما من باب السند وإما من باب المتن، فلذلك هم لم يحكموا دون أساس (اعتباطاً).

أهل العلم لم يحكموا لا لأنفسهم ولا لغيرهم اعتباطاً، فمثلا علي بن المديني جبل الدنيا في الحفظ، إمام الحُفاظ، إمام أهل العلل رحمه الله تعالى، لما سُئِل عن أبيه ما تقول في عبدالله بن جعفر المديني الذي هو أبو علي بن المديني، قال سَلوا غيري، قالوا لابد، قال أبي ضعيف، طيب هذا أبوه، هو لا يحكم لنفسه ولا لغيره.

يحيى ابن أويس قال لا تأخذوا من أخي عبدالله بن أويس، الإمام أبو داود قال لا تأخذوا من ابني فإنه كذاب، فأهل العلم هؤلاء أقاموا حق الله ﷻ، وأقاموا حق رسوله ﷺ في مسألة التصحيح والتضعيف.

فأنا لو رأيت أن الحديث سبيكة ذهب في السند مع ذلك ضعفه أهل العلم فيكون فيه علة خفيت عليه، وطبعًا لا أنا ولا أنت ولا أي أحد في الأمة الآن أفضل من الإمام مسلم التي خفيت عليه علة الإسناد حتى قال له الإمام البخاري ليس بشيء، ثم أبان الأمر للإمام المسلم فقال له الإمام مسلم رحمه الله تعالى دعني أقبل قدميك ورجليك.

****

سؤال ١٣: هل يكون هناك ذنب إن ضعّف حديث؟ أي إن المقصود من السؤال لو أحد كذب على الرسول ﷺ عليه وسلم فليتبوأ مقعده من النار، هل هناك ذنب عليه؟

جواب ١٣: لا، لأن الأمر كما قلت اجتهادي عند أهل العلم، فهو يضعف الحديث بناءً على ما وصله، يعني محمد ابن حميد الراوي هذا كان يقلب الأسانيد والمتون.

إمام أهل الجرح والتعديل يحيى بن معين. وإمام أهل السنة أحمد بن حنبل حكموا عليه بصحة حديثه، فـأتى محمد بن المثنى ومحمد بن بشار وهما أقران أحمد ويحيى رحمهم الله، هؤلاء الأربعة هم شيوخ البخاري رحمه الله، حكموا عليه بالضعف لأنه كان يقلب الحديث، فهل أخطأ الامام أحمد أو الإمام يحيى؟ لا، إنما اجتهدا وأخطآ، فلهما أجر الاجتهاد، واجتهد محمد بن المثنى وقرينه محمد بن بشار وأصابا، فلهم الأجر من الله ﷻ، إنما المصيبة كل المصيبة أن تكذب على رسول الله ﷺ.

****

سؤال ١٤:هل هناك طريقة ميسرة لتعلم مصطلح علم الحديث؟

جواب ١٤: إذا أردت أن تبدأ، إبدأ بكتاب تيسير الحديث أو مقدمة ابن الصلاح أو تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان، أو للشيخ محمد بن صالح العثيمين، أو نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، وابدأ أيضا بمقدمة الإمام مسلم رحمه الله تعالى، أي إبدأ باليسير، وبعد ذلك ستجد نفسك إن شاء الله تعالى متمكناً في علم مصطلح الحديث.

****

سؤال ١٥: ما الفرق بين الحديث الضعيف والحديث المكذوب؟

جواب ١٥: الحديث الضعيف هو حديث له سند وأصل وإن لم يصح هذا السند أو الأصل، فلو وُجِد طريقا يُجبِر هذا الأصل أو هذا السند يصير الحديث صحيح.

فالحديث المكذوب هو حديث اختلقه شخص ونسبه للنبي عليه الصلاة والسلام، مثل الأحاديث التي هي في الأكل أو في فضائل سور القرآن التي وضعها نوح بن أبي مريم الجامع، فإنه قد كذب على النبي عليه الصلاة والسلام في فضائل سور القرآن حتى تقرأ الأمة القرآن، وهو وإن كان غرضه صحيح إلا أن ما فعله ذنبه عند ربه جل جلاله.

****

سؤال ١٦: ما معنى إذا عنعن لا يُقبل حديثه؟ المدلس إذا عنعن الحديث يعني إذا قال عن فلان، فإنه لا يقبل حديثه، لماذا؟

جواب ١٦: لأن أهل العلم وضعوا شروط المدلس، لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث يجب أن يقول حدثنا فلان، لان العنعنة لا تحتمل قبول الراوي إلا من ثقة، أما غير الثقة فإنها لا تقبل منه، يعني الإمام مالك يقول "عن فلان" تقبل، إنما قرينه محمد بن اسحاق ابن يسار إذا قال "عن فلان" لا يقبل لماذا؟ لأن ممكن محمد بن إسحاق بن يسار يكون يضمر عن أنه لم يقابله أصلا.

فهذا الفرق بين أن تقبل العنعنة عند الثقة، وفي غير الثقة لا تقبل العنعنة أن يقول "عن فلان"، بدلا من أن يقول حدثنا فلان يقول عن فلان، وهذا دائما تجده في الأسانيد العالية، يعني دائما ما بعد طبقة شعبة وسفيان ابن سعيد

الثوري وشيوخهم تجد الأحاديث معنعنة، يعني مثل الحديث الذي ذكرته، حديث الإمام مسلم أو الإمام البخاري تجد الرواية بعد يحيى بن سعيد الأنصاري يقول عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن أمير المؤمنين عمر، دائماً في طبقة التابعين والطبقة التي بعد التابعين والصحابة هذه الثلاث طبقات تجد فيها لفظ العنعنة.

****

سؤال ١٧: هل الشاذ هو الغريب؟

جواب ١٧: لا، الشاذ ليس هو الغريب، إخواننا حاولوا بالله عليكم لا تستبقوا بالأسئلة وإن شاء الله بأمر الله الذي تريدونه ستصلون له لأنني أعلم أن علم مصطلح الحديث يعني أشبه بعلم البلاغة كله تعريفات وأمثلة وفروق دقيقة جدًا، يعني ما في مشكلة يعني الأمثلة لو في شيء أقوله غير واضح نوضحه إن شاء الله تعالى بمثال وإثنين ما في أدنى مشكلة تمام.

****

سؤال ١٨: هل لا يزال باب الاجتهاد مفتوح في النقد للرواة؟

جواب ١٨: لا، باب الاجتهاد في نقد الرواة قد انتهى، لا يستطيع أحد أن يتكلم فيه لأن الموضوع قد انتهى، وإن شاء الله عندما ندرس باب الجرح والتعديل سنعلم هذا بطريقة توضيحية أكثر من ذلك، لأنه يشترط في المجرح والمعدل شروط أصلاً، من ضمن هذه الشروط ما قد يصل إلى حد المعاينة، أي أن يعاشره، يعني مثلا محمد بن حميد الرازي وثقه قوم وضعفه آخرون.

إذن لماذا نأخذ من المضعِّف ولا نأخذ من الموثِّق؟ هذه الأمور إن شاء الله سنعرفها في باب الجرح والتعديل.

****

سؤال ١٩: كيف نضمن خُلُوّ الحديث من الشذوذ كونه لم يرد إلا من هذا الطريق؟

جواب ١٩: لا، موضوع كونه لم يرد إلا من هذا الطريق يا أخي هذه تسمى زيادة ثقة أو الإفراد، والإفراد لا يقبل من أي أحد كذلك زيادة الثقة لا تقبل من أي أحد وإن شاء الله أنا أعدك أنه في المحاضرة القادمة...إن شاء الله سنبدأ في العنعنة حتى نكمل تغطية الحديث المدلس، وبعد ذلك إن شاء الله سندخل في زيادة الثقة أو في الإفراد حتى أجيبك على هذا السؤال.

****

سؤال ٢٠: هل الحديث الحسن لغيره من أدنى مراتب الحديث الصحيح؟

جواب ٢٠: نعم، ولكنه حديث صحيح يعمل به في كل أمور الإسلام من الحلال والحرام وفضائل الأعمال وما إلى ذلك.

****

سؤال ٢١: ما هو مفهوم العلة؟

جواب ٢١: كلمة العلة هي أمر خفي، قد تكون في السند وقد تكون في المتن وهناك نوع من أنواع الحديث يسمى بالحديث المعلل والعلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن، وقد تكون علة ظاهرة وقد تكون باطنة، فهذا موضوع يحتاج تطويل وسيتم شرحه في المحاضرة التي تلي المحاضرة القادمة.

****

سؤال ٢٢: هل المدلسون محصورون في العدد ويعرفونهم بالأسماء؟

جواب ٢٢: نعم، وقلت بأن لهم كتب، أفرد لهم أئمة العلم كتب يذكرون فيها المدلسين، كالبغدادي والإمام السيوطي وغيرهم رحمهم الله تعالى تكلموا في هذا الباب ونوع الحديث المدلس أفردت فيه مجلدات ولكن لأنها دورة مصغرة.

****

سؤال ٢٣: ماذا يسمى الحديث إن كان الشذوذ من غير الثقة؟

جواب ٢٣: يسمى حديثًا منكرًا.

****

سؤال ٢٤: أي الكتب تُرجّح لشرح مقدمة ابن صلاح؟

جواب ٢٤: كتاب (تيسير مصطلح الحديث) للدكتور محمود الطحان وهو كتاب جميل جدا وماتع.

****

سؤال ٢٥: إذا كان الحديث الصحيح بنوعيه والحسن بنوعيه فهو يقبل مطلقاً فما هي الثمرة من التفصيل والفصل بين الصحيح والحسن؟

جواب ٢٥: نحن بصدد دراسة علم يسمى "علم مصطلح الحديث" فعلم المصطلح لا بد أن يقوم على تقسيمات أصلًا، كما ذكرنا أن هذه الأحاديث التي نحن بصدد دراستها لا يُحكَّمُ عليها لا بصحَّة ولا بضَعفٍ وإنما هي تدخل في باب آخر يُدْعَى "باب التتابع والشواهد" وسبب إرساء أهل العلم لهذه الأصناف من الأحاديث هو حقيقة أن هذا العلم إسمه "علم المصطلح" فهو قائم على تعريفات وعلى تقسيمات وعلى أمثلة وعلى فروق دقيقة جدا وجليلة تخفى حتى على أئمة الشأن، ولذلك قام أهل العلم بهذه التقسيمات، كما أن الراوي في الحديث الصحيح يختلف عن الراوي في الحديث الحسن، فالحديث الصحيح هو تام الضبط، أما الحديث الحسن فقد خَفَّ ضبطُه، فلا يستويان، وهذا فيه تخصيص وحديث عند الأئمة المحدِّثين، وهذا ما ذكره الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه: "نحن لا نأخذ من أهل الطريق الثاني إلا إذا تعذرت الرواية عن أهل الطريق الأول"، فحين ذكرنا أن الإمام مسلم رحمه الله قسَّم طرُق الحديث والرُّواة إلى أربعة أقسام، فكان الإمامين البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى يأخذان من أهل الطبقة الأولى أو طبقة أهل الرواة الأولى -وهم الجيدون المتقنون في الحفظ- وضُرب بهم مثل الإمام مالك والسفيانين وشعبة وغيرهم، رحمهم الله تعالى، فهؤلاء لا يتساوون مع الطبقة الثانية، وهذا من ضمن الأسباب التي أرسى بها أهل العلم هذه التقسيمات.

****

سؤال ٢٦: هل في الانقطاع قد نجد روايات أخرى نعرف منها السقط؟

جواب ٢٦: أي نعم أنا قلت هذا الحديث الذي رواه بقية ابن الوليد أبو حاتم قال لابنه عبد الرحمن إنما رواه إسحاق عن عبيد الله ابن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع فلما ساق سنداً آخر أدركنا أن بقية بن الوليد هو الذي قام بها، أي هو الذي أسقط الراوي الضعيف أبو إسحاق بن أبي فروة من الإسناد أتمنى أن تكون هذه النقطة واضحة يعني نحن ندركه بسند آخر وليس من نفس السند.

يوصف الحديث بالانقطاع إذا كان الراوي الثقة الأول لم يدرك الثاني ولم يحصل لهما لقاء ولا معاصرة عندئذ نحكم على الحديث بالانقطاع.

إذا أردت أن تفهم علم الحديث فلا تؤجل مدارسته أو مراجعته، إذ هو مماثل تماما لعلم البلاغة، باعتباره مبنيًا على الأمثلة ولا يُفهَمُ إلا بالأمثلة: لذا من المهم مراجعة المحاضرة ودراستها مباشرة إثر انتهاءها وبذلك يكون كل شيء معك مستقيما تماما.

****

سؤال ٢٧: ما الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن ؟

جواب ٢٧: الفرق بينهم هو درجة الراوي نفسه، الإمام مسلم قسم لنا الرواة أربع درجات:

- أصحاب الدرجة الأولى وهم رواة الحديث الصحيح، إذا أتوا كلهم في رواية أصحاب الحديث الصحيح، مثل الحديث الذي نضربه مثلا دائما وهو أن الإمام مسلم ﷬ يروي حديثا (حدثنا عبد الله بن قعنب، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري، عن محمد بن ابراهيم، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁ أن النبي ﷺ قال:...)، فهذا يسمى حديث صحيح لأن هؤلاء أصحاب الطبقة الأولى هم مشهود لهم بالإتقان، ومشهود لهم بالضبط في رواية الحديث، إذًا الحديث الصحيح هو الحديث المتصل الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله، (فالراوي) مشهود له بقوة الضبط، مشهود له بالعدالة التامة، فإذا اجتمع هؤلاء في حديث سمي حديثهم بالحديث الصحيح، وهذه هي الطبقة الأولى من طبقات الرواة الذين قسمهم الإمام مسلم ﷬ أو أصحاب الدرجة الأولى الذين ذكرهم الإمام مسلم ﷬.
- أما أصحاب الطبقة الثانية فهم رواة الحديث الحسن، لأن الراوي مستور الحال، خف ضبطه، فلو وضعناه مع أصحاب الطبقة الأولى نجد أن الطبقة الأولى قد أصبحت تتفاوت، فالطبقة الأولى أعلى منه، يعني لو قارنا مثلا يزيد بن أبي زياد بمالك بن أنس سنجد أن الإمام مالك يعلوه، أعلى منه كعبا في هذه الصنعة، فبالتالي الإمام مالك إذا روى يصير حديثه صحيحا، أما طبقة يزيد بن أبي زياد أو الليث بن سُليم إذا روت حديثا يصير الحديث حسنا.

فالحديث الحسن هو نفسه الحديث الصحيح، إلا أن الراوي فيه قد خف ضبطه، فيكون تعريف الحديث الحسن أيضا هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله وأن لا يكون شاذا ولا معللا، أي أننا نزيد فقط "الذي خف ضبطه " في تعريف الحديث الحسن عن الحديث الصحيح

- أما أصحاب الطبقة الثالثة فهم رواة الحديث الحسن لغيره فهو أصلا حديث ضعيف، مثل عبد الله بن محرر فهذا الرجل ليس علم الحديث صنعته، ولكنه لا يُتّهم في دينه فهو لا يكذب على رسول الله ﷺ، ولكن نظرا لأن علم الحديث ليست صنعته، أو لأنه متهم في ضبطه، كأن يكون سريع النسيان مثلا، أي بمجرد ان تقول له حدثنا فلان عن فلان يتداخل السند في بعضه، لأنه لا يستطيع أن يتقن كـ(وكيع بن الجراح، والإمام البخاري) مثلا والذي هو إمام الدنيا في الحفظ، حيث يستطيع أن يحفظ ما شاء الله له، وأصحاب هذه الطبقه لا يتهمون في العدالة، ولا يتهمون في الدين، وإنما الواحد منهم متهم في إتقانه، فلما اتهم في إتقانه صار حديثه ضعيفا، فتابعه راو آخر (أي أتى هذا الحديث من باب ثاني، رواه راو اخر)، فشد بعضه بعضا وقوّى بعضه بعضا، فحُكم للحديث بأنه حديث صحيح، إلا إنه حديث حسن لغيره، لأن الراوي كان أصلا ضعيفا، ولكن تابعه أحد، شاهده أحد، قواه أحد، وصار الحديث حديثا حسنا لغيره، ويعمل به على أنه حديث صحيح.

****

سؤال ٢٨: هل الحديث الحسن لغيره يستشهد به على أنه متواتر؟

جواب ٢٨: أصلا لا يكون الحديث حديثا حسنا لغيره إلا إذا تعددت طرقه، يعني أتى من أكثر من باب، فصار متواترا، وانتفى عنه حد الغرابة، فنحتج به عقلا على أنه متواترا، وإن كان في رواته المتكلم فيهم أي بتعدد الطرق يصير الحديث متواترا، بغض النظر عن وجود راو متكلم فيه أم غير متكلم فيه.

فإذا كان الحديث متعدد الطرق، ورواه أكثر من راوي، وخرّجه أكثر من إمام في كتابه بأسانيد مختلفة، فصار مثلا حديث إسناده شاميين، وإسناده بصريين، وإسناده كوفيين فإنه يُحتج به عقلا على إنه متواترا، لتعدد طرقه بغض النظر عن أن فيه راو متكلم فيه، لأن الرجل المتكلم فيه قد لا يكون أصلا يُتكلم فيه لأن به خطأ، بل يمكن أن يُتكلم فيه إذا روى في غير بلده فالراوي إذا خرج خارج بلده، مثل معمر بن راشد الصنعاني إذا خرج من اليمن، فإنه يُتكلم فيه، مثل الوليد بن مسلم إذا خرج من الشام يُتكلم فيه، الكلام فيه ليس لشيء، ولكنه لا يتقن إلا حديث بلده، ورواية أهل بلده.

ولفظ الراوي المتكلم فيه يعني المجروح لغرض معين، كأن يكون مدلسا، وهذا عيب في الإسناد وعيب في الراوي نفسه، مع العلم أن المدلس لا يرد حديثه مطلقا، فإذا صرح بالتحديث، أو إذا تابعه أحد يُقبل حديثه

****

سؤال ٢٩: هل الطبقة الأولى كلها من المتقدمين فقط؟

جواب ٢٩: لا، الطبقة الاولى هم الذين شُهد لهم بالإتقان، والجودة في الرواية، والضبط التام، والعدالة، مثل الإمام مالك والذي كان يقول فيه يحيى بن سعيد القطان: "كان مالك إذا شك في حرف ترك الحديث كله"انتهى

يعني وصل إلى قمة الإتقان أنه إذا شك في حرف يترك الحديث كله، فهذا مشهود له بالإتقان، أيضا الإمام على بن المديني إمام أهل العلل وشيخ الإمام البخاري مشهود له بالإتقان، حتى إن الإمام البخاري مثلا يقول فيه:"مَا اسْتَصغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ، إِلاّ عِنْدَ عَلِيِّ بنِ المَدِيْنِيّ"[٨٤]انتهى، أي نه لا يستصغر نفسه عند أحد يحدثه أو يجالسه إلا عند علي بن المديني، لأنه جبل في الحفظ، فلا يشترط أن يكون المتقدمين فقط هم أهل الثقة وأهل الإتقان في الرواية ومن شهد للطبقة الأولى هم أهل الجرح والتعديل وعلماء النقد وتم توثيقه، مثل يحيى بن معين.

****

سؤال ٣٠: ما المقصود بطبقة من طبقات الإسناد؟

جواب ٣٠: الصحابة ﵃ مقسمون إلى طبقتين:

- طبقة الصحابة الكبار.
- طبقة الصحابة الصغار.

وكذالك التابعين مقسمين إلى طبقات وهذه هي الطبقات عامة ولكن طبقة الإسناد هي التي تروي مع بعضها البعض، فمثلا عند قولنا الإمام البخاري ﵀ البخاري هذا له طبقة، البخاري يروي عن الحميدي، فأصبحت هذه طبقة الحميدي أعلى من طبقة البخاري، الحميدي يروي عن سفيان بن عيينه، فأصبحت هذه طبقة سفيان بن عيينه ومن في طبقته ومن يماثله وأقرانه ومن يروي في نفس زمانه، سفيان بن عيينه يروي عن عمرو بن دينار فأصبحت هذه طبقة عمرو بن دينار وهكذا

مثال: «ما بينَ المشرِقِ والمغْرِبِ قِبْلَةٌ»[٨٥]، نحن نستدل به على أن الصحابة ﵃ كانوا يعملون بخبر أو حجة الواحد (الآحاد)، عبدالله بن عمر يروي أن الصحابة بمجرد ما علموا أن القبلة قد حولت، تحولوا من ناحية الشام إلى الكعبة، وهذا أمر إعتقادي ليس عملي أو قولي، فهذا دليل على أن الصحابة كانوا يعملون بخبر الواحد.

٨٤ [سير أعلام النبلاء - ط الرسالة]
٨٥ [سنن النسائي]

****

سؤال٣١: هل من المحتمل أن تكون الإجازة في الحكم للنبي ﷺ؟

جواب٣١: لا، وهذا موضوع طويل، خصائص النبي ﷺ فيما اختص به عن أمته أمور جلية واضحة اختص بها الله –ﷻ نبيه محمد ﷺ-وأوضحها لنا النبي ﷺ والقرآن الكريم، أما باقي الأمور فالحكم فيها يتساوى مع النبي ﷺ.

****

سؤال٣٢: هل تنسخ السنة القرآن؟

جواب٣٢: هذا فيه أقوال لأهل العلم، والرأي الصحيح للعلماء أن السنة تنسخ أحكامًا في القرآن الكريم، و**الإمام الشافعي** ﷺ لم يقل بذلك.

****

سؤال ٣٣: تُقبل زيادة الثقة وتدخل في حكم الحديث الحسن

جواب ٣٣: تُقبَل، لأنه قد يكون راوي الحديث انفرد به عن شيخه، ودائما ما نجد ذلك داخلًا في موضوع طول الصحبة

****

سؤال ٣٤: حول صيام النبي ﷺ ليوم عاشوراء

جواب ٣٤: النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء قبل أن يهاجر إلى المدينة، وهناك روايات تدل على ذلك، فلما هاجر إلى المدينة كما في صحيح الشيخين من حديث عبد الله بن عباس ﷺ: "قَدِمَ رَسولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ، فَوَجَدَ اليَهُودَ يَصُومُونَ يَومَ عَاشُورَاءَ فَسُئِلُوا عن ذلكَ؟ فَقالوا: هذا اليَوْمُ الذي أَظْهَرَ اللَّهُ فيه مُوسَى، وَبَنِي إسْرَائِيلَ علَى فِرْعَوْنَ، فَنَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا له، فَقالَ النبيُّ ﷺ: (نَحْنُ أَوْلَى بمُوسَى مِنكُم) فأمَرَ بصَوْمِهِ"[٨٦]

٨٦ الراوي : عبدالله بن عباس | المحدث : مسلم | المصدر : صحيح مسلم الصفحة أو الرقم : ١١٣٠ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]: التخريج : أخرجه البخاري (٤٦٨٠)، ومسلم (١١٣٠) واللفظ له

فالنبي ﷺ وجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم عن السبب، فقالوا أنه يوم صالح نجى الله ﷻ فيه موسى ﵇ من عدوه فرعون، فصامه موسى ﵇ شكرًا لله ﷻ، فأراد النبي ﷺ أن يخالفهم، فقال: (لئن سَلِمْتُ إلى قابلٍ لأصومَنَّ التاسعَ)[٨٧]، وهذا مخالفة لليهود؛ فالنبي -ﷺ في أكثر من حديث أمرنا بأن نخالف اليهود والنصارى.

****

سؤال ٣٥: ما الفرق بين التتاب التام والتتابع القاصر؟

جواب ٣٥: يمكن للحديث أن يكون شاهدًا ومُتابعًا في نفس الوقت، وهذا يكون تتابعًا تامًا في أغلب الأحوال (التتابع القاصر يمكن أن يتلاقى عند صحابي ويمكن أن يحدث التلاقي قبل الصحابي)

****

سؤال ٣٦: ما الفرق بين الحديث والخبر والأثر؟

جواب ٣٦: الفرق بين الحديث والأثر

- الأثر: قالوا هو الذي يمكن أن يُروى بلا سند، فيمكن أن أقول: وفي الأثر (أي ذُكِر في الأثر) وأروي أثرًا عن أهل الكتاب، مثلًا: أقول وفي الأثر عن بني إسرائيل، وقد لا يُعلَم من أين أتى هذا الأثر، فيمكن أن يكون جاء من كعب الأحبار أو أي أحد من علماء اليهود الذين مَنَّ الله ﷻ عليهم بالإسلام
- الحديث: هو الذي يكون موصولاً للنبي ﷺ، والخبر قد يكون موصولاً إلى التابعي أو إلى الصحابة، ولكن يجوز أن يطلق هذا على هذا وهذا على هذا من باب التجاوز، أي أن الخبر هو الذي يصل للنبي ﷺ، والحديث موقوف على صاحب رسول الله ﷺ، أو الحديث مقطوع على أحد التابعين، وبالتالي هذا من سبيل التجاوز ولا مشاحة في الاصطلاح.

****

٨٧ الراوي : عبدالله بن عباس | المحدث : أحمد شاكر | المصدر : تخريج المسند لشاكر: الصفحة أو الرقم : ٣٥٥/٣ | خلاصة حكم المحدث : إسناده صحيح: التخريج : أخرجه مسلم (١١٣٤) مختصراً، والبيهقي (٨٦٦٣) باختلاف يسير

سؤال ٣٧: هل هناك حديث تتابع تام ويصح أن يكون شاهدا؟

جواب ٣٧: الحديث الذي أخذناه في المحاضرة السابقة حديث الشافعي ﷺ الذي يرويه عن الإمام مالك بسنده، هذا الحديث رواه اثنين: رواه أبو هريرة ﷺ وكذلك رواه أنس، فمن باب الشواهد يصح أن أقول أن هذا شاهد، إما أبوهريرة شاهد لحديث أنس، أو أنس شاهداً لحديث أبي هريرة ﷺ، من باب الرواية نفسها لأن الإمام مالك ﷺ روى هذا الحديث من طريقين مختلفين، طريق فيهما يصل إلى أنس، والآخر يصل إلى أبو هريرة، فهذا تتابع تام يصح شاهداً.

****

سؤال ٣٨: حول طبقات الجرح والتعديل عند ابن حجر

جواب ٣٨: هذا ليس تقسيم الحافظ ابن حجر وحده، هذه التقسيمات يجب أن نستخدمها في التخريج والجرح والتعديل وفي أبواب أخرى في علم مصطلح الحديث، علم مصطلح الحديث كله ليس قائماً على تعريفات فقط، بل هذه التعريفات الباب الأول في علم مصطلح الحديث، لأنه لا يمكن أن أدرّس لك جرح وتعديل وأنت لا تعرف تدرس أحوال الرواة، فينبغي أولاً معرفة أحوال الرواة حتى عندما ندخل في باب الجرح تكون الأمور واضحة ومفهومة، ويجب أيضا معرفة الفرض والفرض المطلق والنسبي، وما إلى ذلك وهذه التقسيمات، حتى تكون الأمور واضحة عند دراسة باب التخريج وباب العلل

فالباب هذا الذي ندرسه الآن موصل لما بعد ذلك، القضية كأنها تترتب على بعضها البعض.

****

سؤال ٣٩: نصيحة في طريقة المذاكرة

جواب ٣٩: كل ما في الأمر أنه مطلوب منك مذاكرة ساعة بعد المحاضرة، ليس علم مصطلح الحديث فقط، لكن بعد كل محاضرة تذاكر ساعة، وإن شاء الله الدنيا ستسير معك على أحسن وتيرة، علماء النفس يُقسّمون الذاكرة إلى ثلاثة أقسام ذاكرة حسيّة وذاكرة مدى قصير وذاكرة مدى طويل، والمطلوب منكم أن المعلومة تدخل ذاكرة المدى الطويل، حسناً كيف ستدخل؟ بالإجماع، مستحيل أن تدخل بالشرح مهما كنت فذّاً، مستحيل أن تدخل المعلومة ذاكرة المدى الطويل بالشرح فقط بل عندما أشرح لك معلومة لابد أن تعمل لها أنت عملية مراجعة لكي تنتقل من الذاكرة الحسيّة الموجودة في المحاضرة إلى ذاكرة مدى قصير أو ذاكرة مدى طويل.

ذاكرة المدى القصير تكون لمدة أسبوع، أي أن المعلومة التي تسمعها في المحاضرة من الممكن أن تتذكرها لمدة أسبوع لكن من المستحيل أن تدخل ذاكرة المدى الطويل إلا بالمذاكرة وأفضل المذاكرة أن تذاكر في أقرب وقت بعد المحاضرة وستستفيد جداً من الشرح مع المذاكرة وستجد الموضوع سهل جدا وبسيط، فالمطلوب منكم ساعة فقط يومياً بعد كل محاضرة أو اليوم التالي على أقصى تقدير تكون عبارة عن مراجعة سريعة ستجد الموضوع إن شاء الله سهل ومُيسّر، ولا تقلقوا نحن جميعاً نُذاكر، أساتذة الجامعات بل الأعلى درجة منهم يُذاكرون، لابد أن يُذاكروا ويعملوا أبحاثاً، وإلا لم يكن الله ﷻ يجعل لأهل العلم فضلاً في الدنيا والآخرة، الله سبحانه وتعالى وضع لأهل العلم فضلاً في الدنيا والآخرة، لِمَا؟ بالعلم.

****

سؤال ٤٠: ما المقصود بحديث يرويه صحابيان؟

جواب ٤٠: المقصود بحديث يرويه صحابيان: إسمه الشاهد، فنقول هذا الحديث رواه فلان وله شاهد من حديث آخر.

****

سؤال ٤١: السؤال عن كتاب السيوطي[88] عن الأحاديث المتواترة والذي اهتم فيه بطبقة الصحابة رغم أن الأحاديث المذكورة متواترة في كل طبقاتها:

جواب ٤١: الإمام السيوطي له كتابين في هذا الباب، الكتاب الثاني مختصر للكتاب الأول، ومن يتمعن في الأحاديث المائة وإحدى عشر التي قام بجمعها الإمام، ستجدها متواترة من أول من خرّج الحديث في مصنّفه إلى طبقة الصحابة والإهتمام بطبقة الصحابة دائماً لأنه كلما اقترب الزمن من النبي ﷺ يقل عدد رواة الحديث، وأكثر ما يكون ذلك في صحابة رسول الله ﷺ، فإن تكاثر الأمر في الصحابة رضي الله عنهم كان التكاثر في غيرهم من باب أولى؛ وذلك لاستفاضة الحديث بعد عصر الصحابة والتابعين رضي الله ﷻعنهم.

****

٨٨ (الأحاديث المتواترة التي منها الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) (للسيوطي)، ومختصره المسمى: (بالأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)

سؤال ٤٢:هل يمكن أن يكون الحديث مرسلاً وفرداً نسبياً في نفس الوقت؟

جواب ٤٢: نعم، لا مشكلة في ذلك، والحديث المرسل يُعتبر من قبيل الحديث الضعيف ما لم يُوجد له مُتابع يرفعه.

****

سؤال ٤٣: بماذا نحكم على الحديث المدرج والمتواتر والغريب؟

جواب ٤٣: الحديث المتواتر لا يُحكم عليه فهو حديث صحيح، فهو ما رواه جمع عن جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب.

****

سؤال ٤٤: هل الحديث المتواتر أصح من الحديث الصحيح ؟

جواب ٤٤: الحديث المتواتر نوع من أنواع الحديث الصحيح، وأيضاً الحديث الآحاد هو حديثٌ صحيح، وكذلك الحديث الغريب، قد يكون حديثاً صحيحاً ويجب العمل به في القول والإعتقاد عند أهل السنة والجماعة، ولكن نظراً لتواتره فهذا يُؤتيه درجةً عالية، لأننا لا نحتاج للنظر في تخريجٍ لأحد أهل العلم بمجرد أن نعلم أنه حديثٌ متواتر، أو بالأحرى لن ننظر في رُوَاتِه، لأنه حديثٌ متواتر ويستحيل تواطؤهم على الكذب وبالتالي صارَ حديثاً صحيحاً

****

سؤال ٤٥: هل اختلاف وتعدد السند دليل صدق النقل؟

جواب ٤٥: بالطبع يستحيل حدوث كذب، فمثلاً جماعةٌ من أهل الشام وجماعةٌ من أهل مصر وجماعة من أهل البصرة وجماعة من أهل الكوفة وجماعة من أهل المدينة، فكيف يجتمع هؤلاء كلهم على الكذب على النبي ﷺ، فهو موضوع يَصْعب حدوثه ونحن نقول في تعريف الحديث المتواتر أنّ رجاله يستحيل تواطؤهم على الكذب.

****

سؤال ٤٦: هل يقبل حديث الكذاب إن كان صحيحا؟

جواب ٤٦: الكذاب إذا أتى بحديث فلا يقبل حديثه، حتى ولو كان هذا الحديث صحيحا، فإن كان هذا الحديث صحيحا روي من بابه ولا يروى من باب الكذاب، ولا يحتج بالكذاب في باب التتابع والشواهد، فباب التتابع والشواهد لا يدخل إلا فى المجروحين جرحا خفيفا، لأنه قد يكون تاب.

أي أنه من الممكن أن يكون المجرِّح جرحه وهو يستحق الجرح لصفة فيه أو لفعل يسقط مروءته، ثم تاب بعد ذلك فعدله أحد آخر، فهذا لا يقبل منه، وقد يكون المعدِّل من أهل بلده فاطَّلع على ما لم يطَّلع عليه الإمام الناقد الذي حكم عليه بالجرح.

كل هذا الأمر بشرط ألا يكون كذبه على النبي ﷺ، لأن الصحيح والثابت عند أهل العلم أنّ الذي يكذب على النبي ﷺ لا يقبل حديثه حتى وإن تاب.

****

سؤال ٤٧: إذا قام الجرح بالتفسير في راوٍ وقام أحد من بعده بتعديله، أي القولين نأخذ؟

جواب ٤٧: إذا قام الجرح بالتفسير في راوٍ وقام أحد من بعده بتعديله نأخذ بقول المعدل بأمور، قد يكون هذا الرواي تاب، أو يكون هذا المجرح لم يتطلع عليه وإنما أخذ ممن رءاه فلم يتحقق فيه، والمعدل يكون من بلده فاطلع عليه، إلا أن يكون هذا التعديل كان من كذب على رسول الله ﷺ فإنه لا يقبل، الكاذب على النبي ﷺ لا يقبل حديثه وإن تاب، ولو روي حديثاً صحيحاً يؤخذ هذا الحديث ولكن ليس من باب هذا الكذاب وإنما من طريقه الصحيح.

****

سؤال ٤٨: حول الإمام حفص ﷺ:

جواب ٤٨: لا يشترط أن يكون الإمام في أي فن من فنون العلم الشرعي مُوثَّق عند علماء الحديث لأن علماء الحديث لا يُوثِّقُون إلا رواة الحديث.

مثلاً: في علم الفقه لا يُهم أن يكون الإمام أبو حنيفة ضعيفاً أم لا، فليس مهما في علم الفقه وإنما تكون يكون الأمر مهما في علم الحديث، فالإمام حفص إمامٌ كبير في القراءات وطبعاً ثناء الإمام الذهبي ﷺ عليه وتَقْدِيمه على

شُعبة في علم القراءات وشُعبة (أبو بكر بن عيّاش) إمام من أئمة الحديث ولكنه قدَّم كلاً منهما في بابه فلا يَضُرُّني أن آخذ من حفص القراءات لأنني أخذتُه من باب العلم فيه وهو باب قراءة القرآن الكريم، فعلماء الحديث يتكلّمونَ في الجرح والتعديل فيما يَخُصُّ علم الحديث فقط وليس في سائر العلوم الشرعية.

****

سؤال ٤٩: كيف يُجرّح العالم؟

جواب ٤٩: يُجَرِّحُ العالم بالأمرين معاً:

يُجَرِّحُ أولاً بعلمِه إذا كان هو قد اطلع على الراوي أي كان الراوي من أهل بلده أو من أهل بلدٍ سافر إليها هذا الناقد أو هذا المُجرّح والمُعدِّل، واطلع على أمره فإنه يقوم بتجريحه بناءاً على هذا،

وقد يُجَرِّحُه بناءاً على قول علماء أهل بلده، ليس أي أحد يُجَرِّح ويُعدِّل، والمُجرّح والمُعدِّل لا يأخُذ من كلام أي أحد وإنما يأخذ من كلام أهل بلده، الرواي لما يدخل بلدا من البُلدان كان يُهِمُّه أولاً أن يسأل عن الرواة، **بَقي بن مِخْلِد** مثلاً لما أتى من الأندلس لبغداد وكان هذا في محنة **الإمام أحمد** ﷺ، فجلس في حلقة **يحى بن معين** فسأل **عن الإمام أحمد**، ماتقول في **أحمد بن حنبل؟**، مع أن **الإمام أحمد** كان طار ذكره بين المسلمين ومع ذلك سأل عنه لأن هذا كان شُغلُهم، المُنْشَغِلون بهذا الفن كان هذا عملهم، فإذا دخل بلداً من البُلدان سأل العلماء فيها، يعني لا يسأل أي أحد مثل **بَقي بن مِخْلِد** لم يسأل أي أحد في بغداد بل سأل **يحى بن معين** إمام أهل الجرح والتعديل، ولذلك كانوا يسألون أهل البُلدان من العلماء وليس عوام الناس.

يصبح من طبقة المستورين فيُقبل حديثه بالتتابع والشواهد، بمعنى أنه إذا انفرد بحديثٍ لا يُقبل حديثه.

إمام أهل مصر أو كان إماماً من أئمة أهل مصر هذا أُختُلِط عليه في آخر حياته رحمه الله والعلماء فيه على ثلاثة دروب، فمنهم من توقّف فيه مطلقاً، ومنهم من قال من أخذ منه قبل الإختلاط كالعبادلة فحديثهم فيه صحيح، ومن أخذ منه بعد الإختلاط فحديثه ضعيف، فالذي يأخذ عنه فإنما يأخذ عنه الرواية قبل الإختلاط، وهذا **ليس في ابن لهيعة** فقط بل لدينا أئمة كبار اختلطوا في نهاية حياتهم مثل عبدالرزاق الصنعاني وغيره، عبدالرزاق كان يلقب في آخر حياته

القاعدة كما ذكرها الحافظ الذهبي أنه لايوجد عالمين اتفقا على تجريح ثقة أو توثيق ضعيف فهذه القاعدة تطبق على كل الرواة، انظر لهذا هل تكلم فيه أحد غيره أم لا، أو كان هو أدرى الناس به أم لا، فنحن قلنا أنه المعدّل

يُقبل لأنه سوف يكون من أهل بلده فاطّلع علي مالم يطلع عليه الإمام الذي جرحه من أن يكون قد تاب من هذه الصفة أو ما إلى ذلك، وبالتالي هو أدرى به لأنه إمام في الجرح والتعديل لن يكذب ولن يضيع سمعته وعلمه لتعديل ما لا يستحق التعديل.

الشيخ الألباني رحمه الله ليس متساهلاً ومن أراد التكلم في الألباني أقول له اختصاراً قدّم عُشر ماقدمه الألباني رحمه الله تعالى خدمة لحديث النبي ﷺ ولم يكن في يديه عُشر مالديك الآن من إمكانيات ثم تكلم بعد ذلك في الألباني رحمه الله، هو انتهج نهج الأئمة المتأخرين في تصحيح وتضعيف حديث النبي ﷺ وعمله لا ينكره إلا جاهل أو جاحد نسأل الله السلامة.

يقول الإمام أحمد في ابن اسحاق هذا إمام أهل السير والمغازي إلا أنه عند أهل الحديث مدلّس إذا عنعن الحديث لايقبل حديثه وإذا صرّح بالتحديث يُقبل حديثه لكل باب له أهل فنه. مثل الإمام أبي حفص تماماً، تطبق هذه القاعدة التي طبقتها على الإمام أبي حفص لأننا نقبله في القراءة وأقبل أبو حنيفه في الفقه لأنه إمام في الفقه ولا أقبله في الحديث فطبقها على أهل السير والمغازي، والسير والمغازي تختلف تمامًا عن علم الحديث.

الحديث الصحيح له خمس شروط، شرطان على المتن وثلاثة على الراوي، فقد يُضعّف الحديث بناءً على المتن وبالتالي أعرف أن الراوي هذا كذّاب بناءً على متنه، وهذه تأتي دائماً من عملية سبر الروايات

****

سؤال ٥٠: لماذا الرواية تُقبل بالمعنى؟

جواب ٥٠:.الرواية بالمعنى في مدرسة أهل العراق كالحسن البصري وعامر الشَعبي وغيرهم رحمهم الله ﷺ تُقبل عندهم الرِواية بالمعنى بشرطين:

- ألا يُخِلَّ تغيير اللفظ بالمعنى؛
- أن يكون الراوي نفسه الذي يروي بالمعنى عالماً بأمور العربية مطلعاً على دقيق ألفاظها: لأنه لو غَيَّر لفظا مكان لفظٍ، فقد يكون التشكيل نفسه يغير المعنى.

مثال ذلك: هناك حديثٌ **جليل للنضر بن شميل** ﷺ أحد شيوخ الإمام البخاري ﷺ، مع المأمون بن هارون الرشيد ﷺ: "بلغ سِدَاداً من عِوَز وبلغَ سَدَاداً"، فتارةً بالفتح وتارة بالكسر، والرِواية بالمعنى أجادها أهل العراق لكن وضعوا لها شرطين: شروط الإستحسان بعد شروط الوجوب في الراوي، شروط العدالة والضبط في الراوي

نفسه تسمى شروط وجوب، وهناك شروط الإستحسان؛ أن يكون مطلعا على علوم العربية وما إلى ذلك، وهذه الشروط وضعها من أجاز الرواية بالمعنى.

****

سؤال ٥١: سبب تفرد الحديث في الطبقات العليا؟

جواب ٥١: الحديث دائمًا يكون تفرده في الطبقات العليا؛ في التابعين وتابعي التابعين لأن علم الحديث لم ينشغل به كثير من العلماء، فدائما ما نجد للرواية واحدًا فقط، وإلا ستسقط الكثير من الأحاديث: فطبقة التابعين وطبقة تابعي التابعين لم ينشغل بهم الكثير في حديث النبي ﷺ.

مثال ذلك: نجد **شعبة بن الحجاج** ﷬ يحفظ ثلاثين ألف حديث، ولشعبة ﷬ مقام كبير في علم الحديث، و**الإمام البخاري** ﷬ يحفظ ثلاثمائة ألف حديث، فالذي حدث في خلال قرن ونصف أو قرنين ونصف من الزمان، أنه:

- في زمن **الإمام البخاري** ﷬: انشغل كثير من الخلق بالحديث؛ فَرَاجَ الحديث في كل بقاع الأمة الإسلامية؛
- أما في زمن **الإمام شعبة** ﷬: لم ينشغل كثيرون بالحديث فصار لكل أهل بلدٍ حديثهم الذي يحدثون به.

مثال آخر: حديث انفرد به أهل الشام: قال رسول الله ﷺ: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا)[٨٩]، لدرجة أن **الإمام النووي** ﷬ يقول أن رواة هذا الحديث من عنده **لأبي ذر** ﷺ، -الصحابيّ الأعلى رواية لأحاديثالنبي ﷺ-، كلهم شامِيُّون؛ من **الإمام النووي** ﷬ إلى **أبي ذر** ﷺ، وهذا لأن الطبقات العليا للحديث -وهي طبقة التابعين وتابعي التابعين- كان كل أهل بلد ينشغلون بحديثهم، فلم تكن هناك رحلات لطلب العلم، فلما انعكس الوضع، صار لابد أن نأخذ بالتفرد: لأننا سنجد أحاديثًا كثيرة جدا لم تأت إلا من طريق راوٍ واحد وهذا الراوي إمام ثقة بشرط ألا يكون حديثه شاذًا أو مُعلَّلًا.

****

٨٩ الراوي : أبو ذر الغفاري | المحدث : مسلم | المصدر : صحيح مسلم: الصفحة أو الرقم : ٢٥٧٧ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]